

# التقنين الدولى لجريمة إرهاب الدولة



دكتور

طارق عبد العزيز حمدي

الخبير فى الشؤون الدولية والإرهاب الدولى

دارشقات للنشر والبرمجيات

مصر

دار الكتب القانونية

مصر



[www.darshatat.com](http://www.darshatat.com)  
[info@darshatat.com](mailto:info@darshatat.com)

# التقنين الدولى لجريمة إرهاب الدولة

دكتور  
طارق عبد العزيز حمدي

الخبير فى الشؤون الدولية  
والإرهاب الدولى

دارشقات للنشر والبرمجيات

مصر - المحلة الكبرى  
السبع بنات - ٢٤ ش عدلى يكن  
ت : ٠٤٠/٢٢٢٤٦٨٢ فاكس : ٠٤٠/٢٢٢٠٣٩٥  
محمول : ٠١٢٣١٦١٩٨٤ ص . ب : ٢٥٥

دار الكتب القانونية

مصر - المحلة الكبرى  
السبع بنات - ٢٤ ش عدلى يكن  
ت : ٠٤٠/٢٢٢٤٦٨٢ فاكس : ٠٤٠/٢٢٢٠٣٩٥  
محمول : ٠١٢٣١٦١٩٨٤ ص . ب : ٢٥٥

الناشر

دار الكتب القانونية

جميع الحقوق محفوظة

اسم الكتاب

التقنين الدولي

لجريمة إرهاب الدولة

دكتور

طارق عبد العزيز حمدي

الخبير في الشؤون الدولية

والإرهاب الدولي

سنة النشر

٢٠٠٩

رقم الإيداع

١٣٠٦٥

الترقيم الدولي

I.S.B.N

977 - 386 - 182 - 1

المدير التجاري

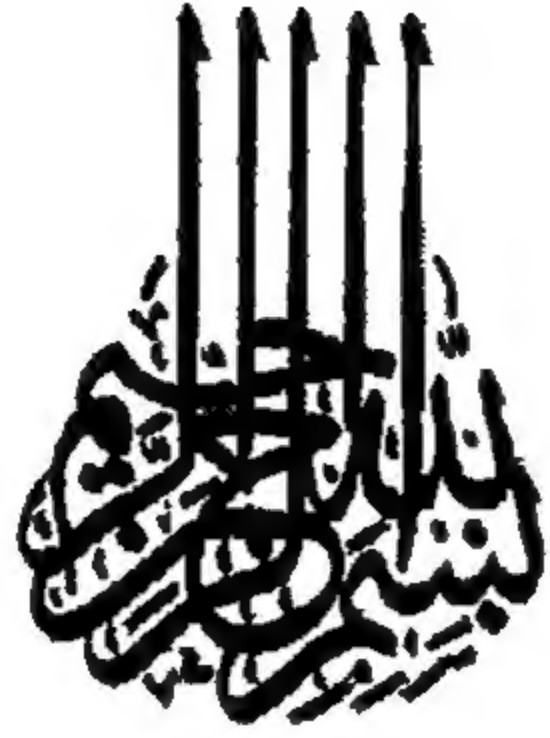
عادل أحمد شتات

م : ٠١٢٣١٦١٩٨٤

ت : ٠٤٠٢٢٢٤٦٨٢

ف : ٠٤٠٢٢٢٠٣٩٥





وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## مقدمة

قد تقع جرائم الإرهاب الدولي على مستوى الدول وهي بذلك تختلف عن جرائم الإرهاب الفردي ، في كون مرتكب الفعل الإرهابي هو حكومة الدولة ويطلق على هذا النوع من الإرهاب إرهاب الدولة .

والواقع أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع الإرهاب قد حاولت عدم الخوض في موضوع إرهاب الدولة نظراً لأنه موضوع شائك بكل المقاييس ، بيد أنه يجب ألا نغفل حقيقة أساسية وهي أنه من الصعب أن نتفهم ونستوعب حقيقة الإرهاب الذي يمارسه الأفراد والمنظمات الإرهابية دون الوضع في الاعتبار أن ذلك قد يكون نتيجة حتمية لاستخدام القوة والعنف من جانب الدولة <sup>(١)</sup> .

وتعد جرائم الإرهاب الدولي والتي تمثل جرائم إرهاب الدولة إحداها من الجرائم ذات الطابع الدولي الأمر الذي دفع المجتمع الدولي للتعاون على مكافحة مثل هذه الجرائم والتي تمس النظام العام الدولي بأكمله .

لذا اقتضت منا الدراسة التأهيلية - قدر الإمكان - عند التعرض لمفهوم إرهاب الدولة إلقاء الضوء على بعض الموضوعات ذات الصلة في ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : المحاولات الفقهية والدولية في تعريف الإرهاب.

الفصل الثاني : إرهاب الدولة وأركان الجريمة الدولية.

الفصل الثالث : مظاهر الجهود الوطنية والدولية في مجال مكافحة جرائم الإرهاب الدولي.

(1) Wilkinson . Paul . can a state be terrorist. inter . affaires. vol 5 . no3 . Summer 1981. P.487 .

وفي الفقه العربي إنظر : د. سامي عبدالرحمن واصل " إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام " رسالة

دكتوراه - جامعه عين شمس ٢٠٠٣ ص ٧٤ .



# الفصل الأول

المحاولات الفقهية والدولية في تعريف الإرهاب



## تمهيد وتقسيم :

لقد اختلفت الآراء وتضاربت حول تحديد مدلول الإرهاب ويعود ذلك إلى اختلاف المعايير التي اعتمدها أصحابها حول تحديد هذا المدلول وهو ما يمكن أن نبرره بأن كل باحث في هذا المجال يحمل أولويات معينة وأفكاراً مسبقة تسيطر على ذهنه في تحديد مدلول فكرة الإرهاب بحيث صار كل فقيه يسعى للوصول إلى نتائج تؤكد أولوياته وتخدم أفكاره التي يؤمن بها<sup>(١)</sup>.

ويساند ذلك أن مصطلح الإرهاب مصطلح فضفاض يحمل أكثر من معنى لأكثر من موقف ، فقد جمع البعض مائة وتسعة تعريفات للإرهاب الأمر الذي يدل على مدى صعوبة التوصل إلى تعريف واضح وصريح لظاهرة الإرهاب مما حدا بالبعض إلى القول بأن وصف ظاهرة الإرهاب أكثر سهولة من وضع تعريفاتها<sup>(٢)</sup> ، وكذلك لا يمكن إغفال عدم مسايرة العرف الدولي التقليدي للأوضاع الجديدة ، حيث أن العرف الدولي نشأ في ظل الأنظمة الأوروبية المهيمنة وهي الدول الاستعمارية على وجه العموم ، ومن الطبيعي أن يكون لهذه الدول هموم ومشاكل الشعوب المقهورة والمغلوبة على أمرها ، ولهذا فليس لأعرافها التقليدية أن تستوعب ظاهرة حركات التحرير ومقاومة الاحتلال الأجنبي<sup>(٣)</sup> ، والواقع أن مفهوم الإرهاب يمكن أن يتوحد إذا ساد القانون المجتمع الدولي والمجتمع المحلي بحث تكون أي مخالفة للقانون الدولي وللمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات

(١) انظر : د . عصام عبدالفتاح عبدالسميع مطر " الجريمة الإرهابية " دار الجامعة الجديدة للنشر ٢٠٠٥ ص ٢٩ .

(2) Amad,te . the violence for mula Why people lend Sympathy and Supportto terrorism Lexington Books,1988. P7 .

(٢) انظر : د . عبدالله سليمان " ظاهرة الإرهاب والقانون " المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية العدد

الرابع ، ديسمبر ١٩٩٠ ص ٩٢٧

الدولية ومحاولة الدولة تقوية نفسها ( عن طريق أجهزتها الحكومية ) أو بواسطة العملاء لتغيير نظام الحكم فى دولة أخرى أو فرض إرادتها عليها إرهاباً<sup>(١)</sup> .

الواقع أيضاً أن العنف هو القاسم المشترك لكل تعريفات الإرهاب والعمل الإرهابى تقريباً<sup>(٢)</sup> فالعنف - المادى والنفسى - يجتمعان فى العمل الإرهابى حيث أن قتل أحد أو إلحاق إصابات شديدة بأحد الأشخاص المستهدفين بالعمل الإرهابى غالباً ما يستخدم كأداة لإشاعة حالة من الرعب أو القلق العام لدى شعب معين أو طائفة معينة وهو ما يشير إلى العنصر الثانى من العناصر المميزة للإرهاب المتمثل فى قصد إشاعة الرعب حيث ينبغى فى إطار تعريف الإرهاب أن نربط بين العنف وقصد إشاعة الرعب غير أن استخدام العنف ليست غايته فحسب خلق حالة الرعب والفرع وإنما الوصول إلى تحقيق هدف ما محدد سلفاً .

إذ أن استخدام العنف يرمى بصفة أساسية إلى تحقيق هدف أو عدة أهداف محددة ( قد تكون أهدافاً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ~~أمنية~~ أو عسكرية وغيرها ) بمعنى أن القائمين على العنف الإرهابى سواء كانوا أشخاصاً أو منظمات أو دولاً لم يلجأوا إلى ارتكاب هذا العمل الإجرامى لمجرد خلق جو من الرعب والتخويف والفرع فحسب ، ولكن من أجل تحقيق أهداف محددة سلفاً<sup>(٣)</sup> .

لذا ينبغى بالأحرى الوقوف على عناصر العمل الإرهابى ، ذلك أن تمييز العمل الإرهابى عن غيره من صور السلوك الإجرامى أمر له أهميته عندما يتعلق الأمر بتحريك قواعد المسؤولية الجنائية ، ووضع قواعد موضوعية وإجرائية خاصة تطبق على الإرهابيين ، ذلك أن الإرهاب الدولى لا يختلف عن الإرهاب الداخلى من حيث طبيعته الذاتية فكلاهما عبارة عن استخدام وسائل عنيفة لخلق حالة من الرعب والفرع لدى

(١) إنظر : د. محمد فتحى عيد " واقع الإرهاب فى الوطن العربى " أكاديمية نايف للعلوم الأمنية - الرياض ١٤٢٠ - ١٩٩٩ .

(٢) انظر : د. محمد أبو الفتح الفنام " مواجهة الإرهاب فى التشريع المصرى - دراسة مقارنة " دار النهضة العربية ١٩٩٥ ص ٦

(٣) انظر : د. سامى عبدالرحمن صابر وأصل " المرجع السابق " ص ٥٣ .

شخص معين ، أو مجموعة معينة من الأشخاص أو حتى لدى مجتمع بأسره ، بغية تحقيق أهداف معينة حالة أو مؤجلة<sup>(١)</sup> .

ولإدراك هذه الحقائق كان من الضرورة أن نقسم دراستنا في هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين على النحو التالي :

المبحث الأول : تعريف الفقه للإرهاب .

المبحث الثاني : عناصر الفعل الإرهابي .

---

(١) انظر : د. عبدالعزيز مخيمر " الإرهاب الدولي " دار النهضة العربية ١٩٩٦ ص ٧ .



## المبحث الأول

### تعريف الفقه للإرهاب

لقد كانت أولى المحاولات لتعريف الإرهاب هي تلك التي بذلت في عام ١٩٢٠ في أثناء المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي الذي انعقد في مدينة وارسو في بولندا ومنذ ذلك لتاريخ لم تتوقف المحاولات الفقهية لوضع تعريف لظاهرة الإرهاب سواء على النطاق المحلى أو الدولى .

وقد شكك البعض في جدوى التعريف والحاجة إليه في منع هذه الظاهرة ، فقد أشار "سوتيهما" في المحاضرات التي ألقاها في أكاديمية القانون الدولى أن التعريفات المقترحة للإرهاب لاتعد أن تكون لغواً ، كما أن التعريف الدقيق مكانه معاهدات القانون الجنائي وليس اتفاقيات سياسية يجب أن تحظى بالموافقة . والواقع انه في ظل وجود تعريف دولى للإرهاب ستكون في استطاعة أى دولة تطبيق تشريعاتها بصورة مستمرة بدون تمييز ، كما ستختفى النظرة الانتفاضية والعشوائية في التعامل مع هذه الظاهرة وتصبح الدولة نفسها عرضة للعقاب إذ هي استخدمت الإرهاب لتحقيق منفعة اقتصادية أو سياسية ، كما سيكون لإنشاء المحكمة الدولية فاعلية في تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا الشق .. لذا سوف نبحث عن الصفة الدولية للإرهاب عبر آراء الفقه الدولى التي تناولت هذه الظاهرة وذلك على النحو التالى :

### الصفة الدولية للإرهاب :

يرى البعض أن الإرهاب لايمكن إلا أن يكون دولياً وذلك بالنظر إلى آثاره واستخدامه من جانب الدولة لإرغام خصومها على تنفيذ ما تطالب به ، حيث أنه في ظل توازن القوى أو التفاوت الهائل بينها ، فسوف يستخدم الإرهاب كأداة لإدارة الصراع ويصبح بديلاً للحروب التقليدية ويدعم البعض الآخر هذا القول بمزيد من التفصيل فيرى في الإرهاب جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولى ومن حق أى دولة التدخل لسحقها <sup>(١)</sup> .

(١) انظر : د. عبدالعزيز محمد سرحان "حول تعريف الإرهاب وتحديد مضمونه" المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد

ويرى البعض الآخر أن الإرهاب قد يكون دولياً إذا توافرت له خصائص معينة تكسبه هذه الصفة ، وإذا لم تتوافر كان إرهاباً وطنياً أو داخلياً .

وقد تعددت أقوال الفقهاء في بيان الصفة الدولية للإرهاب ، فأول هذه الأقوال وأيسرها أن الإرهاب يكون دولياً إذا تم استبعاد الأفعال التي تعتبر من الأمور الداخلية الخاصة بالدولة <sup>(١)</sup> ، ويحمل الدكتور / شريف بسيوني دولية العمل الإرهابي في ضرورة احتوائه على عنصر دولي بأن يوجه إلى هدف يتمتع بالحماية الدولية أو ينتهك قاعد دولية <sup>(٢)</sup> ، فهو صورة من العنف الدولي المستتر والذي يتجه مباشرة ضد رعايا دولة أو مصالحها وغالباً ما يقع على إقليمها بمساعدة شبكات تحركها وتساندها دول أخرى . هذا وقد عدد البعض عناصر أخرى لدولية العمل الإرهابي تتمثل في :

(١) تنفيذ العمليات الإرهابية خارج حدود دولة الجاني أو المجنى عليه .

(٢) التحضير للعمل الإرهابي في دولة وتنفيذه في دولة أخرى .

(٣) استهداف العمل الإرهابي الإساءة للعلاقات الدولية أو انتهاكه لحقوق الإنسان .

(٤) تنفيذ العمل الإرهابي في دولة ولجوء الفاعل إلى دولة أخرى .

وقد أيدت لجنة الخبراء المنبثقة عن الاتحاد الدولي لتوحيد القانون الجنائي هذه

العناصر كما حدد ( ليتمكن ) عناصر الصفة الدولية في تقريره المقدم لمؤتمر كوينهاجن سنة ١٩٨٦ في :

(١) تكرار وقوع أفعال الإرهاب وتنوعها .

(٢) استهداف خلق توتر واضطراب في العلاقات الدولية .

(٣) الاختلاف في جنسية الفاعل ، الضحية . المكان الذي وقعت فيه الجريمة

(١) انظر : د. الشمراسي "الإرهاب الدولي والأمن العام" المحلة العربية لعلوم الشرطة العدد ٨٨ : ٣ يناير ١٩٨٠ ص ٢٧

Class and a policy oriented inquiry into the different forms and manifestation of international terrorism , 1988, P. 16

ويضيف البعض إلى ذلك تعدد آثار الجريمة وشمولها أكثر من دولة ، وقد أضافت منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنترپول ) عناصر أخرى للصفة الدولية للإرهاب فتعتبر الإرهاب دولياً :

(١) إذا كانت الأهداف المعلنة من مرتكبيه تمس أكثر من دولة .

(٢) إذا بدأ ارتكابه فى بلد وانتهى فى بلد آخر .

(٣) إذا مس الضرر الناجم مقر دولة أو منظمة دولية .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الصفة الدولية هى التى تميز الإرهاب الدولى عن الإرهاب الوطنى فالإرهاب يكون دولياً إذا لحقت هذه الصفة أحد عنصريه المادى أو الشخصى أو كان مرتبطاً بجريمة دولية <sup>(١)</sup> .

### مفهوم الإرهاب على المستويين الوطنى والدولى :

لا يختلف إرهاب الدولة عن الإرهاب الداخلى من حيث طبيعته الذاتية ، فكلاهما عبارة عن استخدام وسائل عنيفة لخلق حالة من الرعب والفرع لدى شخص معين أو مجموعة من الأشخاص أو حتى لدى المجتمع بأسره بغية تحقيق أهداف معينة حالة أو مؤجلة <sup>(٢)</sup> .

### فالإرهاب لدى بعض فقهاء القانون الدولى يعنى :

" الاستخدام المنظم للعنف الذى يرمى إلى تحقيق هدف سياسى وتقوم بممارسته منظمة سياسية ضد المواطنين لخلق جو من عدم الأمن " <sup>(٣)</sup> .

" الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد

(١) انظر : د. مصطفى مصباح دياب " الإرهاب مفهومه وأهم جرائمه فى القانون الدولى الجنائى " الطبعة الأولى ، منشورات جامعة قاريونس / بنغازى ١٩٩٠ ص ١٢٧ ، ص ١٢٨ .

(٢) انظر : د. عبدالعزيز مخيمر " المرجع السابق " ص ٧٧ .

(٣) انظر : د. صلاح الدين عامر " المقاومة الشعبية المسلحة فى القانون الدولى " دار الفكر العربى سنة ١٩٧٧ . ص ١٨ .

فرد أو جماعة أو دولة ، ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحاً بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما " (١) .

" عمل عنيف وراءه دافع سياسى أيا كانت وسيلته وهو مخطط بحيث يخلق حالة من الرعب والهلع فى قطاع معين من السياسيين لتحقيق هدف سياسى أو لنشر دعاية أو مظلمة سواء كان الفاعل يعمل لنفسه وبنفسه أو بالنيابة عن مجموعة تمثل شبه دولة أو بالنيابة عن دولة منغمسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى العمل المرتكب ، شريطة أن يتعدى العمل الموصوف حدود دولة واحدة إلى دولة أخرى ، سواء ارتكب العمل الموصوف فى زمن السلم أو فى زمن النزاع المسلح " (٢) .

(١) انظر : د. نبيل حلمى " الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام " دار النهضة العربية سنة ١٩٨٨، ص ٢٧-٢٨ .

(٢) انظر : د. محمد عزيز شكرى " الإرهاب الدولي - دراسة مقارنة " الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين- بيروت ١٩٩٣

## المبحث الثاني

### عناصر الفعل الإرهابي

تتعلق الفكرة القانونية للإرهاب بمعياريين رئيسيين الأول : مقتبس من السلوك والذي تشكل مادته وعاء الفعل الإرهابي والثاني يقف على العنصر المعنوي ، فالإرهاب في المقام الأول سلوك محدد يأتي في إطار سياق ومضمون خاص - فالفعل الواحد قد يشكل في ظروف معينة جريمة إرهابية وإذا ما انتفت هذه الظروف فإن هذا الفعل يشكل جريمة عادية .

لذا سوف نكتفي هنا بعرض الاتجاهات المختلفة وتقييمها بشأن تمييز الفعل الإرهابي وعناصره حيث جنحت تعريفات الفقه في الواقع الى إبراز صفات معينة تميز الأعمال الإرهابية عن غيرها ويمكن أن نميز في هذا الشأن بين ثلاث اتجاهات وذلك على النحو التالي :

#### الاتجاه الأول : الطابع الأيدولوجي للإرهاب<sup>(١)</sup>

يقر أنصار هذا الاتجاه أن ما يميز العمل الإرهابي هو طابعه الأيدولوجي فهو كل عنف يرتكب ضد الأشخاص أو الأموال أو المؤسسات ويكون له طبيعة سياسية ويستهدف الحصول على استقلال إقليم من الأقاليم أو قلب نظام الحكم أو التعبير عن الاعتراض على بعض مظاهر سياسة الدولة<sup>(٢)</sup> ، أو أنه مجرد التهديد بالعنف من أجل بلوغ أهداف سياسية .

وهذا الرأي محال للنقد وذلك استنادا إلى أنه إذا كان يغلب على الجرائم الإرهابية أنها تتم تحقيقا لأهداف سياسية ، أي أن هذه الصفة ليست هي المميز الوحيد للعمل

(١) انظر : د. عصام عبدالسميع مطر " المرجع السابق " ص ٤١ .

(2) Bouloc. Le Terrorisme, Problems actuels de scievce criminelle, 11, Presses universitaires d, aix marsaille, 1979, P . 65 . devabres donne dieu, La Repression international du Terror-ism, revue de dr . intern, et de legislation comparee 1938 . p.75 .

الإرهابي ، إذ أن الهدف السياسي يقتصر أثره على التمييز بين الإرهاب السياسي والإرهاب العادي<sup>(١)</sup> لذا يقرر البعض أن الإرهاب هو كل عمل عنف مسلح يرتكب لغرض سياسي أو اجتماعي أو فلسفي أو أيديولوجي أو ديني ينتهك المبادئ المستقرة للقانون الإنساني التي تحرم استخدام وسائل قاسية أو تدميرية أو مهاجمة أهداف بريئة<sup>(٢)</sup> .

### الاتجاه الثاني : الطابع العشوائي للإرهاب

وفقا لهذا الاتجاه تتمثل أهم خصائص الإرهاب في أنه ذو آثار غير تمييزية إذ أنه قد يقع على أهداف غير منتقاة فقد يقع على ضحايا وجدوا بالصدفة على متن طائرة أو في مبنى أو في منشأة وقعت عليها عملية إرهابية<sup>(٣)</sup> .

ومما لاشك فيه أن هذا الاتجاه يتسم بعدم الدقة ، وسند ذلك أنه إذا كان معيار عشوائية العمل يساعد في تحديد مفهوم العمل الإرهابي لكونه يعطى انطباعا بأن كل إنسان في أي مكان معرض لأن يكون ضحية للإرهاب وهو ما يعطى لمفهوم التهديد أثراً فعالاً ومنتجاً للرعب إلا أنه على النقيض لا يكفي وحده لهذا الغرض فكثير من الأعمال الإرهابية ترتكب ضد ضحايا محددين بذواتهم كحوادث الاغتيال المختلفة والتي يركز فيها الإرهابيون على تحديد أشخاص ضحاياهم بدقة وهو ما يتنافى مع هذا المعيار<sup>(٤)</sup> .

### الاتجاه الثالث : طابع الرعب والتخويف :

الواقع أن ما يميز العمل الإرهابي هو كونه محدثاً للرعب وتحدد هذه الخاصية

(١) انظر : د. أدونيس العكره " الإرهاب السياسي - بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية " دار الطليعة ، بيروت سنة ١٩٨٣ ، ص ٩٣ .

(2) Penzera, attivita terroristiche . napoli . 1928 , P .178.

وانظر في هذا الشأن د. محمد أبو الفتوح الغنام " مواجهة الإرهاب في "نشرية انصرى - دراسة مقارنة " دار النهضة العربية ١٩٩٩ ، ص ٤ .

(٣) رأتى تورك .. مشار إليه في : د. محمد محمود السباعي " الدلالة اللغوية والسياسية لمفهوم الإرهاب " مجلة الأمن العام . عدد ١٣٥ أكتوبر ١٩٥٢ ، ص ٢٧ .

(٤) انظر : د. عصام عبدالفتاح عبدالسميع مطر " المرجع السابق " ص ٤١ .

بالرجوع إلى الأصل اللغوي لكلمة *Terrorisme* الذي يرجع إلى مفهوم الرعب - *Terre* ISوما يمكن أن يشمله من معاني الترويع والرغبة<sup>(١)</sup> .

لذا عرفه البعض بأنه الاستعمال العمدى والمنظم لوسائل من طبيعتها إثارة الرعب بقصد تحقيق أهداف معينة<sup>(٢)</sup> أو أنه : الأعمال الإجرامية التي ترتكب أساساً بهدف نشر الرعب كعنصر شخصي وذلك باستعمال وسائل قادرة على خلق حالة من الخطر العام - كعنصر مادي<sup>(٣)</sup> .

**وهكذا يمكن القول بأن الجريمة الإرهابية تقوم على عنصرين هما :**

أ ( خلق حالة عامة من الذعر.

ب) استخدام وسائل قادرة على خلق حالة من الخطر العام ( متفجرات - غازات سامة - مواد سامة أو ميكروبية )<sup>(٤)</sup> .

**رأينا في الموضوع :**

بادئ ذي بدء يتراءى لنا أن الصفة الدولية للإرهاب إنما تتحقق عندما يتوجه العنف المنظم بأهدافه وبواعثه مباشرة ضد رعايا دولة ما أو ضد مصالحها حتى ولو وقع على إقليم هذه الدولة بمساعدة شبكات أو منظمات تساندها دول أخرى<sup>(٥)</sup> .

وأمام التعريفات المتعددة والسابق الإشارة إليها لا يكون أمامنا إلا تأييد وإيضاح التعريف الذي يقف بالأحرى على الفعل الإرهابي باعتباره سلوكاً اجتماعياً إجرامياً يتسم بالعنف ويعبر عن الأصل اللغوي والاشتقاقى للمصطلح ذاته للإرهاب .

(١) انظر : د. عصام عبدالفتاح عبدالسميع مطر " المرجع السابق " ص ١١

(2) Levasseur (G) et guillaume. g. le terrorisme international, Paris 1976 - 1977 P18

(3) Saldana (q) Le terrorisme, revne. int . dr. Penal 1938 P26

(4) Sadana (q) op.cit . p26-37

(5) Combacou (H) etsur (S) Droit intrnational Public, opcit. P639

فللإرهاب سلوك خاص وليس طريقة للتفكير أو وسيلة للوصول إلى هدف معين ويؤيد ذلك أن المقطع الأخير من كلمة Terrorisme بالفرنسية " isme " يعنى النظام أو الأسلوب ، فالإرهاب على ذلك هو الأسلوب أو الطريقة المستخدمة والتي من طبيعتها إثارة الرعب والفرع بقصد الوصول إلى الهدف النهائي<sup>(١)</sup> أو الاعتداء على الأرواح والممتلكات بشكل منظم من قبل دولة أو مجموعة ما ضد المجتمع المحلى أو الدولى باستخدام وسيلة من شأنها نشر الرعب فى النفوس لتحقيق هدف معين<sup>(٢)</sup> فيجب البحث فى العمل الإرهابى عن حاله الرعب والفرع التى تنشأ عنه كهدف مرحلى يسمى إليه الإرهابى ليستطيع من خلاله السيطرة الذهنية على المتلقين وفرض إرادته بما يحقق الهدف النهائى للإرهاب والذي يتمثل بوجود الباعث الأيدولوجى الذى يحرك السلوك ، ذلك أن البعد السياسى رغم توافره فى الجانب الأكبر من الأعمال الإرهابية إلا أنه لايرمى لأن تتخذ أساساً لتعريف الإرهاب وتوصيف الجريمة الإرهابية حيث يمكن أن يتضاءل الهدف السياسى ، ولكن يبقى دائماً الباعث الأيدولوجى الذى يحرك السلوك حتى الدرجة التى يمكن معها تصور أن جرائم الإرهاب لا تدخل فى نطاق أى إستراتيجية سياسية ولكنها لا تخلو من تبرير أيدولوجى<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : د أحمد فارس عبدالمنعم " ظاهرة الإرهاب فى الوطن العربى " دراسات إستراتيجية خليجية - مركز الخليج

للدراستات الإستراتيجية - العدد التاسع - القاهرة ١٩٨٨ ص ١٠٨ .

(٢) انظر : د . محمد شفيق " طبيعة التطرف العقائدى وأسلوب مواجهته " دار النهضة العربية . القاهرة ، سنة ١٩٩٢ . ص ٢ .

(٣) انظر : د . محمد أبو الفتح القنم " المرجع السابق " ص ١٤ .



## **الفصل الثانى**

**إرهاب الدولة وأركان الجريمة الدولية**



## تمهيد وتقسيم :

تعرف الجريمة بصفة عامة بأنها عدوان على مصلحة يحميها القانون ويختص القانون الجنائي بالنص عليها وبيان أركانها والعقوبة المقررة لها ولا يختلف الأمر في جوهره بالنسبة للجريمة الدولية فهي بدورها عدوان على مصلحة يحميها القانون ، وينصرف تعبير القانون هنا إلى القانون الدولي الجنائي ذلك الفرع من فروع القانون الدولي الذي يتكفل بإسباغ العقوبة الجنائية على مصلحة يرى جدارتها بتلك الحماية لكونها من الأعمدة التي ينهض عليها بناء المجتمع الدولي<sup>(١)</sup>.

لذا كان من المفيد أن نقسم دراستنا في هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين على النحو

التالي :

المبحث الأول : الإرهاب وأركان الجريمة الدولية .. وينقسم بدوره إلى مطلبين هما :

المطلب الأول : ماهية الجريمة الدولية ... وينقسم إلى ثلاثة أفرع :

(١) تعريف النسخة للجريمة الدولية

(٢) أركان الجريمة الدولية

(٣) طبيعة الجريمة الدولية

(١) انظر: د. حسين إبراهيم صالح عبود "الجريمة الدولية" دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٩٩ ص ٥ .. أما القانون الجنائي الدولي بالمفهوم التقليدي الضيق فإنه يضم القواعد بشأن تطبيق القانون الجنائي الوطني أو الداخلي من حيث المكان ، فالفقيه الفرنسي donnedieu . يعرف القانون الجنائي الدولي بأنه " العلم الذي يحدد اختصاص القضاء الجنائي للدولة تجاه القضاء الاجنبي ، تطبيق قوانين الدولة الجنائية - القوانين الموضوعية والقوانين الإجرائية - بالنسبة للمكان والأشخاص التي تحكمها ، يحدد السلطة الوطنية على إقليمها للأحكام الجنائية الاجنبية " .

أما المفهوم الواسع لفكرة القانون الجنائي الدولي ، فهو : تعيين كافة القواعد القانونية التي تتعلق بالمسائل التي تمس علاقات القانون الجنائي الوطني مع الاجنبي : انظر:

H. donnedieu devabres.les principes modernes du droit pénal international. sirey, 1928.p.3;

bogdan zlataric.droit pénal, intrnational: 1968 .p.3-4:



المطلب الثاني : عناصر الإرهاب كجريمة دولية .. وينقسم إلى فرعين :

(١) صور الجريمة الدولية .

(٢) أركان الإرهاب الدولي كجريمة دولية .

المبحث الثاني : إرهاب الدولة .. وينقسم بدوره إلى مطلبين على النحو التالي :

المطلب الأول : مفهوم إرهاب الدولة.

المطلب الثاني : التقنين الدولي لجريمة إرهاب الدولة.



## المبحث الأول

### الإرهاب وأركان الجريمة الدولية

د. هادي وقفيش

تعرف الجريمة - بصفة عامة - بأنها عدوان على مصلحة يحميها القانون ، ويختص القانون الجنائي بالنص عليها وبيان أركانها والعقوبة المقررة لفاعلها . ولا يختلف الأمر في جوهره ، بالنسبة للجريمة الدولية ، فهي بدورها عدوان على مصلحة يحميها القانون . وينحصر في تعبير القانون هنا إلى القانون الدولي الجنائي ، ذلك الفرع من القانون الدولي الذي يتكفل بإسباغ الحماية الجنائية على مصلحة يرى جدارتها بتلك الحماية لكونها من الأهمية التي ينهض عليها بناء المجتمع الدولي<sup>(١)</sup> .

والواقع أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الإرهاب والجريمة الدولية . الإرهاب يشكل جريمة دولية إذا ترتب على وقوعه إلحاق الضرر بأكثر من دولة ، كان يعد في دولة ويتم تنفيذها في دولة أخرى ، أو عندما ينتهك مصالح الجماعة الدولية ، أو عندما يتم بناء على تدبير أو تحريض أو مساعدة من دولة من الدول بالمخالفة لقواعد القانون - طبقاً لآراء بعض الفقهاء - وعند فرار الفاعلين إلى الخارج<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر: د. حسين إبراهيم صالح عبيد "الجريمة الدولية" دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٩٩ ص ٥ .. أما القانون الجنائي الدولي بالمفهوم التقليدي الضيق فإنه يضم القواعد بشأن تطبيق القانون الجنائي الوطني أو الداخلي من هيئته المكان ، فالفقيه الفرنسي donnedieu . يعرف القانون الجنائي الدولي بأنه " العلم الذي يحدد اختصاص القضاء الجنائي للدولة تجاه القضاء الأجنبي ، تطبيق قوانين الدولة الجنائية - القوانين الموضوعية والقوانين الإجرائية - بالنسبة للمكان والأشخاص التي تحكمها ، يحدد السلطة الوطنية على إقليمها للأحكام الجنائية الأجنبية " . أما المفهوم الواسع لفكرة القانون الجنائي الدولي ، فهو تعيين كافة القواعد القانونية التي تتعلق بالمسائل التي تمس علاقات القانون الجنائي الوطني مع الأجنبي : انظر:

h. donnedieu devabres, les principes modernes du droit pénal international, sirey, 1928, p.3;

bogdan zlataric, droit pénal, intrnational; 1968 , p.34;

وقد رأت لجنة الخبراء المنبثقة عن الاتحاد الدولي لتوحيد " قانون الجنائي أن العمل يوصف من قبيل الإرهاب الدولي عند توافر العناصر التالية :

=



والإرهاب الدولى قد يقع على المستوى الفردى ، أو على مستوى الدولة ، ويكون الإرهاب الدولى فرديا ، عندما يرتكب شخص أجنبى فعلا إرهابيا داخل إقليم دولة ما ، أو عندما يكون ضحايا العمليات الإرهابية أجنبى يقيمون داخل إقليم الدولة ، أو عندما يصبح رعايا دولة ما فاعلين أو ضحايا لعمل إرهابى ارتكب فى إقليم دولة أخرى . ويكون الإرهاب الدولى على مستوى الدولة ، وذلك عندما ينسب الفعل الإرهابى إلى حكومة دولة وهو ما يطلق عليه "إرهاب الدولة" (١) .

وعليه فإن الإرهاب - على ضوء ما رأينا - يشكل محلا لتجريم دولى ، تجريم يقوم على القانون الدولى الاتفاقى أو العرفى ، الأمر الذى يستتبع تعرض مرتكبيه لمسئولية فردية ذات طابع دولى (٢) ولإدراك هذه الحقائق ، يكون من المفيد أن نستهل دراستنا بالتعرف على الجريمة الدولية ثم مدى تطبيق أركانها على الجريمة الإرهابية وذلك على النحو التالى :

#### المطلب الأول : ماهية الجريمة الدولية .

#### المطلب الثانى : عناصر الإرهاب كجريمة دولية .

= ١ - إثارة اضطراب فى العلاقة الدولية.

٢ - أن توجه الجريمة ضد الدولة التى وقعت فيها ابتداء الجريمة (أى أن تمتد آثار الجريمة لأكثر من إقليم دولة واحدة)

٣ - أن يكون الفاعلون لاجئين فى الخارج.

٤ - أن يكون الـ "مميز للجريمة" قد تم فى بلد آخر خلاف الدولة المعنية بارتكاب الجريمة أو أن يحدث الإرهاب فى دولة ما غير الدولة المعنية.

انظر : د. احمد رفعت "الإرهاب الدولى فى ضوء أحكام القانون الدولى والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة" دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٩٢ - ص ١٩٩ .

واتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٧ الخاصة بمنع وقمع الإرهاب لم تشترط عند تعريفها للإرهاب أن يكون بتخطيط أو تدبير أو تحريض دولة ما ، ليكون إرهابا دوليا ، فالأفعال التى حددتها المادة الأولى والثانية تعتبر أفعالا إرهابية دولية متى توافرت أيا أحد العناصر الدولية مثال : أن ترتكب ضد دولة أو أن ينتمى الجناة لأكثر من دولة أو أن يفر الجناة لدولة أخرى غير تلك التى ارتكبت فيها الجريمة انظر : د. عبد الحميد عبد الخالق على احمد "جريمة الإرهاب الدولى" رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ٢٠٠٥ ص ٢٢٤ .

(١) انظر : د. عبد الميز مخيمر "الإرهاب الدولى" المرجع السابق - ص ٥٠ : ٥١ .

(٢) انظر : د. منى معمود مصطفى "الجريمة الدولية بين القانون الدولى الجنائى والقانون الجنائى الدولى" ١٩٨٩ - دار النهضة العربية ص ٤ وما بعدها .



## المطلب الأول

### ماهية الجريمة الدولية

#### تمهيد وتقسيم :

تشترك الجريمة الدولية مع الجريمة الوطنية فى أن كليهما منافية لأعماق الضمير البشرى ، كما أن كليهما تشكل عدوانا على الإنسانية ، ومع ذلك تختلف الجريمة الدولية عن الجريمة الوطنية من حيث الموضوع المباشر لهذا العدوان - فبينما تشكل الجريمة الوطنية عدوانا مباشراً على الأفراد أو الدولة ، نجد أن الجريمة الدولية تشكل عدواناً مباشراً على المجتمع الدولى بأسره ولذلك تسمى الجريمة الدولية بجريمة الإخلال بقانون الشعوب <sup>(١)</sup> .

غير أن مهمة تعريف الجريمة الدولية لم تكن بالمهمة السهلة ، فلم تكن هناك نصوص مكتوبة يعتمد عليها فى الاهتداء إلى عناصر التعريف <sup>(٢)</sup> بل ويرى البعض <sup>(٣)</sup> أنه إذا وجدت نصوص دولية كالمعاهدات الشارعة أو الاتفاقيات الدولية تتضمن بعض نماذج الجرائم الدولية ، فإنه لا يصح النظر إلى هذه النصوص باعتبارها منشئة لهذه الجرائم ، وإنما هى كاشفة ومؤكدة لها ، ومن ثم فالاعتماد على استقراء العرف الدولى وما تواتر عليه يعد أمراً لازماً فى مهمة التعريف <sup>(٤)</sup> .

غير أن التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يشهده عالمنا المعاصر . أدى إلى إدخال أفعال معينة فى دائرة الجرائم الدولية دون أن يكون هناك عرف سابق يؤتممها . يضاف إلى ذلك أن احترام مبدأ الشرعية - ولو من حيث روحه - فى مجال القانون الدولى الجنائى من الضمانات الرئيسية للعدالة الجنائية ، فقد اجتمعت الآراء على وجوب تدوين نصوص

(١) dictum juris gentium .

إنظر : تقرير الدكتور/ رمسيس بهنام "الجرائم الدولية" . اللجنة الرابعة للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائى - القاهرة ١٩-١٧ ، مارس ١٩٨٧ - مجموعة تقارير المؤتمر .

(٢) انظر: د. منى محمود مصطفى "المرجع السابق" ص ٢٢ .

(٣) Glaser (S). infraction internationale , L. G . D . J . Paris, 1957 . P.42 ets

(٤) انظر: د. حسنين إبراهيم عبيد "المرجع السابق" ص ٢١ ، ٢٢ .

Pertren .s. le role du juge international , revue internationale de droit pénal , 1975 . p . 135

هذا القانون كمرحلة يجب أن تسبق إنشاء المحكمة الدولية الجنائية وذلك بفرض كفالة تحريم الأفعال بنصوص صريحة يتيح الاحترام الكامل لمبدأ الشرعية على نحو ما هو قائم فى القانون الداخلى وبغير ذلك سيكون من الصعب جداً على القاضى الدولى أن يتصدى لتقدير الصفة الإجرامية للفعل وتحديد العقوبة المناسبة وكيفية تنفيذها فى حالة غياب النص الصريح<sup>(١)</sup>.

والأساس القانونى الأخير الذى يمكن أن نلجأ إليه فى تحديد الجرائم الدولية - رغم رفضه فى نطاق القانون الداخلى - هو القياس - فالواقع العملى قد يأتى بصور من الإجرام الدولى أشد ضراوة من تلك التى قد تواتر عليها العرف أو جاء بها النص<sup>(٢)</sup> لذا فإنه يكون من المفيد أن نتعرف على اتجاه الفقه فى تعريفه للجريمة الدولية ، ثم نتناول أركان هذه الجريمة باعتبارها جريمة جنائية وذلك حتى يتسنى لنا الوقوف على طبيعة هذه الجريمة وذاتيتها سواء فيما يتعلق بخصائصها أو بتحديد المسئول عن ارتكابها وذلك على النحو التالى :

الفرع الأول : تعريف الفقه للجريمة الدولية .

الفرع الثانى : أركان الجريمة الدولية .

الفرع الثالث : طبيعة الجريمة الدولية .

(1) pella (W) . la criminalité collective et le droit pénal de l' avenir . 2e edition . bucarest 1946. n . 109 . p . 208 etss

وفى الفقه المصرى انظر : د. منى محمود مصطفى "المرجع السابق" ص ٢٦ .

(٢) وقد أجارت بعض المواثيق الدولية التوسع فى التفسير واللجوء للقياس صراحة ، ومن ذلك ما ورد بديباجة اتفاقية لاهاى الرابعة سنة ١٩٠٧ بشأن جرائم الحرب . كما أشارت لائحة محكمة طوكيو ونورمبرج إلى الجرائم التى يمكن أن يحاكم عنها المتهمون على أنها واردة على سبيل المثال وليس الحصر . الأمر الذى يوحى بإمكان إعمال القياس فى الحالات نمائة إخطر

Plawski : études des principes fondamentaux du droit international penal . Paris 1972 p 143 etss

وفى الفقه المصرى انظر : د. منى محمود مصطفى "المرجع السابق" ص ٢٦

## الفرع الأول

### تعريف الفقه للجريمة الدولية

الواقع أنه لا توجد ثمة قاعدة دولية تعرف ماهية الجريمة الدولية حيث ترك تحديد ذلك للفقه الدولى ، الأمر الذى أدى إلى تعدد التعريفات وقد ساعد هذا التعدد على معرفة معالم الجريمة الدولية وتحديد أركانها <sup>(١)</sup> ولا سيما وأن كلا من الفقه الغربى والعربى قد ساهما فى تعريف هذه الجريمة وذلك على النحو التالى :

تعريف الفقه الغربى للجريمة الدولية :

ينقسم الفقه الغربى فيما يتعلق بتعريف الجريمة الدولية إلى ثلاث مدارس رئيسية :

#### أولاً : المدرسة الشكلية :

تهتم هذه المدرسة أساساً بإيضاح العلاقة الشكلية بين الواقعة المرتكبة وبين النص التجريمى وذلك دون الاهتمام بجوهر الجريمة باعتبارها واقعة تتطوى على ضرر لمصلحة معينة- ومن أنصار هذه المدرسة : الأستاذ بيلا Pella حيث يرى أن الجريمة الدولية "هى الفعل أو الامتناع عن الفعل المعاقب عليه باسم المجموعة الدولية" <sup>(٢)</sup> ويتطلب هذا الرأى لإمكانية أن يكون فعل ما جريمة دولية ، أن يكون هذا الفعل قد سبق تجريمه من قبل المجتمع الدولى قبل ارتكابه أو أن تطبق عليه العقوبة وتتخذ باسم المجتمع الدولى لذا يقضى هذا الاتجاه وجود محكمة جنائية دولية دائمة ، حتى يمكن تطبيق العقوبة فور وقوع الفعل <sup>(٣)</sup> وقد نادى صراحة هذا الرأى بوجوب الأخذ بالمسئولية المزدوجة للفرد والدولة

(١) انظر: د. منى محمود مصطفى "المرجع السابق" ص ٤٠ ، د. سامى جاد عبدالرحمن واصل "المرجع السابق" ص ٢٢ .

(2) Pella . op . cit . p 175 , no 109 .

(٢) انظر: د. حسام على عبدالخالق الشبيخة "المسئولية والعقاب على جرائم الحرب" رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الحقوق ٢٠٠١ ص ٦١ .

عن الجريمة الدولية <sup>(١)</sup> كذلك يعرف الأستاذ/ سبيروبولوس الجرائم الدولية بأنها " الأفعال التي ترتكبها الدولة أو تسمح بها مخالفة بذلك القانون الدولي ويستتبع المسئولية الدولية " <sup>(٢)</sup> .

## ثانياً : المدرسة الموضوعية :

ترتكز هذه المدرسة على جوهر الجريمة باعتبارها واقعة ضارة بمصالح المجتمع الأساسية ، ويعتبر الفقيه "سالدانا" من أهم رموز هذه المدرسة ، حيث يعرف الجريمة الدولية بأنها " تلك الجريمة التي يترتب على وقوعها إلحاق ضرر بأكثر من دولة " ، ويضرب مثلاً لذلك بجريمة تزيف العملة التي قد يعد ويدبر لها في دولة وتنفذ في دولة ثانية ، وتوزع العملة في دولة ثالثة <sup>(٣)</sup> .

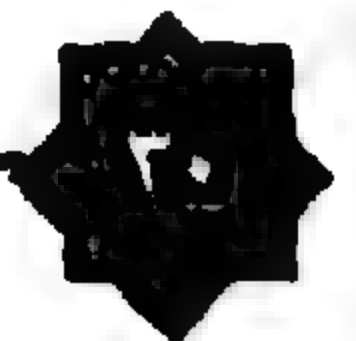
غير أنه يؤخذ على هذا التعريف بأنه ليست كل الجرائم الدولية يترتب على ارتكابها إلحاق ضرر بأكثر من دولة ، بل إن الجريمة قد ترتكب ولا ينجم عنها سوى ضرر وحيد فقط للدولة المعتدى عليها ، شأن جرائم الحرب ، والجرائم ضد الإنسانية ، والجريمة ضد السلام في أغلب من الأحوال ، ورغم ذلك لم يتنازع أحد في دولية تلك الجرائم ، أي أن ضابط حدوث الضرر لأكثر من دولة ، لا يمكن الأخذ به كقاعدة عامة لتعريف الجريمة الدولية لعدم صلاحيته لذلك <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر: د. منى محمود مصطفى "المرجع السابق" ص ٤٠ . ويتفق رأي بيلا مع ما نصت عليه لائحة لندن لسنة ١٩٤٥ التي قررت مسئولية الأفراد ورئيس الدولة عن الجرائم الدولية " انظر : تقرير اللجنة الرابعة للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائي ، ١٣-١٧ مارس ١٩١٧ ، د. محمد محي الدين عوض ، ص ٦ .. انظر : د. منى محمود مصطفى "المرجع السابق" ص ٤١ .

(٢) انظر : د. محي الدين عوض "دراسات في القانون الدولي الجنائي" مجلة القانون والاقتصاد العدد الثاني ١٩٥٠ ص ٤٩٤ . د. منى محمود مصطفى "المرجع السابق" ص ٤٢ .

(٣) Saldana (q) , la justice pénale internationale, extrait du recueil des cours de l'academie de la haye. 1920.vol.10.p.319.

(٤) انظر: د. حسام على عبد الخالق الشبيخة "المرجع السابق" ص ٦٠ ، ٦١ .



### ثالثاً : المدرسة التكاملية :

تتميز هذه المدرسة بأنها تمزج بين اتجاه المدرسة الشكلية والمدرسة الموضوعية ، حيث تهتم بالعلاقة الشكلية بين الفعل والنص التجريمي ، وذلك دون أن تهمل الأضرار التي تلحقها الجريمة بالمصالح الأساسية للمجتمع . لذا تعد هذه المدرسة هي الأفضل لأنها تمثل الاتجاه الوسط <sup>(١)</sup> ومن أعلام هذه المدرسة في الفقه الغربي الأستاذ / GLASSER الذي عرف الجريمة الدولية بأنها "الفعل الذي يرتكب إخلالاً بقواعد القانون الدولي للأضرار بالمصالح التي يحميها هذا القانون . مع الاعتراف أنه قانوناً بصفة الجريمة واستحقاق فاعله العقاب" <sup>(٢)</sup> ولم يشترط الفقيه أن يكون التجريم وارداً بنص إتفاقي ، اكتفاء بما يجري عليه العرف الدولي وأضاف أن الفرد وحده هو المسئول عن الجريمة الدولية سواء ارتكبها هذا الشخص الطبيعي لحسابه الخاص أو باسم دولة أو لحسابها ، وبذلك رفض المسئولية الجنائية الدولية للأشخاص المعنوية <sup>(٣)</sup> .

كذلك يعبر عن هذا الاتجاه كل من : lombois الذي يرى "أن الجريمة الدولية تتمثل في أفعال مخالفة لقواعد القانون الدولي العام لانتهاكها للمصالح التي تهم الجماعة الدولية ، والتي قررت حمايتها بقواعد هذا القانون" <sup>(٤)</sup> ، plawski حيث تعنى الجريمة الدولية لديه "سلوكاً غير مشروع معاقباً عليها وفقاً لقواعد القانون الدولي . نظراً لإضراره بالعلاقات الإنسانية في الجماعة الدولية" <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر: د. رمسيس بهنام "الجرائم الدولية" بحث مقدم للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائي - ص ١١

ص ١ . د. حسام علي عبد الخالق الشیخة المرجع السابق - ص ٦١

(2) Glasser, introduction à l'étude du droit international pénal, bruxelles, paris 1954, p. 11: «un tel contraire au droit international tellement nuisible aux intérêts protégés par ce droit qu'il établit dans les rapports entre les états, une règle lui attribuant un caractère criminel»

(٣) انظر: د. مني محمود مصطفى المرجع السابق - ص ٤١

(4) Lombois, Le droit penal international, Dalloz, paris, 1971, p. 46.

(5) plawski, études de principes fondamentaux du droit international pénal, paris, 1972, p. 75.

## تعريف الفقه العربي للجريمة الدولية :

يعبر غالبية هذا الفقه عن الاتجاه التكاملي في تعريفه للجريمة الدولية : فهي في نظر الدكتور/ محي الدين عوض " كل مخالفة للقانون الدولي - سواء كان يحظرها القانون الوطني أو يقرها - تقع بفعل أو ترك من فرد محتفظ بحريته في الاختيار (مسئول أخلاقياً) ، أضرار بالأفراد أو بالمجتمع الدولي بناء على طلب الدولة أو تشجيعها أو رضائها - في الغالب - ويكون من الممكن مجازاته جنائياً عنها طبقاً لاحكام ذلك القانون" (١) .

وفي نظر الدكتور/ حسنين عبيد "عدوان على مصلحة يحميها القانون ، وينصرف تعبير القانون هنا إلى القانون الدولي الذي يتكفل بإسباغ الحماية الجنائية على مصالح يرى جدارتها بتلك الحماية لكونها من الأعمدة التي ينهض عليها بناء المجتمع الدولي" (٢) .

## رأينا في الموضوع :

الواقع أنه ينبغي في تعريف الجريمة الدولية ، أن تتطلق بداءة من مفهوم "الجريمة" ، فالجريمة في جوهرها "عدوان على مصلحة يحميها القانون" (٣) ثم الوقوف على العنصر الدولي ، فهذا العنصر هو الذي يميز الجريمة الدولية ويعبر عن طبيعتها الذاتية ، بعبارة أخرى يجدر بنا أن نقف على العنصر الدولي والذي تستمد منه الجريمة الدولية خصائصها . وتتحقق الصفة الدولية منطقياً إذا كانت الجريمة تمس المصالح والقيم التي

(١) انظر: د. محي الدين عوض "دراسات في القانون الدولي الجنائي" مجلة القانون والاقتصاد سبتمبر ١٩٦٥ العدد الثالث - السنة الخامسة والثلاثون - ص ٦٢٢ .

(٢) انظر: د. حسنين إبراهيم صالح عبيد "الجريمة الدولية" ١٩٩٩ ، دار النهضة العربية ص ٥ . ومن أنصار هذا الاتجاه أيضا الدكتور/ مني محمود مصطفى "فالجريمة الدولية فعل أو امتناع إرادي غير مشروع يصدر عن صاحبه بالمخالفة لاحكام "قانون" الدولي بقصد المساس بمصلحة دولية يكون العدوان عليها جديراً بالجزاء الجنائي" .. د . مني محمود مصطفى "مرجع السابق" ص ١ .. أو أنها كل سلوك يقع بالمخالفة لاحكام القانون الدولي العام . ويمس مصلحة دولية أساسية تتمتع بحماية هذا القانون" .. انظر : د . سامي جاد عبدالرحمن واصل "مرجع سابق" ص ٢٥ .

(٣) انظر : د. حسنين إبراهيم صالح عبيد "المرجع السابق" ص ٥

يحميها المجتمع الدولى أو تعرض مرافقه الحيوية للخطر ( استنادا إلى الاتفاقيات الدولية أو العرف الدولى ) ، أو إذا كان الجناة ينتمون بجنسياتهم إلى أكثر من دولة أو إذا فر الجناة إلى دولة أخرى غير التى ارتكبت فيها الجريمة ، أو إذا وقعت الجريمة على أشخاص يتمتعون بالحماية الدولية ، أو على رعايا دولة أجنبية .. فتحن مع القائلين بأنه لا يشترط لى تأخذ الجريمة الصفة الدولية أن تكون صادرة من دولة ضد دولة أخرى ، أو أن تكون هناك دولة وراء التدابير أو التحريض على ارتكابها ، فعملية الربط بين الجريمة الدولية وبين وجود الدولة المحرضة يؤدى إلى انتفاء كثير من الأفعال التى تعد جرائم دولية خطيرة ، إذا ما استطاعت الدولة أن تثبت نظافة يدها عن تلك الأفعال <sup>(١)</sup> .

كما أننا نتفق مع رأى الذى يؤيد أنه ليس ضرورياً أن يتضمن تعريف الجريمة الدولية الإشارة إلى عنصر العمد أو إلى أهلية فاعلها ، كأن يكون مسئولاً أخلاقياً ، فالجريمة الدولية لاشك فى أنها جريمة عمدية بطبيعتها ، كما أن مسئولية صاحبها وأهليته مفترضة إلى أن يثبت العكس . وعلى ذلك فالنص على انتفاء الخطأ أو على انتفاء موانع المسئولية ليس بلازم أن يظهر فى التعريف . يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد داعٍ لذكر إمكانية مجازاة مرتكب الجريمة الدولية جنائياً . فقد أثبت التاريخ أن المجتمع الدولى لم تعجزه الوسيلة عن تشكيل محاكم دولية خاصة لمحاكمة مجرمى الحرب ولم يكن بالمستبعد إنشاء محكمة دولية جنائية دائمة للنظر فى الجرائم الدولية . حيث يكفى أن يكون فى الإمكان محاكمة مرتكبى هذه الجرائم دولياً وجنائياً - كما لا يهم متى يتم ذلك - إذ أن مثل هذه الجرائم - نظراً لجسامتها - لا يمكن أن يسرى عليها تقادم ما سواء من حيث الجريمة أو العقوبة <sup>(٢)</sup> لذا يترتب على الجريمة الدولية نشوء اختصاص دولى عام يتمثل فى حق كل دولة فى أن تضع يدها على مرتكب هذه الجريمة وحققها فى عقابه دون النظر

(١) انظر : د. حسام على عبد الخالق الشبيخة " المرجع السابق " ص ٦٣ .

(٢) انظر : د. منى محمود مصطفى " المرجع السابق " ص ٤٢ .

لجنسيته أو مكان ارتكابه لهذه الجريمة<sup>(١)</sup> ، وحققها فى محاكمته أمام محاكمها الداخليه ،  
نظراً لأن الجريمة الدولية تخضع لمبدأ الاختصاص العالى أو عالمية حق العقاب<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : د. محمود نجيب حسنى "دروس فى القانون الجنائى الدولى ، دروس للدكتوراه" القايره ١٩٥٩ ، ص ٢١ .

(٢) انظر : عبدالحميد عبدالخالق على احمد "الرساله السابقه" ص ٤٥٤ .

## الفرع الثانى

### أركان الجريمة الدولية

#### تمهيد وتقسيم :

تقوم الجريمة الدولية - على غرار الجريمة الجنائية - على أركان ثلاثة ولكن استخلاص هذه الأركان لا يكون إلا بالنظر إلى نظام قانونى دولى يحددها ويعتبر الأساس القانونى الذى تستند إليه <sup>(١)</sup> وذلك على النحو التالى :

#### ١ - الركن الشرعى :

يقصد بالركن الشرعى للجريمة الدولية ، القاعدة التجريبية الدولية التى يقرها العرف الدولى بصفة أصلية أو تتضمنها الاتفاقات الدولية ، ومن هنا يبرز فارق جوهري بين القانونين الداخلى والدولى . إذ يشترط لاعتبار الفعل جريمة داخلية أن يكون مطابقاً لنص مكتوب من نصوص التجريم ، بينما يكتفى فى الجريمة الدولية أن يكون الفعل المكون لها خاضعاً لقاعدة تجريبية دولية لا تكون بالضرورة - بل وغالباً ما لا تكون - مكتوبة وبعبارة أخرى فإن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات فى مجال القانون الدولى ، إنما يختلف تماماً عن نظيره فى مجال القانون الداخلى <sup>(٢)</sup> ولما كان الركن الشرعى مختلفاً فى كل من

(١) وإذا كان المجتمع الدولى قد أمكنه التوصل إلى قواعد قانونية دولية تتضمن تجريم بعض الأفعال التى تضر بالمصالح والعلاقات الدولية إلا أنه لا يزال يفتقد الهيئات التى يمكنها أن تقضى بالعقوبات وتتولى تنفيذها رغم تعدد المحاولات التى بذلت فى سبيل إيجاد قضاء دولى جنائى . فقد بحثت مسألة إيجاد قضاء دولى جنائى مرات عديدة فى الأمم المتحدة ولاسيما فى لجنة عام ١٩٥٣ التى عنت ببحث إنشاء قضاء جنائى دولى والتى أعدت نصاً منقحاً لمشروع نظام أساسى لمحكمة جنائية دولية (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة ، الملحق رقم ١٢ (A/2643) ، وآخرها ما تم من اعتماد النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية بإيطاليا فى ١٧ يولية ١٩٩٨ وهذا النظام فى طريقه ليصبح نظاماً دولياً مستقلاً بذاته يصعب الخروج عليه ، إلا الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها المهيمنة على العالم (دولة القطب الواحد) وهى لم توقع حتى الآن إذ تعترض على هذا النظام الأساسى للمحكمة لأنها ترفض أن يقع العسكريون فيها تحت طائلة هذا القانون إذا ارتكبوا أفعالاً معينة . انظر : د. عبد الحميد عبد الخالق على احمد ، الرسالة السابقة ، ص ١٧٠

(٢) انظر : د. حسنين إبراهيم صالح عبيد المرجع السابق ص ١٣ .

الجريمة الدولية والجريمة الجنائية فإننا نجد أن الأسباب المبيحة للجريمة الدولية مختلفة عن نظيرتها فى الجريمة الجنائية ، وإن استندت فكرة الإباحة فى المجالين إلى نفس السند وهو عدم انطواء الفعل المرتكب - فى الظروف التى ارتكب فيها - على عدوان على المصلحة التى يكفلها الشارع بحمايتها ومن الأسباب المبيحة للجريمة الدولية ما جرى عليه العرف والمعاملة بالمثل والدفاع الشرعى وحالة الضرورة وأمر الرئيس الأعلى ، وأحياناً رضاء المجنى عليه<sup>(١)</sup> .

وهكذا إذا وصف الفعل بأنه جريمة دولية وفقاً للقانون الدولى الجنائى الذى يمثل العرف فيه مكان الصدارة ويليهِ فى الأهمية الإتفاقيات والمعاهدات الدولية الكاشفة لهذا العرف ، ونال جزاءً أى عقاب فاعله فإن الفعل يدخل فى نطاق القانون الدولى الجنائى وإلا خرج الفعل من نطاق هذا القانون وإن كان يوجب المساءلة الدولية المدنية<sup>(٢)</sup> .

## ٢ - الركن المادى :

وهو الواقعة ، السلوك أو المظهر المادى للجريمة ويتمثل فى نشاط الفاعل والنتيجة التى يصيبها وعلاقة السببية بينهما ويكاد يكون هذا العنصر واحداً فى كل جريمة فيما عدا ما تعلق بالنتيجة التى يصيبها الفاعل أو المصلحة المعتدى عليها ، فالنتيجة التى يصل إليها الفاعل فى الجريمة الجنائية هى العدوان على مصلحة لفرد آخر أو مصلحة للدولة أما النتيجة التى يصيبها الفاعل فى الجريمة الدولية فهى العدوان على مصلحة دولية<sup>(٣)</sup> ويكاد يجمع الفقهاء على اشتراط توافر سلوك إيجابى فى الجرائم الدولية<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : د. منى محمود مصطفى " المرجع السابق " ص ٢٠ .

(٢) انظر : د. محمد محيى الدين عوض " الجرائم الدولية " المرجع السابق ص ٢٢ ، د. محمد عبد المنعم عبد الخالق " الجرائم الدولية " الطبعة الاولى ١٩٨٩ ص ٤٤٢

(٣) انظر : د. منى محمود مصطفى " المرجع السابق " ص ٢٩

(٤) انظر : د. سامى جاد عبد الرحمن واصل " المرجع السابق ذكره " ص ٢٦ ، د. محمد محيى الدين عوض " الجرائم الدولية تقنينها والمحاكمة عنها " بحث مقدم للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائى ١٩٨٧ - ص ١٤ ، د. رمسيس بهنام " الجرائم الدولية " مرجع سابق ص ١٠ ، د. حسنين عبيد " الجريمة الدولية " المرجع السابق ص ٥ ، د. محمد عبد المنعم عبد الخالق " الجرائم الدولية " مرجع سابق ص ٧٩ ، د. عبد الحميد عبد الخالق على احمد " الرسالة السابقة " ص ١٨ .

### ٣ - الركن المعنوى :

يستلزم أن يكون السلوك المتقدم صادراً عن إرادة حرة ، بمعنى أن تتوافر لدى الجانى عناصر المسئولية الجنائية <sup>(١)</sup> .

والواقع أنه نظراً لأهمية المصلحة الدولية التى يلحق بها الضرر فى الجريمة الدولية فإنه يثور التساؤل عما إذا كانت الجريمة الدولية جريمة عمدية أم أنها قد تقع عن طريق الخطأ ؟

والواقع أنه فى تحديد المقصود بالعمد (القصد الجنائى) يجمع الفقه الجنائى بين العلم والإرادة ، حيث يرى أن القصد "العمد" هو الإرادة المتجهة عن علم إلى إحداث نتيجة يجرمها القانون ويعاقب عليها <sup>(٢)</sup> لذا تسوى كثير من الدول فى تشريعاتها بين القصد المباشر والقصد الاحتمالى <sup>(٣)</sup> والواقع أن كلا من أمرين (القصد المباشر والقصد الاحتمالى) وارد فى الجريمة الدولية ، فقد يرتكب أحد الأفراد أو بعض المجموعات جريمة الإرهاب الدولى ، أو احتجاز الرهائن ، لكنه لا يقصد قتلهم ، وإن كان يتوقع إمكانية حدوث ذلك ولا يمنعه هذا من الاستمرار فى مشروعه الإجرامى وفى كلتا الحالتين فإن الجريمة تصبح عمدية وهو ما استقرت عليه معظم التشريعات الجنائية <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر: د. حسين ابراهيم صالح عبيد "المرجع السابق" ص ٧

(٢) انظر: د. نبيل مدحت سالم "الخطأ غير العمدى" الطبعة الثانية ١٩٨٧ - دار النهضة العربية - القاهرة - ص ١٢٣ ، د.

احمد فتحى سرور "الوسيط فى قانون العقوبات - القسم العام - الجزء الأول" دار النهضة العربية ١٩٨١ - القاهرة ص

٥٢٦ ، د محمد محى الدين عوض "المرجع السابق" ص ٢٩٢ .

(٣) انظر: د. حسام على عبد الخالق الشبيخة "المرجع السابق" ص ٧٤ .

(٤) انظر: د. حسام على عبد الخالق الشبيخة "المرجع السابق" ص ٧٤ .

#### ٤- الركن الدولي :

تقدم أنه لا يشترط لتحقيق صفة الدولية أن يكون الفعل صادراً من دولة ضد دولة أخرى أو أن دولة قد قامت بالتدبير أو التحريض على ارتكابه ، إذ أن معيار دولية الجريمة هو اعتداؤها على المصالح - أي كانت - التي يحميها المجتمع الدولي بغض النظر عن مرتكبيها أو الضرور منها ويتبلور الركن الدولي من ناحية أخرى في كون تجريم الفعل وبيان أركانه ، وخاصة الركن المادي ، وتقرير العقاب عليه أو الحث على ذلك ، يتم بمقتضى قواعد القانون الدولي بغض النظر عن كون القانون الداخلي يجرم الفعل ذاته أو يعاقب عليه أم لا . وعلى ذلك فإن وصف الفعل بأنه جريمة دولية لا يتأثر بكون الفعل معاقباً عليه أو غير معاقب عليه بمقتضى القانون الداخلي <sup>(١)</sup> بعبارة أخرى يكفي لوصف الجريمة بالجريمة الدولية أن يكون ارتكابها بالمخالفة لاحكام القانون الدولي وأن يترتب على ارتكابها الإضرار بمصلحة دولية <sup>(٢)</sup> فالجريمة تكتسب صفة الدولية إذا وقعت على النظام السياسي الدولي ، كالجريمة ضد السلام وضد أمن البشرية أو ضد الأفراد أو الممتلكات أو الأموال في أكثر من دولة ، كما تكتسب صفة الدولية أيضاً لمجرد ترويع الضمير العالمي وبث الرعب في نفوس البشر على الرغم من ارتكاب الجريمة فوق إقليم محدد لدولة ما ، وترتب آثارها فوق هذا الإقليم ، كذلك تكتسب الجريمة صفة الدولية عندما تمس الأهداف المحمية دولياً . وعليه فإن الأفعال الإرهابية تعد جرائم دولية حتى ولو لم تكن هناك دولة تدبر أو تحرض على ارتكاب هذه الجرائم ضد دولة أخرى بل إن اشتراطاً بوجود دولة تدرك أو تخطط أو تحرض على ارتكاب الأفعال حتى يمكن أن توصف الجرائم بصفاتها الدولية يتضمن خلطاً بين المسؤولية الدولية العادية والمسؤولية الدولية الجنائية <sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: د. إبراهيم المناني "النظام الدولي الأمنى" القاهرة ١٩٩٧ ص ١٢٣ ، د. عبدالعزيز مخيمر "الإرهاب الدولي" مرجع سابق ص ٣٥ .

(٢) انظر : د. منى محمود مصطفى "المرجع السابق" ص ٤٥ .

(٣) انظر: د. عبدالحميد عبدالخالق على احمد "الرسالة السابقة" ص ٢٢٥- ٢٢٦ .

(٢) فاضطهاد هتلر لليهود الألمان وتعذيبه لهم وإبادتهم إبادة جماعية كل هذا حدث في حدود دولة واحدة وعلى طائفة من الشعب الألماني لم تكن غريبة عنه بجنسيتها والذي يجعل من هذه الجريمة جريمة دولية ليس فقط أنها ارتكبت بتحريض من الدولة وبأمر منها لمن نفوا هذه الجريمة البشعة وإنما لمخالفتها للقانون الدولي الإنساني ولعدوانها على مصلحة من أهم مصالح المجتمع الدولي الأمر الذي أدى الى تعريض الأمن والسلام الدوليين للخطر .

## الفرع الثالث

### طبيعة الجريمة الدولية

#### تمهيد وتقسيم :

على هدى ما تقدم يتضح لنا أن الجريمة الدولية ذات جسامة خاصة حيث أنها تشكل ضرراً بالمجتمع الدولى وأمنه لذا يلزم الجريمة الدولية اختصاص عالمى فى العقاب عليها يتمثل فى حق كل دولة تضع يدها على مرتكب هذه الجريمة فى عقابه دون النظر لجنسيته أو مكان ارتكابه لتلك الجرائم ، أى أن الشخص الطبيعى هو المسئول عن الجريمة الدولية بصورة مباشرة وذلك فضلاً عن تميز الجريمة الدولية بقصد جنائى خاص على نحو ما رأينا فى المطلب السابق لذا نكتفى فى هذا المطلب بتناول الشخص المسئول عن الجريمة الدولية بصورة مباشرة ومدى الجسامة الخاصة التى تتسم بها الجريمة الدولية وذلك على النحو التالى :

#### الشخص الطبيعى كمسئول عن الجريمة الدولية بصورة مباشرة : (١)

الواقع أن الإنسان الفرد هو المقصود بارتكابه للجريمة وهو وحده المسئول جنائياً عن جرمه وبالتالي محل توقيع العقوبة الجنائية لذا ظهرت ثلاثة مذاهب فقهيّة لتحديد المسئولية الجنائية لمرتكب الجريمة ، هل هى الدولة كشخص معنوى؟ أم هل هى والفرد الطبيعى معا ؟ أم أن المسئولية تقع على عاتق الفرد الطبيعى وحده (٢) ؟ .

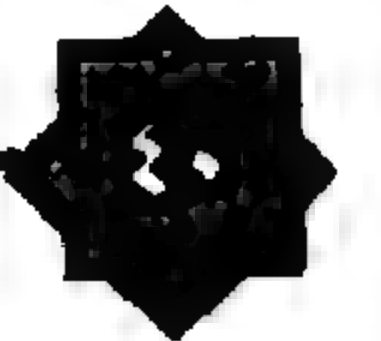
ويرى المذهب الأول أن الدولة وحدها هى المسئولة عن الجريمة الدولية لأنها الشخص الوحيد الذى يرتكب جريمة القانون الدولى ، ويرجع هذا إلى عدم تصور خضوع الشخص

---

(١) انظر: فى المسئولية الجنائية الدولية للفرد : د. صلاح الدين عامر "المقاومة الشعبية المسلحة فى القانون الدولى العام" رسالة دكتوراه ١٩٧٦ - القاهرة - ص ٢٥٠ وما بعدها .

(٢) انظر: د. حسام على عبد الخالق الشبيخة "المرجع السابق" ص ٦٤ . وبالنسبة للمسئولية الجنائية للشخص المعنوى يراجع :

د. عبد الحميد خميس "جرائم الحرب والعقاب عليها" ١٩٥٥ القاهرة - ص ٢٢٧ .



الطبيعي إلى نظامين قانونيين مختلفين في نفس الوقت ( القانون الداخلي ، القانون الدولي ) ولكن لهذا الرأي قليل من الأنصار في الوقت الحالي <sup>(١)</sup> .

أما المذهب الثاني فإنه يرى أن المسؤولية الدولية عن الجريمة الدولية ، هي مسؤولية مزدوجة للدولة والفرد معا <sup>(٢)</sup> ويمثل الاتجاه الغالب في الفقه

والمذهب الثالث يرى أن الفرد "أي الشخص الطبيعي" هو وحده مرتكب الجريمة الدولية وبالتالي هو المحل الوحيد للمسؤولية الجنائية <sup>(٣)</sup> وهذه النتيجة التي توصل إليها أنصار هذا الاتجاه هي عين ما قرره الوثائق الدولية المختلفة والممارسات الدولية المتعددة فتقرير اللجنة المخصصة لإنشاء محكمة جنائية دولية عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٥٣/٤٩) المؤرخ في ٩ ديسمبر ١٩٩٤ قد جاء مؤكداً على مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية <sup>(٤)</sup> وهذا ما أكدته المحكمة الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا السابقة في تقريرها السنوي الأول <sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر: د. محمد محي الدين عوض "دراسات في القانون الدولي الجنائي" المرجع السابق ص ٢٧٦-٢٧٧ .  
(٢) ويؤيد هذا الاتجاه رأيه بالقول بأن المسؤولية الجنائية التي طبقت على الأفراد في محاكمات نورمبرج لا ينتج عنها بالضرورة استبعاد مسؤولية الدولة (ألمانيا) حيث جاء هذا الاستبعاد إلى تلافى سيادة ألمانيا عقب معاهدة التسليم غير المشروطة الموقعة في ٥ يونيو ١٩٤٥ فقد أكد donndieu de vabres أن المحكمة بإعلانها ترتيب المسؤولية على الأشخاص الطبيعيين لم تقصد من ذلك استبعاد مسؤولية الدولة الألمانية جنائياً كشخص معنوي . وهذا من "سري مسؤولية الأشخاص المعنوية على أساس المسؤولية الاجتماعية أو على أساس المسؤولية الوضعية .. انظر: Donndieu de vabres. le jugement de nuremberg. rev. droit penal et crim. 1947.no 10.p.822.  
وفي الفقه المصري يراجع : د. محمد محي الدين عوض "المرجع السابق ذكره" ص ٢٨٢ ، د. حسام علي عبد الخالق الشبيخة "المرجع السابق ذكره" ص ٦٦

(٣) Glasser.infraction intrnational. paris.1957.p.61 etss;

وفي الفقه المصري انظر: د. عبد الحميد خميس "جرائم الحرب والعقاب عليها" رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ١٩٥٥ ص ٢٣٠ ، د. حسام علي عبد الخالق الشبيخة "المرجع السابق ذكره" ص ٦٦ وما بعدها

(٤) الأمم المتحدة- الجمعية العامة - الوثائق الرسمية - الدورة الخمسون الملحق رقم ٢٢ (22- 50 - a) . تقرير اللجنة المخصصة لإنشاء محكمة جنائية دولية ص ٢٢ ، رقم ٨٦ وما بعدها .

(٥) انظر: د. حسام علي عبد الخالق الشبيخة "المرجع السابق ذكره" ص ٦٩ .

غير أننا نرى من جانبنا إذا كان الفرد الإنسان هو المنفذ الفعلى للجريمة الدولية ،  
واليه تنسب المسئولية الجنائية ، إلا أنه لا يوجد ما يمنع من توقيع الجزاءات المدنية  
(التعويضية والعقوبات الاقتصادية) على الشخص المعنوى فى مجال الجريمة الدولية ،  
ولاسيما أن التشريعات الجنائية الوطنية توقع مثل هذه العقوبات (الغرامة) على الشخص  
المعنوى .

### جسامة الجريمة الدولية :

تعتبر الجريمة الدولية من الجنايات لأنها تتضمن المساس بمصالح ذات أهمية  
وجسامة خاصة <sup>(١)</sup> فقد ذهب "سبيروبولس" مقرر لجنة القانون الدولى فى تقريره عن  
مشروع التقنين الخاص بالجرائم ضد سلام وأمن البشرية ، إلى أن فكرة الجريمة الدولية  
لا تنطبق إلا على أفعال ذات جسامة خاصة ويكون من شأنها إحداث الاضطراب فى الأمن  
والنظام العام للمجموعة الدولية <sup>(٢)</sup> فجسامة الجريمة الدولية ترجع فى الواقع إلى جسامة  
المصالح التى تتضمن إخلالاً بها ، فهى تمس السلام العالمى وأمن البشرية <sup>(٣)</sup> .

والقانون الدولى الجنائى ، هو الذى يتولى مهمة تحديد الطبيعة القانونية للجريمة

(١) انظر: د. محمد عبد المنعم عبد الخالق "الجرائم الدولية" الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٨٩ - دار النهضة العربية - ص ٨٥ ..  
وقد أوردت المادة ١٩ من مشروع لجنة القانون الدولى فى دورتها الثلاثين (١٨ آيار ، مايو - ٢٨ يوليه ١٩٧٨) التمييز بين  
الجريمة الدولية والجنحة الدولية وكان معيار التفرقة الذى استندت إليه المادة سالفة الذكر هو جسامة الفعل وجسامة  
المصلحة المعتدى عليها .. انظر: د. حسام على عبد الخالق الشيخه "المرجع السابق" ص ٧٠

(٢) انظر: د. محمد مؤنس محب الدين "الجرائم الدولية وقانون العقوبات المصرى" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للجمعية  
المصرية للقانون الجنائى ١٩٨٧ ص ١ ، ٢ .. وفى ذات المعنى انظر :

Greven ,cours de droit penal intrnational. le caire. 1955. p.271.

(٣) وقد ظهر هذا المفهوم بصورة واضحة فى محاكمات نورمبرج وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية حيث قررت محكمة  
نورمبرج وطوكيو أن الجريمة تعد دولية متى كانت تمثل شدة خاصة وتبدو هذه الشدة من وحشية الجريمة المرتكبة ضد  
الأشخاص والأموال بالمخالفة لقوانين وعادات الحرب .. انظر: د. عبد الرحمن حسين علام "الجريمة الدولية" ١٩٨٨ دار  
نهضة الشرق ص ١٢١ - ١٢٢ ، د. حسام على عبد الخالق الشيخه "المرجع السابق" ص ٧٢ .

الدولية ، ونظراً لأن هذا القانون يمثل فرعاً حديثاً من القانون الدولى لذلك تكون له نفس خصائص ذلك القانون وأهمها الصفة العرفية لقواعده ، لذلك لانجد فكرة الجريمة الدولية فى نصوص تشريعية مكتوبة ، وإنما يمكن الاهتداء إليها عن طريق العرف أو فى بنود المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التى يقتصر دورها على كشف وتأكيد العرف الدولى دون أن يكون لها دور فى إنشاء أو تحديد طبيعة الجرائم الدولية <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر: د. عبدالحميد عبدالخالق على احمد " الرسالة السابقة " ص ٤٥٥ .

## المطلب الثانى

### عناصر الإرهاب كجريمة دولية

#### تمهيد وتقسيم :

الواقع أن اعتبار الإرهاب الدولى أحد الجرائم الدولية قد دفع المجتمع الدولى للتعاون فى مكافحة هذه الجريمة التى تمس النظام العام الدولى ، باستهدافها العلاقات الدولية للجماعة الدولية بأسرها . لذا اقتضت منا الدراسة التأهيلية قدر الإمكان بيان مدلول الجريمة الدولية وأركانها فى محاولة لإظهار مدى تطابق مفهومها ثم أركانها مع الإرهاب الدولى ولإدراك هذا الترابط ينبغى بداية - لتصنيف الإرهاب الدولى ضمن الجرائم الدولية - التعرف على صور الجريمة الدولية ثم بيان أركان الإرهاب كجريمة دولية على غرار دراستنا لذاتية وأركان الجريمة الدولية .. وذلك على النحو التالى :

الفرع الأول : صور الجريمة الدولية .

الفرع الثانى : أركان الإرهاب الدولى كجريمة دولية .

## الفرع الأول

### صور الجريمة الدولية

يتكفل المشرع الجنائى بحماية المصالح التى ينهض عليها بناء المجتمع ، فهو يجرم - فى المجال الداخلى - القتل لعدوانه على الحياة ، والأذى لعدوانه على سلامة الجسم ، والسرقه لعدوانها على الملكية والحياسة ، وكذلك الحال فى مجال القانون الدولى ، حيث يبرز عددًا من المصالح التى ينهض عليها بناء المجتمع الدولى ، ويتكفل القانون الدولى الجنائى بحمايتها تبعاً لمدى أهميتها فى إقرار السلام والطمأنينة فى ربوعه ، ومن ثم كان هذا المعيار الذى يتخذ من المصلحة أساساً للتجريم واجب التطبيق .. هذا أيضاً وقد بذلت عسبة الأمم العديد من المحاولات لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وذلك من خلال المعاهدات التى تم إبرامها عقب الحرب العالمية الأولى ، ولكن هذه المحاولات قد قوضت بمجرد اشتعال الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة للآثار المدمرة التى خلفتها الحرب العالمية الثانية ، أصبحت المحافظة على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من أهم المحاور الأساسية التى إرتكز عليها أعضاء الجماعة الدولية لإنشاء منظمة الأمم المتحدة ، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية قامت الدول الكبرى المنتصرة بتشكيل المحكمة العسكرية الدولية لمحاكمة كبار مجرمى الحرب من القادة الألمان واليابانيين وقد تضمن نظام المحكمة اختصاصها لمحاكمة مرتكبى الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التى ارتكبت ضد المدنيين سواء أكان ارتكابها مخالفاً لقوانين البلد التى ارتكبت فيه أم لا <sup>(١)</sup> .

لذا يتفق الفقه الدولى الحديث على تقسيم الجرائم الدولية إلى ثلاث طوائف رئيسية

---

(١) لقد وردت الإشارة إلى هذه المحاكمات لأول مرة فى تصريح موسكو الصادر فى ٦ نوفمبر ١٩٤٣ الذى نادى بوجوب معاقبة المجرمين المسئولين عن إثارة الحرب العالمية الثانية كما أجمع عليها الفقه الحديث فى مختلف الدول ، خاصة بعد التجريم المطلق للحرب الوارد فى المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة .. انظر : د. احمد محمد رفعت "الإرهاب الدولى" المرجع السابق ص ٢٥ ، د. سامى جاد عبدالرحمن واصل "المرجع السابق" ص ٢١، ٢٠ .

هى جرائم الحرب ، الجرائم ضد الإنسانية ، والجرائم ضد سلم وأمن البشرية <sup>(١)</sup> .

وإذا ما وقفنا على الجرائم ضد سلم وأمن البشرية والتي وردت فى مشروع تقنين تبنته لجنة القانون الدولى فى ٢٨ يولييه ١٩٥٤ <sup>(٢)</sup> لوجدنا أنها تتمثل فى العدوان ، الاستخدام غير المشروع للقوة ، والتهديد باللجوء إلى استخدام القوة ، وتنظيم العصابات المسلحة بقصد الإغارة على إقليم دولة أخرى ، ومباشرة أو تشجيع النشاط الذى يرمى إلى إثارة حرب مدنية أو نشاط إرهابى فى دولة أخرى ، والأفعال المخالفة للقانون الدولى <sup>(٣)</sup> وقد تضيفت المادة الثانية من المشروع بعض الأفعال التى تشكل جرائم ضد سلم وأمن البشرية وتتمثل فى :-

- ١ - تنظيم سلطات الدولة عصابات مسلحة للإغارة على إقليم دولة أخرى أو السماح بذلك التنظيم أو تشجيعه ، أو سماح سلطات الدولة لعصابات مسلحة باستخدام إقليمها كقاعدة لعمليات أو كنقطة انطلاق للإغارة على إقليم دولة أخرى ، وكذلك المساهمة المباشرة أو المساعدة الممنوحة للإغارة .
- ٢ - مباشرة سلطات الدولة أنواعا من النشاط الإرهابى المنظم فى دولة أخرى ، أو تشجيعها إياها ، أو سماح سلطات الدولة بنشاط تنظيمى الفرض منه تنفيذ أفعال إرهابية فى دولة أخرى .
- ٣ - ارتكاب سلطات الدولة أفعالا على خلاف التعهدات الملقاة عليها بناء على معاهدات تهدف إلى ضمان السلام والأمن الدوليين .

(١) وقد أخذت بهذا التقسيم لاثنتا نورمبرج وطوكيو والعديد من المواثيق الدولية مثل تقرير Robert Jackson المقدم لمؤتمر لندن عام ١٩٤٥ . كما أخذت به أيضا لجنة القانون الدولى المكلفة بصياغة مبادئ نورمبرج بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ .. انظر : د. سامى جاد عبدالرحمن واصل "المرجع السابق" ص ٣١ ، د. حامد سلطان "الحرب فى نطاق القانون الدولى" "المجلة المصرية للقانون الدولى" ١٩٦٩ ص ١٨ .

(٢) تبنت لجنة القانون الدولى مشروع تقنين الجرائم ضد سلم وأمن البشرية تحت عنوان :

Draft code of offences against peace and security of mankind , u . n . gaor . ix . suppl . 9 (a. 2693 )

(٣) المادة الثانية من مشروع تقنين الجرائم ضد سلم وأمن البشرية .

وقد أقر هذا المشروع مبدأ المسؤولية الجنائية للفرد حيث أن الأفراد الذين يتصرفون بصفاتهم أدوات للدولة ينبغي اعتبارهم خاضعين لواجبات دولية بموجب أحكام القانون الدولي - ومما لا شك فيه أن الإرهاب الدولي - بكافة صوره وأشكاله - يعد من أخطر الجرائم الموجهة ضد سلم وأمن البشرية ، فهو نوع من الحرب المدمرة والوحشية غير المعلنة بين الإنسان وأخيه الإنسان ، وبين الفرد والدولة ، يهدد السلام ويقوض دعائمه<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: د. سامي جاد عبدالرحمن واصل "المرجع السابق" ص ٤٠ ، د. احمد رفعت "المرجع السابق" ص ١٩٨ - ١٩٩ .

لذا أدرج المؤتمر الأول لتوحيد قانون العقوبات المنعقد في وارسو عام ١٩٢٧ الإرهاب السياسي ضمن جرائم قانون الشعوب ، وفي المؤتمر الثالث المنعقد في بروكسل عام ١٩٣٠ تم التأكيد على أن الإرهاب السياسي يتمثل في الجرائم التي تعارض التنظيم الاجتماعي في كل دول العالم ، وفي المؤتمر الرابع المنعقد في باريس عام ١٩٣١ اعتبرت جرائم تفجير القنابل وغيرها والتي من شأنها أن تسبب خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات من ضمن الأعمال الإرهابية ، وفي المؤتمر الخامس المنعقد في مدريد عام ١٩٣٢ تم تصنيف النهب والتخريب واستخدام العنف من ضمن الإرهاب السياسي .. كما تناولت العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية على غرار ما رأينا مسألة الإرهاب الدولي للوقوف على أبعاد هذه الجريمة ووسائل مكافحتها

انظر : الفصل الأول "الجهود الفقهية الدولية لتعريف الإرهاب" ، د. احمد رفعت الإرهاب الدولي المرجع السابق ص ٥٧ .

## الفرع الثانى

### أركان الإرهاب الدولى كجريمة دولية

يرى الفقه أن عنصر الدولية فى الإرهاب يتحقق ، إما بدولية العنصر الشخصى ، بأن يكون الفاعلون أو الضحايا تابعين لأكثر من دولة ، أو بدولية العنصر المادى ، بأن تكون الأفعال المكونة له قد وقعت إعداداً وتنفيذاً وآثاراً فى أكثر من دولة ، وبصفة عامة تأتى دولية الإرهاب من كونه مصاحباً لجريمة تتعلق بأكثر من دولة <sup>(١)</sup> .

والواقع أن استخدام هذه المعايير التى أخذ بها الفقهاء فى التفرقة بين الإرهاب الداخلى والإرهاب الدولى ، إنما يظهر اتجاه الفكر بالنسبة لتحليل الصفة الدولية فى الجرائم الدولية . غير أننا نؤيد كما ذكرنا ، أن معيار دولية الجريمة هو اعتداؤها على المصالح ، أيا كانت والتى يحميها المجتمع الدولى بغض النظر عن مرتكبها أو الضرر منها وأن الركن الدولى يتبلور من ناحية أخرى فى كون تجريم الفعل وبيان أركانه وخاصة الركن المادى وتقرير العقاب عليه أو الحث على ذلك ، يتم بمقتضى قواعد القانون الدولى بغض النظر عن كون القانون الداخلى يجرم الفعل ذاته أو يعاقب عليه أم لا ، بعبارة أخرى يكفى لوصف الجريمة بالجريمة الدولية أن يكون ارتكابها بالمخالفة لأحكام القانون الدولى وأن يترتب على ارتكابها الإضرار بمصلحة دولية ، وهكذا انتهينا إلى تصنيف الإرهاب الدولى ضمن الجرائم الدولية باعتباره موجهاً ضد سلم وأمن البشرية ، فالجريمة الدولية - كما رأينا فى تعريفها - تستهدف المصالح العليا للمجتمع الدولى ، والتى تقوم فى جوهرها على الأمن والسلم الدوليين ، أو حماية الإنسانية ، أو احترام قوانين وأعراف الحروب وعليه فإن الجريمة الدولية جريمة يرتكبها أفراد عاديون سواء كانت لهم صفة رسمية أم لم تكن ، أما اشتراك الدولة فى الجريمة فإنه يثير موضوع المسؤولية الدولية <sup>(٢)</sup> وهكذا

(١) انظر: د. عائشة هاله أسعد طلس "المرجع السابق" ص ١٠٢ وما بعدها .

(٢) انظر: د. منى محمود مصطفى "المرجع السابق" ص ٤٢-٤٤ .

يلازم جريمة الإرهاب الدولي سواء نص القانون الجنائي الوطني عليها أم لم ينص ، اختصاص عالمي أو حق عالمي للعقاب يتمثل في حق كل دولة تضع يدها على مرتكب الجريمة في محاكمته وعقابه دون النظر لجنسيته أو مكان ارتكابه للجريمة فضلا عن اختصاص المحكمة الدولية الجنائية على غرار ما سنرى .

والواقع أن تصنيف الإرهاب الدولي ضمن الجرائم الدولية ، إنما يسانده تماثل أركان هذه الأخيرة مع الإرهاب الدولي : فمن حيث الركن الشرعي فإن الإرهاب - كجريمة دولية - هو الفعل المخالف للقانون الدولي الاتفاقي أو العرفي ، حيث لا يعتبر الفعل جريمة دولية إلا إذا اتصف بعدم مشروعية طبقا لأحكام القانون الدولي العام<sup>(1)</sup> وقد نجحت الجهود الدولية في تقنين بعض النصوص العامة التي أصبحت سارية المفعول على الصعيدين الوطني والدولي ، واعتمدت على حظرها لبعض الأفعال الإرهابية ... على سبيل المثال :

أ - النصوص العامة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ، مثل القرار ٢٦٢٥ المعروف باسم إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وقرارها ٢٧٣٤ الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ والمعروف باسم إعلان تعزيز الأمن الدولي .

ب - نصوص عامة تتعلق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ .

ج - نصوص المواثيق الخاصة بمكافحة شكل معين من الأشكال المحظورة مثل إبادة

(1) Plawski , étude des principes fondamentaux du droit international pénal L . G . D . J . 1972 . p 74 - 75 .

الجنس والإرهاب وخطف الطائرات .

د - موثيق خاصة بمنع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية ومن بينهم المبعوثون الدبلوماسيون وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣١٦ الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٩ (١) .

وعن الركن المادى فى الجريمة الدولية ، فقد رأينا أنه السلوك أو المظهر المادى للجريمة والذي يتمثل دائما فى سلوك إيجابى ونتيجة يصيبها هذا السلوك وعلاقة سببيه بينهما والركن المادى فى الإرهاب الدولى على نحو ما تقدم يتمثل فى أعمال العنف التى يكون من شأنها إحداث التدمير أو التخريب على نطاق واسع ، فالإرهاب الدولى لا يعرف حدوداً ومسرح عملياته هو العالم بأسره ، وضحاياه هم بنو الإنسان ، فالضحايا فى الجرائم الإرهابية لا ينتمون إلى دولة بعينها أو للدولة الطرف فى النزاع ، لكنهم فى الغالب ينتمون لجنسيات ودول مختلفة .

وفيما يتعلق بالركن المعنوى ، فقد ذكرنا أنه يتحقق فى الجريمة الدولية ، بتوافر كل من القصد المباشر والقصد الاحتمالى ، وذلك من واقع أن أحد الأفراد أو بعض المجموعات قد يرتكبان جريمة الإرهاب الدولى أو احتجاز الرهائن ، ولكنه لا يقصد قتلهم وإن كان يتوقع إمكانية حدوث ذلك ، وفى كلتا الحالتين تكون الجريمة عمدية يضاف الى ذلك أنه لا يعتد ببعض موانع المسؤولية الجنائية فى القانون الداخلى ، فى مجال القانون الدولى الجنائى ، مثل الجنون وصغر السن والسكر الاضطرارى ، وذلك لطبيعة الجريمة الإرهابية التى تستوجب الإعداد والتجهيز لها وهذا يفترض التمييز وحرية الاختيار لدى الجانى ، الذى لا يتصور أن يكون مجنونا أو صغير السن أو متعاطيا لمواد مخدرة أو مسكرة .. كما أنه لا مجال لإعمال موانع العقاب فى مجال القانون الدولى الجنائى نظراً للطبيعة العالمية للجريمة الإرهابية التى لا تحفل بمكان ارتكابها ولا بجنسية فاعلها وهذا ما أكدته لائحته محكمه نورمبرج ومحكمه طوكيو (م ٧ ، م ٦) كما أقره مجلس الرقابة

(١) انظر: د. عائشة هاله أسعد طلس "المرجع السابق ذكره" ص ١١١ .

رقم ١٠ في مادته الثانية وأكدت اتفاقية مكافحة ومعاقبة إبادة الجنس ، كما حرص على تسجيله مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية في مادته الثالثة<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر: د. محمد عبد المنعم عبد الخالق "المتطور الديني والقانوني لجرائم الإرهاب" المرجع السابق ص ٢٠٢ .

## المبحث الثانى

### إرهاب الدولة

#### تمهيد وتقسيم :

يتضح مما تقدم أن الإرهاب الدولى قد يقع على مستوى الدولة وهو بذلك يختلف عن الإرهاب الفردى ، فى كون مرتكب الفعل الإرهابى هو حكومة دولة ويطلق على هذا النوع من الإرهاب إرهاب الدولة <sup>(١)</sup> .

والواقع أن معظم الدراسات التى تناولت موضوع الإرهاب قد حاولت عدم الخوض فى موضوع إرهاب الدولة ، نظراً لأنه موضوع شائك بكل المقاييس . بيد أنه يجب ألا نغفل حقيقة أساسية ، وهى أنه من الصعب أن نتفهم ونستوعب حقيقة الإرهاب الذى يمارسه الأفراد والمنظمات الإرهابية دون الوضع فى الاعتبار أن ذلك قد يكون نتيجة حتمية لاستخدام القوة والعنف من جانب الدولة <sup>(٢)</sup> .

لذا سوف تقتصر دراستنا فى هذا المبحث على بيان مفهوم إرهاب الدولة ودور المواثيق والقرارات الدولية فى تقنين هذه الجريمة الدولية وذلك على النحو التالى :-

#### المطلب الأول : مفهوم إرهاب الدولة .

#### المطلب الثانى: التقنين الدولى لجريمة إرهاب الدولة .

(١) انظر: د. عبدالعزيز مخيمر عبدالهادى "الإرهاب الدولى ، مع دراسة للاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية" دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٦ ص ٥٠-٥١ .

(2) Wilkinson . paul , can astate be terrorist , inter . affaires , vol 5 , no 3 , summer 1981 . p . 467 .

وفى الفقه العربى انظر : د. سامى عبدالرحمن واصل "المرجع السابق" ص ٧٤ .

## المطلب الأول

### مفهوم إرهاب الدولة

الواقع أننا إذا نظرنا إلى إرهاب الدولة من منظور وقوع هذا الإرهاب على فئة من شعبها أو على منظمة مناهضة لنظام الحكم في هذه الدولة ، أفرادها من شعب هذه الدولة ، أو تمارسه على اتجاه سياسى معين في الدولة لا تحبذه هذه الفئة الحاكمة لوجدنا كثيراً من الدول ينطبق عليها الإرهاب من هذا المنظور . غير أننا لن نتعرض لإرهاب الدولة من هذه الزاوية حيث نقصد إرهاب الدولة على شعب وحكومة دولة أخرى لتحقيق أطماعها في هذه الدولة سواء تمثلت هذه الأطماع في إبادة شعب هذه الدولة وتغيير هويته أو الاستيلاء على ثرواتها أو تغيير نظام الحكم فيها على نحو يحقق مصالح الدولة التي تمارس الإرهاب <sup>(١)</sup> .

لذا تجدر الإشارة في هذا المجال إلى تعريف وزير خارجية الجماهيرية الليبية إبان فرض الحصار الأمريكى على الجماهيرية والذي قال : وجود القوات الأمريكية خارج أراضيها هو إرهاب ، واحتكار ثروات الشعوب هو إرهاب ، والهيمنة على ثروات البحار والمحيطات هو إرهاب ، وتزويد الأنظمة العميلة بالأسلحة المتطورة لاضطهاد الشعوب هو إرهاب ، واستخدام القمح والذهب كوسائل سياسية عندما يجوع الناس هو إرهاب <sup>(٢)</sup> .  
ومما لا شك فيه أن هذا التعريف يتضمن أنواعاً من الإرهاب هي ( الإرهاب

(١) انظر: احمد ابوالروس "الإرهاب والتطرف والعنف الدولي" ٢٠٠١ المكتب الجامعى الحديث - الاسكندرية - ص ٥٧ .

(٢) انظر: د. اسماعيل الغزال "الإرهاب والقانون الدولي" المرجع السابق - ص ١٥ ، ١٦ .

"إرهاب الدولة يعنى أن تستخدم الدولة نفسها أو الجماعات التي تعمل باسمها ، أو هي أجيرة لها ، وسائل من أجل إرهاب الآخرين من خارج الدولة وقد يكون هؤلاء الآخرون دولة أو جماعة أو أفراداً وتستخدم الدولة المrehبة القوة الاقتصادية أو السياسية ، أو الإعلامية ، أو العسكرية ، أو بعضها ، أو كلها " .. انظر:

Bawyer bell , the terror out of zion , st martin,s press , new york , 1977 , pp . 47 - 48

في الفقه العربى انظر : د. هيثم الكيلانى "الإرهاب يؤسس دولة - نموذج إسرائيل" الطبعة الأولى ١٩٩٧ - دار الشروق - القاهرة .

العسكري، الإرهاب الاقتصادي، الإرهاب السياسي) وهو يشير الى الأسباب الداعية إلى مقاومة الإرهاب الرسمي الذي تقوم به الدول<sup>(١)</sup>.

وتقع إسرائيل في المرتبة الأولى بالنسبة للدول التي تمارس الإرهاب على شعب وحكومة دولة أخرى. لقد أبادت وذبحت وشردت الشعب الفلسطيني، ولا تزال تمارس الإرهاب بكل أشكاله بفرض استسلام الشعب الفلسطيني. ويتميز الإرهاب الإسرائيلي بأنه إرهاب تمارسه الحكومة والشعب ممثلاً في قطعان المستوطنين على الشعب الفلسطيني<sup>(٢)</sup>.

والواقع أن قواعد القانون الدولي، حتى وقت قريب، لم تعرف قواعد قانونية تحد من تصرفات الدولة أو تقيدها، حيث استقر العرف الدولي على أن الدولة صاحبة سيادة لا تعلو عليها سيادة، وهي متساوية مع جميع الدول الأخرى، ولذا فإن أي عمل من أعمالها يعد عملاً من أعمال السيادة تعرفه حسبما تشاء وفق تقديرها ومصالحها، ومن هذا المنطلق لم يكن بالإمكان مساءلة الدولة ولو قامت بأعمال عنف تعد من قبيل الأعمال الإرهابية.. وظلت الدول الاستعمارية وفيه لهذا المنطق الذي يرى أن الإرهاب الواجب دراسته والتعامل معه هو الإرهاب الفردي أو الجماعي الموجه من قبل دولة ما لا إرهاب الدولة نفسها<sup>(٣)</sup>.

غير أنه قد بذلت بعض المحاولات الفقهية لتعريف إرهاب الدولة وتمييزه عن الإرهاب الفردي، حيث ذهب البعض الى القول بأن إرهاب الدولة يتمثل في ارتكاب بعض أعمال العنف المحظور ارتكابها وفقاً لقانون النزاعات المسلحة والقانون الإنساني المطبق في وقت الحرب حين يتم ارتكابها في وقت السلم. كما يتمثل في انتهاكات الحد الأدنى من القواعد الواردة في المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الرابعة المبرمة في عام ١٩٤٩<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: د. اسماعيل الفزال "المرجع السابق" ص ١٦.

(٢) انظر: احمد أبو الروس "المرجع السابق" ص ٥٧.

(٣) انظر: د. عبدالله سليمان "ظاهرة الإرهاب والقانون" ص ٩٢٥.

(4) Wijngaert . c . vanden et de schatter , b terrorisme individuel et terrorisme d' Etat : une difference d' analyse ? bruxelles . 1982 , p . 643

وفي الفقه العربي انظر : د . سامي جاد عبدالرحمن واصل "المرجع السابق" ص ٧٧ .

كما عرفه الأستاذ Eric David بأنه كل عمل من أعمال العنف المسلح يرتكب من أجل هدف سياسي أو اجتماعي أو مذهبي أو ديني بالانتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تحظر استخدام الوسائل الوحشية والبربرية أو مهاجمة الضحايا الأبرياء أو مهاجمة أهداف معينة دون أية ضرورة عسكرية<sup>(١)</sup>.

بينما يرى الأستاذ / turk أن مصطلح إرهاب الدولة يشمل في نطاق القانون الدولي أعمال التدخل والعدوان غير المشروعين<sup>(٢)</sup> غير أن هذا المفهوم يعد مفهوماً واسعاً وفضفاضاً لإرهاب الدولة ولا يضع حدوداً فاصلة بين إرهاب الدولة والتدخل غير المشروع في الشؤون الداخلية والعدوان ، على الرغم من وجود العديد من الاختلافات بين تلك المصطلحات<sup>(٣)</sup>.

والواقع أن تعريف إرهاب الدولة إنما يحتاج بصفة خاصة ضرورة تكثيف الجهود الدولية ، وخاصة جهود الدول النامية ودول عدم الانحياز من أجل التوصل لتعريف واضح ومحدد لإرهاب الدولة ، حيث أن تلك الدول تدفع ثمناً باهظاً كل يوم نتيجة تعرضها لأشكال مختلفة من إرهاب الدولة الذي تباشره ضدها الدول التي تدعى أنها متحضرة . كما أنه ينبغي عدم الخلط بين إرهاب الدولة وبين نضال الشعوب المقهورة من أجل التحرر والاستقلال وتقرير المصير فإرهاب الدولة يعد من أخطر الجرائم الدولية حيث يقوم على استخدام العنف العمدى غير المشروع بمخالفة القواعد والأعراف الدولية أو التهديد به من قبل سلطات دولة أو أحد أجهزتها أو بعض الأشخاص الذين يعملون لمصلحتها ضد رعايا ، أو ممتلكات دولة أخرى لخلق حالة من الرعب والفرع بغية تحقيق أهداف محددة .. وكذلك قيام سلطات دولة ما بمشاركة ، أو تشجيع ، أو حث ، أو تحريض ، أو التستر على ، أو إيواء ، أو تقديم العون والإمداد إلى جماعات - نظامية أو غير نظامية - أو

(1) David (E) . le terrorisme en droit international . Bruxelles 1974. P.125 .

(2) Turk danilo . international law and terrorism . s. t. p . july - october . 1989. p 36 .

(٣) انظر: د. سامي جاد عبدالرحمن واصل المرجع السابق ص ٨٠ .

عصابات مسلحة ، أو تسهيل تواجدهم على أراضيها ، أو تفاضيتها عن أنشطتهم التى ترمى إلى القيام بأعمال عنف وتخريب ضد دولة أخرى <sup>(١)</sup> فجرمة إرهاب الدولة جريمة قائمة بذاتها وليست مجرد صورة من صور العدوان <sup>(٢)</sup> ويتحقق الركن المادى فى هذه الجريمة إذا قامت الدولة بأى نشاط - مباشر أو غير مباشر - فى ارتكاب أعمال إرهابية ضد غيرها من الدول <sup>(٣)</sup> والواقع أنه بالرغم من الشرعية الدولية التى أضافتها قرارات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية على حركات التحرير الوطنى وعلى نضالها المسلح والتى ترد إلى القرار رقم ٢٠٣٤ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ .

والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن معالجة الإرهاب ، حيث نص هذا القرار على أن "الجمعية العامة إذ تشعر بقلق عميق لأعمال الإرهاب الدولى التى تتكرر بصورة متزايدة والتى تذهب ضحيتها أرواح بشرية بريئة تعيد تأكيد الحق الثابت فى تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وأنظمة التمييز العنصرى وأنواع السيطرة الأجنبية الأخرى وتدعم شرعية نضالها ... <sup>(٤)</sup> إلا أن بعض الدول وفى طليعتها إسرائيل وأفريقيا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية واصلت استخدام القوة ضد تلك الحركات وضد الدول التى تتواجد فيها حركات التحرير <sup>(٥)</sup> .

ولهذا يرى كثير من المختصين بالقانون الدولى ، أن إرهاب الدول وبخاصة حين يكون

(١) انظر: د. سامى جاد عبدالرحمن: ن. واصل "المرجع السابق" ص ٨٠ .

(٢) حيث ذهب جانب من الفقه الدولى إلى القول بأنه من غير الملائم إسناد صفة الإرهاب إلى الدولة فالدولة حسب رأيهم وطبقا للقانون الدولى لا تكون إلا دولة معتدية ، والأفراد والجماعات لا يرتكبون جريمة العدوان وإنما يرتكبون جرائم أخرى منها جرائم الحرب ، أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإرهاب وأن جريمة الإرهاب إذا قامت بها أو أيدتها دولة من الدول فيجب أن نعتبرها صورة من صور العدوان بدلا من اعتبارها جريمة أخرى وهى جريمة إرهاب الدولة .. انظر : د. احمد رفعت "الإرهاب الدولى" المرجع السابق ص ٢٠٥ .

(٣) انظر: د. سامى جاد عبدالرحمن واصل "المرجع السابق" ص ١٥٧ .

(٤) انظر: محمد السماك "الإرهاب والعنف السياسى" الشركة العالمية للكتاب ص ١١٣ - ١١٤ .

(٥) انظر د. اسماعيل الغزال "المرجع السابق" ص ٦١ .

شكله علنيا يدخل فى إطار العدوان أكثر من انتسابه إلى إطار الإرهاب ، فللعنوان مفهومه وتعريفه وأجهزة دولية لمعالجة شئونه ، فى حين أن الإرهاب لا يزال مفهومه غامضا وتعريفه غير محدد <sup>(١)</sup> .

يتضح مما سبق أن إرهاب الدولة يختلف اختلافاً كلياً وجزئياً عن المقاومة المشروعة وحق الدول فى تقرير مصيرها ، ولعل أبرز مثال على ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد كان مؤتمر القمة العربى الذى عقد بمقر الجامعة العربية بالقاهرة فى الفترة من الثالث عشر حتى السادس عشر من يناير عام ١٩٦٤ دافعاً إلى ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية إذ جاء بالبيان الذى صدر عن ذلك المؤتمر فى ١٦/١/١٩٦٤ أنه " إيماناً بحق الشعب الفلسطينى المقدس فى تقرير مصيره والتحرر من الاستعمار الصهيونى لوطنه وبأن التضامن العربى هو السبيل إلى درء المطامع الاستعمارية وتحقيق المصالح العربية العادلة المشتركة ورفع مستوى العيش للسواد الأعظم وتنفيذ برامج الإنشاء والإعمار . فقد اتخذت القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيونى المائل سواء فى الميدان الدفاعى أو الميدان الفنى أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره فى تحرير وطنه وتقرير مصيره " <sup>(٢)</sup> .

بيد أن الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل وبعض الدول الغربية كانوا ينظرون إلى منظمة التحرير الفلسطينية على أنها من المنظمات الإرهابية فى حين أيد جانب كبير من الفقه حق المنظمة فى نضالها لتحقيق الحكم الذاتى للشعب الفلسطينى فى ظل قواعد القانون الدولى المعمول بها ، الأمر الذى كان له عظيم الأثر فى اعتراف الأمم المتحدة بالمنظمة ومنحها صفة المراقب الدائم فى الأمم المتحدة <sup>(٣)</sup> .

(١) Grant word law political terrorism . theory . tactics and counter

(٢) إنظر : د. مصطفى سيد عبدالرحمن ، الوضع القانونى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الأمم المتحدة . دار النهضة العربية . القاهرة . ١٩٨٨ ، ص ١٠ ، ١١ .

(٣) إنظر : د. مصطفى سيد عبدالرحمن . المرجع السابق . ص ١٣ . ص ١٤ .

## المطلب الثاني

### التقنين الدولي لجريمة إرهاب الدولة

الواقع أنه بالرغم من عدم وجود تقنين دولي لجريمة إرهاب الدولة فإن هناك العديد من المواثيق والقرارات الدولية التي أشارت إلى إرهاب الدولة باعتباره من أخطر الجرائم الدولية التي تمارسها الدول فيما بينها منها مايلي :

١ - تضمن مشروع تقنين الجرائم المخلة بسلم وأمن البشرية ، الذي اعتمدته لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في دورتها السادسة المعقودة في عام ١٩٥٤ ، النص على بعض صور جرائم إرهاب الدولة ، حيث تضمنت المادة الثانية من المشروع النص على أنه :

" تعتبر الأعمال التالية جرائم مخلة بسلم البشرية وأمنها .. مباشرة سلطات دولة لأنشطة إرهابية ، أو قيامها بالتشجيع على القيام بأنشطة إرهابية داخل دولة أخرى ، أو تفاضيتها عن أنشطة منظمة ترمي إلى القيام بأعمال إرهابية داخل دولة أخرى " (٢) .

٢ - تضمن القرار رقم ٢٦٢٥ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الإشارة إلى جرائم إرهاب الدولة وذلك بالنص على "ضرورة امتناع الدول عن تنظيم أو تشجيع تنظيم قوات غير نظامية ، أو عصابات مسلحة خاصة عصابات المرتزقة ، بغية القيام بشن غارات على إقليم دولة أخرى . كما يتعين على كل دولة أن تمتنع عن تنظيم وتشجيع أعمال الحرب الأهلية أو أعمال الإرهاب في إقليم دولة أخرى أو تساعد عليها أو

(١) Year book of international law commission , vol . 11 . 1954. p . 151

(٢) انظر د . سامي جاد عبدالرحمن واصل "المرجع السابق" ص ١٥٩ .

تساهم فيها ، أو تسمح باستخدام إقليمها كنقطة انطلاق لأنشطة منظمة ترمى إلى ارتكاب هذه الأعمال الإرهابية ضد دولة أخرى . كما يتعين على كافة الدول الامتناع عن تنظيم أو مساعدة أو تدبير أو تشجيع أو السماح بأنشطة مسلحة تخريبية أو إرهابية تستهدف تغيير نظام أية دولة بالعنف ، أو التدخل فى الصراعات الداخلية لدول أخرى <sup>(١)</sup> .

٣ - تضمن القرار رقم ٢٣١٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ بشأن تعريف العدوان الإشارة إلى بعض جرائم إرهاب الدولة - واعتبارها صورة من صور العدوان - وتتمثل هذه الجرائم فى قيام سلطات دولة بإرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة لارتكاب عمل من أعمال القوة ضد دولة أخرى بصورة تكون على درجة كبيرة من الخطورة ، أو اشتراك الدولة بدور ملموس فى ذلك <sup>(٢)</sup> .

٤ - أشار القرار رقم ١٥٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها التاسعة والثلاثين بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٤ بشأن عدم جواز سياسة الإرهاب الصادر عن الدول أو أية أعمال أخرى ذات سيادة ، إلى إعراب الجمعية عن عميق قلقها لأن ممارسة الإرهاب الصادر عن الدول قد أخذت تزداد أكثر فأكثر فى العلاقات بين الدول ، كما صارت ترتكب أعمالاً عسكرية وأعمالاً أخرى ضد سيادة الدول واستقلالها السياسى وضد تقرير الشعوب لمصيرها وأدانت الجمعية العامة فى قرارها سياسات وممارسات الإرهاب فى العلاقات بين الدول كأسلوب فى التعامل مع الدول والشعوب الأخرى وطالبت جميع الدول ألا تقوم بأية أعمال تهدف إلى التدخل والاحتلال العسكرى ، أو إلى تغيير أو تقويض النظم

(١) انظر: د. على إبراهيم " الحقوق والواجبات الدولية فى عالم متغير. المبادئ الكبرى والنظام الدولى الجديد " دار النهضة

العربية . القاهرة ، ١٩٩٧ ص ٧٢٤ .

(2) Year book of international law commission . vol . 11 . 1954. p . 151

الاجتماعية والسياسية للدول بالقوة ... (١) .

٥ - تضمن القرار رقم ٦١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأربعين بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٥ مناشدة جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقيات الدولية الحالية المتعلقة بمختلف جوانب الإرهاب الدولي أن تنظر في القيام بذلك وطالبت الجمعية العامة في الفقرة " ٦ " من القرار جميع الدول بأن تفي بالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي بالامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في دول أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة في ارتكابها أو المشاركة فيها أو التفاوض عن أنشطة منظمة داخل أراضيها ترمي إلى ارتكاب مثل هذه الأعمال .

٦ - أشار القرار رقم ١٥٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والأربعين بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٨٧ إلى شجب الأمم المتحدة استمرار جميع الأعمال الإرهابية بما فيها الأعمال التي تتورط الدول في ارتكابها بشكل مباشر أو غير مباشر والتي تشيع العنف والإرهاب ، وأن هذا الإرهاب الدولي يمكن أن يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين والعلاقات الودية والتعاون الدولي بما في ذلك التعاون لأغراض التنمية .

٧ - أشار القرار رقم ٥١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٩١ إلى الانزعاج البالغ من جانب الأمم المتحدة لاستمرار أعمال الإرهاب الدولي على نطاق العالم بما في ذلك الأعمال التي تشترك الدول في ارتكابها بشكل مباشر أو غير مباشر والتي تعرض للخطر أرواحاً بريئة أو تودي بها ، والتي لها أثر ضار على العلاقات الدولية وقد تهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها . وأدانت الجمعية العامة في قرارها جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بوصفها أعمالاً إجرامية لا يمكن تبريرها أينما

(١) انظر: د. سامي جاد عبدالرحمن واصل المرجع السابق ص ١٥٩ .

ارتكبت وأيا كان مرتكبها .

٨ - تضمن الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي - الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى قرارها رقم ٦٠ من دورتها التاسعة والأربعين بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٩٤ - الإشارة إلى جرائم إرهاب الدولة ، حيث تضمنت الفقرة الخامسة من هذا الإعلان على ضرورة وفاء الدول بالتزاماتها المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي الأخرى ، فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي والقضاء عليه ، وبصفة خاصة :

أ - الامتناع عن تنظيم الأنشطة الإرهابية أو التحريض عليها أو تيسيرها أو تمويلها أو تشجيعها أو التفاوض عنها واتخاذ تدابير ملائمة لضمان عدم استخدام أراضى كل منها لإقامة منشآت إرهابية أو معسكرات للتدريب ، أو فى تحضير أو تنظيم الأعمال الإرهابية التى ينتوى ارتكابها ضد الدول الأخرى أو مواطنيها .  
ب - ضمان القبض على مرتكبي الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم أو تسليمهم وفقاً للأحكام ذات الصلة بقانونها الوطنى .

ج - السعى إلى إبرام اتفاقيات خاصة لهذا الغرض على أساس ثنائى وإقليمى ومتعدد الأطراف .

٩ - عبر مجلس الأمن فى قراره رقم ٨٩ الصادر بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٩٨ عن انزعاجه البالغ بسبب الأعمال الإرهابية الوحشية التى وقعت فى ٧ أغسطس ١٩٩٨ فى نيروبي ودار السلام ، وأدان بشدة هذه الأعمال ، وأكد على تصميم المجتمع الدولي على القضاء على الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره وشدد على أنه من واجب كل دولة عضو أن تمتنع عن تنظيم أى أعمال إرهابية فى دولة أخرى ، أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو قبول أنشطة منظمة فى أراضيتها بهدف ارتكاب تلك الأعمال .

مما سبق يتبين بجلاء مدى الخطورة البالغة لجرائم إرهاب الدولة التي تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وحياته الأساسية وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .. الحقيقة التي تتطلب ضرورة إسراع المجتمع الدولي بالعمل على عقد مؤتمر دولي لبحث ومناقشة جرائم إرهاب الدولة ، من أجل تقنين هذه الجرائم ووضع قواعد قانونية دولية تكفل مساءلة الدولة عما ترتكبه من أفعال إرهابية ضد غيرها من الدول<sup>(١)</sup> سواء مباشرة أو بطريق التستر .

والواقع أننا حين ننظر إلى سجل العمليات الإرهابية بمنظار المفهوم الذي رسمت الأمم المتحدة ملامحه سنجد أن معظمها يندرج في فرع "إرهاب الدولة" ذلك لأن جميع عمليات حركات التحرير الوطني ونضالات الشعوب الواقعة تحت الاستعمار أو العنصرية أو الصهيونية أو الاحتلال ، تدخل في إطار أعمال حق تقرير المصير والاستقلال والتحرير ، وأن أسباب هذه العمليات يرتبط بسياسات الدول المستعمرة وممارستها وهي المسؤولة عن نشوئها . وفي مقابل ذلك سنجد أن نسبة ضئيلة من العمليات الإرهابية تقع المسؤولية المباشرة عنها على كاهل أفراد أو مجموعات ، أما المسؤولية غير المباشرة عن هذه الأعمال فترتد إلى الاستعمار والاحتلال الاجنبي ، وهي الأسباب الكامنة وراء هذا النوع من الأعمال<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر: د. سامي جاد عبدالرحمن واصل "المرجع السابق" ص ١٦٥ .

(٢) وبعد سلوك إسرائيل النموذج الحي والكامل لإرهاب الدولة القائم على اعتداءات مسلحة ضد سلامة وسيادة الدول ، بحجة الثأر أو الدفاع الوقائي . ولذلك جرى التركيز باستمرار على محاولة تبرير الغموض القائم حول مفهوم نضال حركات التحرير الوطني والذي يصير الإعلام الغربي على تصنيفه ضمن الأعمال الإرهابية .. انظر : د. هيثم الكيلاني "المرجع السابق" ص ٢٨ .

## **الفصل الثالث**

**أبرز الجهود الدولية والإقليمية في مجال مكافحة**

**جرائم الإرهاب الدولي**



## الفصل الثالث

### أبرز الجهود الدولية والإقليمية فى مجال مكافحة جرائم الإرهاب الدولى تقعيد وتقسيم :

تتمثل فعالية مكافحة أية ظاهرة إجرامية فى مدى ما يتوافر من وسائل تعمل على مكافحتها والقضاء عليها ، أو على الأقل الإقلال من مداها . ولقد فرض التصدى للجريمة الدولية والإرهاب على الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية ضرورة التعاون فيما بينها وتبادل الخبرات القضائية والأمنية وإجراء الأبحاث والدراسات وعقد المؤتمرات والمعاهدات ولاسيما مع استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة فى ارتكاب الجريمة الدولية وأن إعتبرات سيادة الدولة ومبدأ إقليمية القانون الذى يحول دون تطبيق القانون الجنائى على غير المكان والأشخاص الذين يتواجدون على إقليم الدولة يبرز أهمية التنظيم والتعاون الدولى فى مجال مكافحة الجرائم سواء على الصعيد الوطنى أو الدولى . لذا يكون من المفيد التعرف على أوجه الجهود الوطنية والدولية فى مجال مكافحة جرائم الإرهاب الدولى ، وذلك على نهج التقسيم التالى :

- المبحث الأول : الجهود الوطنية فى مجال مكافحة الجرائم الإرهابية .
- المبحث الثانى : الجهود الدولية فى مجال مكافحة الجرائم الإرهابية .

## المبحث الأول

### الجهود الوطنية فى مجال مكافحة الجرائم الإرهابية

#### تمهيد وتقسيم :

لا ينكر أحد أن هناك جهوداً إقليمية فى مجال مكافحة الجرائم الإرهابية والتي تسعى إلى تحقيق حفظ السلم والأمن الدوليين وهذه الجهود تقوم بها أجهزة الدولة الوطنية وإن كان العبء الأكبر يقع على عاتق الأجهزة الأمنية ولعل أبرز الجهود الوطنية فى مجال مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمى ، التجربة المصرية فى المواجهة الفكرية لجماعات العنف وهو ما يطلق عليها " مبادرة وقف العنف " لذا يكون من المفيد أن نتناول من ناحية فكرة تشجيع الإرهابيين على المراجعة وتأهيلهم ومن ناحية أخرى دور الأجهزة الوطنية المعنية بمكافحة الإرهاب وذلك على نهج هذا التقسيم :

**المطلب الأول : تشجيع الإرهابيين على المراجعة وتأهيلهم .**

**المطلب الثانى : دور الأجهزة الوطنية المعنية بمكافحة الارهاب .**

## المطلب الأول

### تشجيع الإرهابيين على المراجعة وتأهيلهم

#### تهديد وتقسيم :

قبل أن نتعرض لكيفية تشجيع الإرهابيين على التوبة (تعنى فى اللغة العربية العودة والرجوع) ويقصد بها شرعاً الرجوع ولا يلزم أن تكون عن ذنب فالنبي صلى الله عليه وسلم وهو المعصوم قال " إنى لأتوب إلى الله فى اليوم سبعين مرة " ، نرى من الأهمية توضيح أن مصطلح التوبة " بمفهومه الأمنى يحقق مدلوله حينما يتجه الحديث نحو العناصر الجنائية التى تترك طريق الإجرام طواعية وتعود للالتزام بأحكام القانون ، أما حينما يتعلق الأمر بأصحاب الركائز والأفكار (حتى ولو كانت منحرفة) فإنه من الأحرى أن نطلق على عملية عودتهم إلى الصواب لفظ " التحول الفكرى " (١) .

وعملية التحول الفكرى والتى نحن بصدد الحديث عنها هى إحدى الأساليب المتطورة فى علاج التطرف إذ اعتادت أجهزة الأمن على التصدى لهذه الظاهرة باعتبارها تشكل تهديداً مباشراً للمجتمعات والأنظمة الحاكمة من خلال الاستعانة بآليات متنوعة تتسم أغلبها بالاحترافية ( جمع المعلومات - تحريات - الضبط الاحترازى - التقنين - المحاكمات - تنفيذ العقوبات .. إلخ ) دون محاولة علاج المسببات الحقيقية المؤدية لها والتى يأتى بمقدمتها البعد الفكرى أو العقدى الذى تتخذه جماعات التطرف منطلقاً لتحركاتها المختلفة .

فالإرهابى عادة يقع تحت تأثير أفكار ومعتقدات يؤمن بها لدرجة تفقده القدرة على متطلبات مجتمعه أو الوعى بخطورة ما يرتكبه من جرم فى حق الآخرين بل قد يصل به إلى أن يضحي بحياته وهذا ما يضيف صعوبة بالنسبة إلى عملية مواجهته ، إذ أن كل ما

(١) دراسة مقدمة من اللواء/ أحمد رافت رشدى للندوة العلمية حول الإرهاب والقرصنة البحرية والتى نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - صنعاء - اليمن فى الفترة من ١٣ : ١٥ / ٩ / ٢٠٠٤ .

يهدد به محتمل الوقوع طالما أن كل تفكير عقلى أو وازع أخلاقى أو تقدير للمسئولية يصبح مفقوداً لديه .

والتحول الفكرى كأسلوب أمنى يسعى للتعامل مع الأساس النظرى (الفكرى) الذى تقوم عليه الجماعات المتطرفة بمختلف تصنيفاتها (دينية - اجتماعية - سياسية) باعتباره العامل الأكثر حسماً فى أية تطورات يمكن أن تطرأ عليها .. بمعنى أنه يستهدف تغيير مجموعة الأفكار المتشددة التى يعتنقها فرد أو جماعة ، من خلال اتباع آليات متنوعة ترمى بمجملها إلى إزكاء روح المراجعة لدى معتقئ تلك الأفكار وتشجيعهم على إعادة النظر فى مشروعيتها عبر الاطلاع والاستماع والحوار .

إن تحفيز المتطرفين (سواء على المستوى الفردى أو الجماعى) على العودة لوسطية الإسلام وسيلة أمنية أثبتت فاعليتها فى مواجهة جماعات العنف حيث تؤدي لتغيير الأفكار المنحرفة التى يتخذها أعضاؤها كمبرر شرعى يتيح لهم القيام بأعمال تقوض دعائم الاستقرار بالمجتمع بدعوى ابتعاده عن تطبيق أحكام الدين، فليس بالردع وحده يتم القضاء على العنف الدينى .

ولتجسيد هذا المعنى نستعرض بإيجاز معالم تجربة الأمن المصرى فى التعامل مع تنظيم الجماعة الإسلامية والتطورات التى أدت إلى تحوله باتجاه العمل السلمى ولتوضيح أهمية التجربة وعرض أثرها على الواقع الأمنى نشير إلى طبيعة هذا التنظيم وخلفيات نشأته وأبرز ما ارتكبه من حوادث عنف وذلك على النحو التالى :

### خلفية تاريخية :

تشكلت البذور الأولى للجماعة الإسلامية فى النصف الثانى من السبعينيات وبعد التنظيم الأكثر عدداً والأقوى عنفاً على ساحة التطرف العربية طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين حيث كانت تعتمد على منظومة عمل تركزت بنودها فى التحرك الدعائى المنظم لإثارة الجماهير بغرض دفعها فى مرحلة لاحقة للقيام بثورة شعبية وإقامة دولة إسلامية وفقاً لمفاهيمهم<sup>(١)</sup> .

(١) انظر لواء/ احمد رافت رشدى " المرجع السابق " ص ١٤ .

وقد تمثلت مؤلفات قيادات الجماعة الإسلامية ( ميثاق العمل الإسلامى - أصناف الحكام وأحكامهم ، حكم قتال الطائفة الممتعة عن شرائع الإسلام ، حتمية المواجهة ، جواز تغيير المنكر باليد لاحاد الرعايا ، الخرز اللامع ، تحقيق التوحيد بقتال الطواغيت،... الخ ) بما تضمنته من أفكار متطرفة تدعو لتغيير المنكر ( وفقا لمفهومهم ) بالقوة وتكفير الحاكم وأعدائه والخروج على السلطة الشرعية وقتال أركانها باستخدام السلاح ، المنهاج الفكرى والحركى الذى اعتمدته غالبية جماعات العنف .

اضطلع الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية بارتكاب أوسع عمليات عنف عرفتھا مصر خلال القرن العشرين بدءاً من حادث المنصة الذى راح ضحيته الرئيس السابق أنور السادات وما تلاه من عمليات عدائية فى محاولة للاستيلاء على الحكم عام ١٩٨١ ومروراً بمحاولتى اغتيال اللواء/ زكى بدر - وزير الداخلية المصرى الأسبق عام ١٩٨٧ والسيد/ صفوت الشريف - وزير الإعلام المصرى الأسبق عام ١٩٩٨ واغتيال الدكتور/ رفعت المحجوب - رئيس مجلس الشعب المصرى عام ١٩٩٠ والمحاولة الفاشلة التى استهدفت الرئيس/ حسنى مبارك عام ١٩٩٤ بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا بالإضافة لحوادث السياحة والبنوك ورجال الأمن وانتهاءً بمذبحة الأقصر التى راح ضحيتها ٥٨ أجنبياً .

### مراحل التغيير:

قبل الدلوف لمراحل التطور الفكرى التى عبر من خلالها قادة الجماعة الإسلامية التائبون إلى صفوف الاعتدال يجدر التنويه إلى أن هذه العملية سبقتها مواجهات أمنية (بمعناها الاحترافى) أدت بعد سنوات عديدة وجهود مضنية وتضحيات جسيمة لتقويض يد هذا التنظيم الحركية وتجفيف منابعه المادية وعزله بصورة كاملة عن كوادره بالخارج وإيقاف كافة أنشطته العلنية وقد واكب أعمال المواجهة الاحترافية إجراءات أخرى غير تقليدية استهدفت إحياء فكرة المراجع الفكرية لدى هؤلاء القادة من خلال تهيئة الفرصة أمامهم للاطلاع على أمهات الكتب العربية ومؤلفات العديد من الفقهاء والعلماء المعاصرين

وتزامن مع هذا إحداث لبعض التطويرات على أسلوب معاملتهم داخل السجون .

وحيثما بدأت معالم التغيير تتضح لدى هؤلاء القادة على نحو أكده قيامهم فى الخامس من يوليو سنة ١٩٩٧ وعبر رسالة نطقها أحد كوادرهم فى جلسة محاكمته فى القضية المعروفة بـ ( تفجيرات البنوك ) بإعلان مبادرة غير مشروطة بوقف نهائى وكامل لكل أعمال العنف داخل وخارج مصر حقناً للدماء ، ثم السماح لهم بصياغة طرحهم الفكرى الجديد بصورة مؤصلة شرعاً فى مؤلفات صدرت المجموعة الأولى منها فى يناير ٢٠٠٢ تحت مسمى «سلسلة تصحيح المفاهيم» (مبادرة إنهاء العنف ، رؤية شرعية ونظرة واقعية ، حرمة الفلو فى الدين وتكفير المسلمين ، تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء ، النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين ) وتلاها مؤلفات أخرى فى أواخر عام ٢٠٠٣ ويمكن إبراز أهم ما تضمنته مؤلفاتهم فيما يلى :

- إن مبادرة إنهاء الأعمال القتالية صدرت بدون قيد أو شرط وبعيداً عن أية إطارات تفاوض ووفقاً لضوابط شرعية مستمدة من القرآن والسنة لتحقيق صالح المسلمين

- التشديد على إستراتيجية مبادرتهم ومضمون تحولاتهم الفكرية وأنها لاتخفى أى دوافع تكتيكية لالتقاط الأنفاس وأنها تهدف لإيقاف أعمال العنف بكافة صورها لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية وعدم تحقيقها لأية مصالح فى الدين أو الدنيا وجلبها للمخاسر وإزهاقها للأرواح .

- التأكيد على عدم وجود ما يحول شرعاً دون تخليهم عن أفكارهم وآرائهم السابقة.

- إسقاطهم الشديد على ممارساتهم السابقة .

- فشل منظومة العنف عبر مراحل التاريخ المختلفة.

- إسقاطهم على تنظيم القاعدة لعدم مشروعية أفكاره ومناشدتهم أبناء الأمة الإسلامية البعد عن ممارساته التخريبية لما تحدثه من أضرار بالغة بمصالح

المسلمين وقضاياهم المصيرية ومطالبتهم بالعمل على وحدة أوطانهم والحفاظ على حرياتهم وتحسين صورة المسلمين التي أساء إليها مرتكبو مثل هذه الأعمال الهدامة .

- الاعتراف بخطأ فهمهم ووسائلهم في تنفيذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
- أن الجهاد وسيلة وليس غاية وأنه لايجوز الخروج عن الحاكم .
- تحريم قتال رجال الأمن أو ممارسة العنف قبلهم أو نعتهم بأوصاف شرعية متشددة باعتبارهم من مقومات الوطن الواجب دعمها ومساندتها في أدائها لمهامها .

- تحريم قتال السائحين أو التعرض لأموالهم أو أعراضهم .
  - حرمة التعرض لأبناء الطائفة المسيحية أو ممتلكاتهم أو دور عبادتهم .
- هذا وقد صاحب عملية التحويل الفكري لقادة الجماعة الإسلامية التاريخيين مجموعة معاملات أمنية استهدفت تهيئة كوادرهم بمختلف مستوياتهم التنظيمية لنقل ما تضمنته مبادراتهم الداعية لإنهاء أعمال العنف من أفكار معتدلة من بينها منحهم لبعض التحسينات في المعاملة داخل السجون ومراعاة أوضاعهم الإنسانية والاجتماعية<sup>(١)</sup> .
- عقب إجازة كتب المراجعة من مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف وقد استغرق هذا جهداً كبيراً امتد لأكثر من عامين أعقبه إفساح المجال لوسائل الاعلام لعرض التجربة أمام الرأي العام .

جاءت نتائج كل هذا مؤكدة على نجاح خطة تطويع المنظومة الفكرية لهؤلاء القواعد إذ استجاب معظمهم لعملية التغيير وأعلنوا عن تحولهم باتجاه العمل السلمي وندمهم الشديد على ممارساتهم السابقة وأبدوا عزمهم على العودة إلى صفوف المجتمع كمواطنين صالحين ولتأكيد جذرية تلك التحولات قام قادتهم بحل جناحهم العسكري وتسليم معظم فلوله الهاربة بأسلحتهم ومواردهم المالية .

(١) انظر لواء/ احمد رافت رشدي " المرجع السابق" ص ٢٠ .

## تأهيل المفرج عنهم من أعضاء جماعات التطرف :

تتطلب طبيعة المفرج عنهم من أعضاء جماعات التطرف نوعية خاصة من التأهيل لضمان الحفاظ على إيجابياتهم بالنظر لاختلاف دوافع تورطهم فى طريق العنف (التشدد الفكرى ، العامل النفسى ، العجز المادى... الخ) حيث يحتاجون بالإضافة للدعامة النفسية والاجتماعية والمادية بشكل خاص من أشكال التأهيل الفكرى باعتبار أن البعد الأيدولوجى يمثل أولوية مطلقة بالنسبة لهؤلاء .. وفيما يلى نعرض لأوجه التأهيل المطلوبة :

### التأهيل الفكرى :

يجب إحاطة من أطلق سراحهم من كوادرات التطرف بسياسات من الرعاية الفكرية باتباع مجموعة من الإجراءات بعضها عام أى من النوع الواجب توفيره لكافة أفراد المجتمع مثل (إخضاع المساجد لإشراف وزارة الأوقاف ، الإشراف الجدى من قبل المؤسسات الدينية على منابر الدعوة ، نشر مفاهيم الإسلام الصحيحة عبر وسائل الإعلام المختلفة ...) وبعضها خاص (تشجيعهم على مواصلة إعداد الدراسات المفيدة لأفكار التطرف ، تهيئة الفرصة أمامهم للاطلاع على مؤلفات العلماء المعتدلين ، الوقوف على أى تطورات سلبية فى هذا الجانب ومعالجتها بالاستعانة بالمختصين ) .

ويجدر الإشارة إلى أن إهدار سبل الرعاية الفكرية عادة مستحكمة لدى أجهزة الأمن ، حيث تكتفى بتوجيه طاقاتها باتجاه التنفيذ الشكلى للمقويات المفروضة على كوادرات التطرف ، دون إعطاء الأهمية الواجبة لآثارها على أفكارهم ، الأمر الذى يؤدى لإطلاق سراحهم دون تطويرها فيعودوا لممارسة أنشطتهم المناوئة مرة أخرى .

### الرعاية الاجتماعية والنفسية :

يحتاج كوادرات التطرف عقب إطلاق سراحهم لرعاية اجتماعية ونفسية فائقة خاصة أن غالبيتهم من حملة الشهادات الدراسية المتوسطة والعليا بمعنى (العمل على حل مشكلاتهم فى إشباع احتياجاتهم الفسيولوجية والعقلية والروحية بقدر الإمكان) لمساعدتهم على

التعايش مع المجتمع بعد ضياع سنوات من أعمارهم داخل السجون دون طائل ديني أو دنيوي وتحقيق هذا يتطلب دعمهم ( مباشرة أو بالتنسيق مع الأجهزة المعنية ) بالمقومات الحيوية اللازمة لاستئناف حياتهم بصورة طبيعية ( استكمال تعليمهم ، توفير المسكن اللائق والوظيفة المناسبة ، الرعاية الصحية ، استيعابهم لإى أنشطة سياسية ، علاج سلبات الروتين والمحسوبة ، دعم روح التكافل لديهم ... الخ ) .

### الرعاية المادية :

إن مساعدة المفرج عنهم على التعامل مع واقعهم المعيشي مسألة تتطلب مساهمة كافة قطاعات المجتمع ( حكومية - خاصة ) حيث تطرح عملية بقائهم دون توفير حياة كريمة تستوعب طاقاتهم ، احتمالية عودتهم لممارسة العنف تحت ضغط الحالة المادية مما يترتب عليه خسائر اقتصادية فادحة ( انحصار السياحة - ضعف تدفق الاموال الاجنبية ... ) وبالتالي فإنه من الأهمية استنهاض الجهود لحل مشاكل التنمية ( البطالبة ، سوء توزيع الثروات ، العشوائيات ، الفوارق الاجتماعية ، انتشار سبل الكسب غير المشروع ... ) بما يعود بالنفع على هؤلاء ويمكنهم من العودة لنسيج المجتمع .

## المطلب الثانى

### دور الأجهزة الوطنية المعنية بمكافحة الارهاب

#### تمهيد وتقسيم :

لا يجب إلقاء العبء الأكبر على عاتق الأجهزة الأمنية فى مواجهة الارهاب ، بل يجب تضافر كافة الجهود ومختلف الأجهزة المعنية داخل الدولة فى منظومة عمل متكاملة للقضاء على الإرهاب.. وذلك من خلال مايلى :

#### الأسرة :

للأسرة دور إيجابى فى حياة أفرادها وفى وقايتهم من الانحراف والجريمة وهذا الدور لا يمكن تعويضه عن طريق أى مؤسسة اجتماعية أخرى .

ويأتى دعم الدولة للأسرة بالعمل على تحسين الظروف الاجتماعية ورفع مستوى الحماية وإقامة العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان ، إذ تكون الأسرة هى المناخ الصالح لنمو طفل يمكن أن يخدم نفسه وأسرته ووطنه وأمته ، وتبادر الاسره الى تقديم النماذج الإنسانية لطفلها التى توجب عليه أن يقلدها وتلك التى عليه ، أن ينأى بنفسه عنها <sup>(١)</sup>.

#### المؤسسات التعليمية :

تلعب المؤسسات التعليمية دوراً بالغ الأهمية فى تهذيب النفس للحد من الانحراف الإجرامى وإذا تسلح المرء بالعلم صح سلوكه وتراجعت دوافعه ونوازعه السلبية .

(١) انظر : إعلان مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين - فنزويلا ١٩٨٨ . وثائق المؤتمر ص ٧ . ص ٨ . وإنظر أيضاً : توصيات الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، القاهرة ١٩٦٩ ، التى تتمس على قيام الأجهزة الحكومية والتطوعية بمضاعفة الجهد فى مجال تنمية القيم الروحية والتربوية والأخلاقية القائمة على العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان كما ورد فى كتاب السياسة الجنائية للسيد يس ، القاهرة ١٩٧٣ .

## المؤسسات الإعلامية والفضائية :<sup>(١)</sup>

فى عصر الفضائيات والبث الاعلامى الرائد برز دور المؤسسات الإعلامية والثقافية فى مكافحة الظواهر غير السوية وخاصة ظاهرة الإرهاب ويتمثل دور تلك المؤسسات فى أهمية تنفيذ برامج ترتبط بواقع المجتمع وتهدف الى مايلى :

- دعوة الجماهير للمشاركة فى مكافحة جريمة الإرهاب مع شرح خطورتها على المكونات الرئيسية للاقتصاد الوطنى .

- تبصير الراى العام بمسئوليته نحو حماية الأجيال الناشئة من السقوط فى براثن الإرهاب.

- العمل على توسيع دائرة البرامج الثقافية وتنظيم لقاءات موسعة بين رجال الفكر والأدب بهدف تحقيق تواصل فكرى وعملى بين الأجيال المختلفة مع الاهتمام ببرامج الأطفال والشباب فى مجالات الرياضة والثقافة .

- الابتعاد عن نشر بعض التفاصيل الدقيقة لأساليب أو تكتيكات تخطيط أو تنظيم الجرائم الإرهابية عقب إرتكابها بهدف تأمين خطة البحث التى تضطلع بها أجهزة الأمن لكشف تلك الجرائم وضبط مرتكبيها وتقادى انزلاق بعض العناصر المنحرفة لمحاولاتها فى إطار ممارستهم الإجرام.

- اضطلاع قطاعى السينما والمسرح بدورهما فى التنمية الثقافية المستنيرة والتوعية والتبصير بمخاطر الأفكار المتطرفة .

## المؤسسات الدينية :

لاشك أن الدين هو الأساس فى توجيه الأفراد إلى الخير وحمايتهم من الشر وخاصة

(١) دراسة علمية للواء / إبراهيم حماد حول سبل تعزيز التعاون بين الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب وبين المواطنين . مقدمة إلى المؤتمر العربى الثالث للمسئولين عن مكافحة الإرهاب والذى عقد بتونس خلال الفترة من ٣ : ٥ / ٧ / ٢٠٠٠ .

أخطار الجماعات الإرهابية التى تتستر بالدين لتنفيذ مخططاتها الإرهابية ومن أهم واجبات المؤسسات الدينية مايلى :

- إعداد الداعية المؤهل القادر على مواجهه والحوار.
- تحسين الظروف المادية والأدبية والمعنوية للدعاء وتنظيم دورات تدريبية للارتقاء بالمستوى الثقافى والفكرى للخطيب.
- العمل على إيفاد مرشد دينى ( واعظ ) يلتقى بالشباب فى التجمعات المختلفه (الأندية - المدن الجامعية - المصانع - مراكز وتجمعات الشباب - السجون ..)
- تنشيط قوافل الدعوة على مستوى القرى والمدن والأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة .

### المؤسسات الشبابية والرياضية :

- انتقاء مديرى المؤسسات الشبابية والرياضية من ذوى الخبرة والكفاءة والاعتدال للاضطلاع بوضع البرامج الرياضية لشغل أوقات فراغ الشباب.
- تنظيم مسابقات رياضية ترصد لها جوائز كبيرة لحفظ الشباب ودفعهم للاهتمام بممارسة الرياضة على المستويين المحلى والدولى .
- الاهتمام بتجمعات الشباب فى المناطق التى تمثل مناخاً ملائماً وتربة خصبة للتطرف من خلال التخطيط لإقامة منشآت شبابية ورياضية فيها .

### الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والمجالس الشعبية والمحلية :

- تضطلع تلك الهيئات بدور رئيسى فى مكافحة الإرهاب من خلال مايلى :
- تبنى المشكلات الجماهيرية الملحة وتوفير الخدمات للمواطنين بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة من خلال لجان توعية وفرق عمل متخصصة .
- اختيار القيادات المحلية التى تملك مقومات القيادة وتطوير المجتمع المحلى.
- التوسع فى إقامة المعسكرات الصيفية الدورية للشباب فى إطار برامج متكاملة (ثقافية - دينية - رياضية ) لسد أوقات فراغهم ولعدم إنخراطهم فى أى تيارات منوثة .
- تهيئة مختلف القوى السياسية والجماهيرية ضد الإرهاب بالمناطق التى تتواجد بها عناصر تطرف.

## المبحث الثانى

### الجهود الدولية فى مجال مكافحة جرائم الإرهاب الدولى

#### تمهيد وتقسيم :

الواقع أن التعاون الدولى فى مكافحة الإرهاب له مظاهر متعددة منها ضرورة تطوير القواعد المتعلقة بتسليم مرتكبى الجريمة أو المتهم بارتكابها فى حالة هروبه إلى إقليم دولة أخرى غير تلك التى ارتكب جريمته فى إقليمها وتسليم شركائه الذين يقيمون فى إقليم دولة أو دول أخرى وهو ما يقتضى وضع الأسس والضوابط التى يسمح بمقتضاها تسليم مرتكبى الجرائم الإرهابية لمحاكمتهم وعقد الاتفاقيات الدولية الثنائية أو الجماعية التى تجعل التسليم متاحاً وميسوراً أمام الدول التى تطلب التسليم ومباحاً - من الناحية القانونية - من جانب الدول التى يطلب منها ذلك ، كذلك أهمية المساعدة القضائية المتداولة والتى تهدف إلى ضمان الملاحقة الفعالة لمرتكبى الأفعال الإرهابية<sup>(١)</sup> .

يضاف إلى ذلك ضرورة التعاون فى كيفية إسناد الاختصاص القضائى فى مثل هذه الجرائم عن طريق دعم الاختصاص العالمى بحيث تتناول التشريعات الجنائية الوطنية القواعد الموضوعية والإجرائية الحاسمة للردع ، وعن طريق مد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل صراحة محاكمة مرتكبى جرائم الإرهاب الدولى ، وعلى أن يكون لمحكمة العدل الدولية وبمبادرة من الدولة أو الدول المتضررة من عمل إرهابى ، أو بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة ، أن تنظر فى هذا العمل لإدانته أو تبرئته ، فالواقع لا يمكن من ناحيته إغفال دور منظمة الأمم المتحدة فى مكافحة جرائم الإرهاب الدولى ، ومن ناحية أخرى أهمية الاتفاقيات الإقليمية والدولية فى هذا المجال سواء على الصعيد الموضوعى أو الاجرائى ، لذا تنقسم دراستنا فى هذا المبحث إلى مطلبين .. هما :

#### المطلب الأول : دور منظمة الأمم المتحدة فى مكافحة جرائم الإرهاب الدولى

#### المطلب الثانى : أهم الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمكافحة جرائم الإرهاب الدولى .

(١) انظر : د. احمد محمد رفعت ، د. صالح بكر الطيار " الإرهاب الدولى " المرجع السابق ص ٢٢٩ .

## المطلب الاول

### دور منظمة الأمم المتحدة فى مكافحة جرائم الإرهاب الدولى

تعمل منظمة الأمم المتحدة على تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى تدعو إلى مكافحة الإرهاب ، وقد اعتمدت الأمم المتحدة العديد من الصكوك الدولية<sup>(١)</sup> بهذا الشأن ( على سبيل المثال إعلان ١٩٩٤ بشأن تدابير القضاء على الإرهاب الدولى ) وكذا اعتماد بعض الصكوك التى أحالتها الحكومات إلى المنظمة ومنها ( إعلان ليون - بيان شرم الشيخ )<sup>(٢)</sup> .

وقد أنشأت منظمة الأمم المتحدة بناء على قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٣٤ فى ١٨/ديسمبر ١٩٧٢ - لجنة خاصة بالإرهاب الدولى لدراسة الملاحظات التى تتقدم بها الدول ، على أن تقوم اللجنة بدورها بتقديم تقرير مشفوعا بالتوصيات التى تهدف إلى توفير سبل التعاون الدولى من أجل القضاء على مشكلة الإرهاب . وقد ناقشت اللجنة فى الدورة الثانية والثلاثين الدراسة التى أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة والتى تضمنت وجهات نظر الدول حول الأسباب الكامنة وراء الجرائم الإرهابية .

وتعرضت الدراسة لتعريف الإرهاب واقتراح تدابير عملية لمكافحته ، إلا أن الدول الأطراف المشاركة فى البحث لم تتفق حول كيفية تعريف محدد للإرهاب أو مفاهيم مشتركة حوله وفى عام ١٩٧٩ وأثناء انعقاد دورته ٣٤ بحثت اللجنة الخاصة أسباب الإرهاب الدولى والإجراءات اللازمة لمكافحته وقدمت الاقتراحات والتوصيات بشأنها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد أوصت اللجنة ببعض التدابير التى من شأنها القضاء على مشكلة الإرهاب ومنها سرعه انضمام الدول إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وإبرام معاهدات

(١) يقصد بالصكوك الدولية تلك الوثائق أو الاعلانات التى تصدر عن مؤتمرات دولية وتصديق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

(٢) انظر - الأمم المتحدة - الجمعية العامة - الدورة ٥١ - البند ١٥٣ من جدول الأعمال ١٩٩٦ ص ٢٢ .

ثأثيه تتضمن أحكاماً خاصة بتسليم أو محاكمة الإرهابيين الدوليين ، وقد رحبت الجمعية العامة بهذه النتائج التى حققته اللجنة الخاصة للإرهاب الدولى خلال دورتها المنعقدة عام ١٩٧٩ واعتمدت التوصيات التى قدمتها اللجنة بشأن مكافحة جريمة الإرهاب<sup>(١)</sup>.

كما تبنت الأمم المتحدة عدة قرارات تناولت فيها الإرهاب الدولى ، ودعت الدول والمنظمات الدولية المعنية إلى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمكافحة الأعمال الإرهابية ومعاينة مرتكبيها . ومن هذه القرارات ، قرار الجمعية العامة الصادر فى شهر ديسمبر ١٩٦٩ والذى يدين تحويل مسار الطائرات المدنية بالقوة أثناء طيرانها ، وأيضاً قرار مجلس الأمن الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٠ والذى أعرب فيه عن قلقه البالغ للتهديدات التى تتعرض لها حياة المدنيين الأبرياء بسبب خطف الطائرات ، وفى ٢٠ يونيو ١٩٧٢ أصدر مجلس الأمن قراراً أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء التهديدات ضد حياة الركاب والملاحين نتيجة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات أو نتيجة التدخل غير المشروع فى الملاحة الجوية المدنية .

كما صدر عن الجمعية العامة العديد من القرارات التى تدين أعمال الإرهاب الدولى وتحث الدول على التعاون من أجل مكافحته ومنعه ومعاينة مرتكبيه ، كما برزت جهود الأمم المتحدة فى مكافحة الإرهاب الدولى من خلال أعمال اللجنة السادسة فى الدورات المتعاقبة للجمعية العامة التى كانت تهدف جميعها إلى وضع التدابير الرامية الى منع الإرهاب الدولى ودراسة أسبابه ومطالبة الدول بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحته بكافة جوانبه وصوره وكان من أهم القرارات التى أخذتها الجمعية العامة تلك المتعلقة بالتدابير التى أعلنتها خلال الدورة رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٤ .

فى ضوء ما تقدم فإن منظمة الأمم المتحدة تعد أهم الجهات الدولية التى ينبغى أن تدرك وتتابع أفكار الجرائم الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها على نطاق العالم بما فى ذلك

(١) انظر : د. احمد رفعت الإرهاب الدولى " دار النهضة العربية ١٩٩٢ من ١٧٦ .

الأعمال التى تشترك الدول فى ارتكابها بشكل مباشر أو غير مباشر ، وما يؤكد ذلك القرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاص بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولى<sup>(١)</sup> .

**ومن أهم التدابير التى أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى هذا الصدد مايلى :**

- إدانة جميع أعمال الإرهاب وأساليب ممارسته على اعتبار أنها أعمال إجرائية لايمكن تبريرها ، فى أى مكان إرتكبت وأيا كان مرتكبوها ، بما فى ذلك تلك التى تهدد العلاقات الودية بين الدول والشعوب وتهدد أمنها .

- إدانة أعمال الإرهاب التى تشكل انتهاكاً خطيراً لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وقد تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وتعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر وتعوق التعاون الدولى وتستهدف تقويض حقوق الإنسان والحريات السياسية والقواعد الديمقراطية فى المجتمع .

- إدانة الأعمال الإجرامية التى يقصد منها أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب والفرع لأغراض سياسية .

- مناشدة جميع الدول التى لم تصبح بعد طرفاً فى الاتفاقيات الدولية الحالية المتعلقة بالإرهاب ضرورة الإنضمام لتلك الاتفاقيات على سبيل الأولوية.

- مناشدة الدول بضرورة الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولى الأخرى فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الدولى وبصفة خاصة الإمتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية أو التحريض عليها أو المساعدة على ارتكابها أوالمشاركة فيها أو التفاضى عنها أو استخدام أراضيتها فى مثل هذه الأعمال ، وأيضاً ضمان القبض على مرتكبى الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم أو تسليمهم وإبرام اتفاق تعاون نموذجى والتعاون فيما بينها فى تبادل المعلومات ،

(١) إنظر: الأمم المتحدة - الجمعية العامة - الدور ٤٩ البند ١٤٢ من جدول الأعمال ١٩٩٤ ص ٧ ومابعدها .

واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ الإتفاقيات الدولية القائمة بشأن هذا الموضوع والتي هى أطراف فيها .

- مناشدة الدول لتعزيز دورها وتعاونها من أجل مكافحة أعمال الإرهاب وآثارها وخاصة عن طريق تبادل المعلومات المختلفه المتعلقة بمنع ومكافحة الارهاب ، فضلا عن التنفيذ الفعال للإتفاقيات الدولية المتعلقة بهذه الجريمة .

-حث جميع الدول على عدم السماح لأى ظروف بعرقلة تطبيق التدابير المناسبه لتنفيذ القوانين المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتي تكون طرفاً بها - على الأشخاص الذين يرتكبون أعمال الإرهاب الدولى التى تشملها هذه الاتفاقيات.

-حث جميع الدول ، فرادى وبالتعاون مع الدول الأخرى وكذلك أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ، أن تهتم بالقضاء التدريجى على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولى وأن تولى اهتماماً خاصاً بجميع الحالات بما فيها الاستعمار والعنصرية والحالات التى تتطوى على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الإنسان وحياته الأساسية وحالات الاحتلال الاجنبى التى يمكن أن تولد الإرهاب الدولى وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

- توصى الدول بتدعيم التعاون الدولى والتطور التدريجى للقانون الدولى وتدوينه ، فضلا عن تحسين التنسيق وزيادة تعاون الأمم المتحدة والولايات المتخصصة والمنظمات والهيئات ذات الصلة بمكافحة أعمال الإرهاب .

- مطالبة جميع الدول باتخاذ كافة التدابير المناسبة والتي أوصت بها منظمة الطيران المدنى الدولية والتي وردت فى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لمنع الهجمات الإرهابية ضد النقل الجوى المدنى وسائر أشكال النقل العام .

- توصى الأمين العام أن يتابع تنفيذ هذا الإعلان وعمل تقارير بذلك .

- تشجيع منظمة الطيران المدني الدولية على مواصلة جهودها الرامية الى تعزيز القبول العام للاتفاقيات الدولية للأمن الدولي والامتثال الدقيق لها .
- ترحو من المنظمة البحرية الدولية أن تدرس مشكلة الإرهاب على ظهر السفن أو ضدها بهدف اتخاذ التوصيات اللازمة<sup>(١)</sup>.
- توصى جميع الدول على أن تعزز وتتفد بحسن نية وبفاعلية أحكام هذا الإعلان بكل جوانبه .

---

(١) إنظر : الأمم المتحدة - الجمعية العامة - الدورة ٤٤ - مرجع سابق... ص ٦ .

## المطلب الثاني

### أهم الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب الدولي تمهيد وتقسيم :

تعتبر الاتفاقيات الإقليمية والدولية التدابير الأكثر فاعلية في مجال مكافحة الجرائم الدولية بصفة عامة ، وجرائم الإرهاب الدولي بصفة خاصة .. وقد تناولنا جانباً كبيراً من هذه الاتفاقيات في عرض دراستنا لتعريف الإرهاب الدولي وأسس تجريمه . لذا تقتصر دراستنا في هذا المطلب على تناول أبرز الاتفاقيات الإقليمية والدولية فيما تحويه من أحكام هامة في مجال مكافحة الجرائم الارهابية وذلك على النحو التالي :

#### الاتفاقيات الإقليمية في مجال مكافحة الارهاب الدولي :

لعل من أبرز الاتفاقيات والمؤتمرات الإقليمية في مجال مكافحة الأعمال الارهابية تلك التي عقدت بالقاهرة خلال شهر أبريل ١٩٩٨ والمعنونة بـ (الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب) كذلك المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب counter- terrorism international confrence والذي عقد بمدينة الرياض السعودية في الفترة من ٥ - ٨/٢/٢٠٠٥ وسوف تقتصر دراستنا على أحكام وتوصيات هذين اللقائين بما يتناسب مع أهمية الدراسة - كوثائق - وذلك على النحو التالي :

#### أولاً : الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب :

عقدت هذه الاتفاقية في الثاني والعشرين من شهر أبريل ١٩٩٨ بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة وبمشاركة خمسة وثلاثين وزيراً للداخلية والعدل العرب إلى جانب المندوبين الدائمين للدول العربية حيث تم اعتماد تلك الاتفاقية وقد ناشدت الدول العربية المتعاقدة على هذه الإتفاقية الدول العربية التي لم تشارك فيها إلى ضرورة الانضمام إليها .

وقد تضمنت هذه الاتفاقية إثني وأربعين مادة مقسمة على أربعة أقسام رئيسية تناول

القسم الأول منها التعريفات القانونية والأحكام العامة المتعلقة بهذه الاتفاقية ، وتضمن القسم الثانى أسس التعاون العربى لمكافحة الإرهاب فى المجال الأمنى والقضائى ، وقد تعرض القسم الثالث لآليات تطبيق الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ ، وذلك من خلال تنظيم إجراءات تسليم المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية وتنظيم إجراءات الإنابة القضائية فيما بين الدول المتعاقدة وانتقل بنا القسم الرابع إلى الأحكام الجنائية للمعاهدة والتي اشتملت على الأحكام العامة الموضحة لكيفية التصديق على المعاهدة وقبولها وإيداع وثائقها ، ومدة الاتفاقية وموعد بدء سريانها ، ونطاق تطبيقها ، وحكم التحفظات التى قد ترى أى دولة متعاقدة إبداءها وكيفية الانسحاب من تلك المعاهدة ، وموعد تنفيذه بجانب بعض الأحكام الأخرى التى تعرضت لها هذه الاتفاقية <sup>(١)</sup> وذلك على النحو التالى :

## القسم الأول

### تعريف وأحكام عامة

#### المادة الأولى :

يقصد بالمصطلحات التالية التعريف المبين إزاء كل منها :

#### ١ - الدولة المتعاقدة :

كل دولة عضو فى جامعه الدول العربيه صدقت على هذه الاتفاقية وأودعت وثائق تصديقها لدى الأمانة العامة .

#### ٢ - الإرهاب :

كل فعل أيا كانت بواعثه أو أغراضه النهائية - استهدف استخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع تنفيذا لمشروع إجرامى فردى أو جماعى بهدف إلقاء الرعب بين الناس أو إيدائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد

(١) رسالة ماجستير بعنوان "ظاهرة الإرهاب والمسئولية الدولية" - دراسته مقارنه مقدمه من الباحث / طارق عبدالعزيز حمدي

المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر .

## ٢ - الجريمة الإرهابية :

هى جريمة من الجرائم التى يعاقب عليها القانون الداخلى فى أى من الدول المتعاقدة ترتكب تنفيذا لفرض إرهابى وتعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها فى الاتفاقيات التالية ٠٠ أو أى من الإتفاقيات الدولية التى تتضمن اليها إحدى الدول المتعاقدة متى تناولت الجريمة بالمساس أيا من رعايا إحدى هذه الدول أو ممتلكاتها :

أ - اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التى ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٣ .

ب - اتفاقية لاهى بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٠

ج - اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدنى والموقعة فى ٢٣/٩/١٩٧١ والبروتوكول الملحق بها والموقع فى مونتريال بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٤

د - اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاينة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة فى ٢٤/١٢/١٩٧٣

هـ - إتفاقية اختطاف وإحتجاز الرهائن والموقعة فى ١٧/١٢/١٩٧٩

و - إتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ ما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

## المادة الثانية :

أ - لاتعد حالات الكفاح المشروع ضد الاحتلال الأجنبى من أجل التحرر وتقرير المصير من الجرائم الإرهابية وفقا لمبادئ القانون الدولى .

ب - لاتعد أى من الجرائم الإرهابية المشار إليها فى المادة السابقة من الجرائم السياسية وفى تطبيق أحكام هذه الإتفاقية لاتعتبر من الجرائم السياسية ولو كانت بدافع سياسى الجرائم الآتية :-

- ١ - التعدى على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة وزوجاتهم أو اصولهم أو فروعهم.
- ٢ - التعدى على أولياء العهد أو نواب رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات أو الوزراء فى أى من الدول المتعاقدة .
- ٣ - التعدى على السفراء والدبلوماسيين فى الدول المتعاقدة أو المعتمدين لديها
- ٤ - القتل العمد والسرقه المصحوبة باكراه ضد الافراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات .
- ٥ - أعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة أو الممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول المتعاقدة .
- ٦ - جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة أو توريد الاسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو غيرها من المواد التى تعد لإرتكاب جرائم من النوع الذى تشمله هذه الإتفاقية .

**القسم الثانى**  
**أسس التعاون العربى لمكافحة الإرهاب**  
**الفصل الأول**  
**فى المجال القضائى**  
**الفرع الاول**  
**تسليم المجرمين**

**المادة الثالثة :**

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم فى الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أى من هذه الدول وذلك طبقا للقواعد والشروط المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية .

**المادة الرابعة :**

**لايجوز التسليم فى أى من الحالات التالية :**

- أ - إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معتبرة بمقتضى القواعد القانونية النافذة لدى الدول المتعاقدة المطلوب منها التسليم جريمة لها صبغة سياسية .
- ب - إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تنحصر فى الإخلال بواجبات عسكرية.
- ج - إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد ارتكبت فى إقليم الدولة المتعاقدة المطلوب منها التسليم إلا إذا كانت هذه الجريمة قد أضرت بمصالح الدولة المتعاقدة طالبة التسليم وكانت قوانينها تنص على تتبع مرتكبى هذه الجرائم ومعاقبتهم ما لم تكن الدولة المطلوب منها التسليم قد بدأت إجراءات التحقيق أو المحاكمة .

د - إذا كانت الجريمة قد صدر بشأنها حكم نهائى (له قوة الأمر المقضى) لدى الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم .

هـ - إذا كانت الدعوى - عند وصول طلب التسليم - قد إنقضت أو العقوبة قد سقطت بمضى المدة طبقا لقانون الدولة المتعاقدة طالبة التسليم .

و - إذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج إقليم الدولة المتعاقدة طالبة من شخص لا يحمل جنسيتها وكان قانون الدولة المتعاقدة المطلوب منها التسليم لا يجيز توجيه الاتهام عن مثل هذه الجريمة إذا ارتكبت خارج إقليم من مثل هذا الشخص .

ز - إذا صدر عفو يشمل مرتكبى هذه الجرائم لدى الدولة المتعاقدة طالبة .

ح - إذا كان النظام القانونى للدولة المطلوب إليها التسليم لا يجيز لها تسليم مواطنيها فتلتزم الدولة المطلوب إليها التسليم بتوجيه الإتهام ضد من يرتكب منهم جريمة من الجرائم الإرهابية إذا كان الفعل معاقبا عليه فى كل من الدولتين بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن سنة وتحدد جنسية المطلوب تسليمه بتاريخ وقوع الجريمة المطلوب التسليم من أجلها وتستعين فى هذا الشأن بالتحقيقات التى أجرتها الدولة طالبة التسليم .

#### المادة الخامسة :

إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق أو المحاكمة عن جريمة أخرى فى الدولة المطلوب إليها التسليم فإن تسليمه يؤجل لحين التصرف فى التحقيق أو إنتهاء المحاكمة وتنفيذ العقوبة ويجوز مع ذلك للدولة المطلوب إليها التسليم تسليمه مؤقتا للتحقيق معه أو محاكمته بشرط إعادته للدولة التى سلمته قبل تنفيذ العقوبة عليه فى الدولة طالبة التسليم .

#### المادة السادسة :

لن يرضى تسليم مرتكبى الجرائم بموجب هذه الإتفاقية لا يعتمد بما قد يكون بين التشريعات الداخلية للدول المتعاقدة من اختلاف فى التكييف القانونى للجريمة جنائية كانت أم جنحة أو بالعقوبة المقررة لها .

## الفرع الثانى الإنابة القضائية

### المادة السابعة :

لكل دولة متعاقدة أن تطلب إلى أية دولة أخرى متعاقدة القيام فى إقليمها نيابة عنها  
بأى إجراء قضائى متعلق بدعوى ناشئة عن جريمة إرهابية وبصفة خاصة :

أ - سماع شهادة الشهود والأقوال التى تؤخذ على سبيل الاستدلال .

ب - تبليغ الوثائق القضائية .

ج - تنفيذ عمليات التفتيش والحجز .

د - إجراء المعاينة وفحص الأشياء .

هـ - الحصول على المستندات أو الوثائق أو السجلات اللازمة .

### المادة الثامنة :

تلتزم كل من الدول المتعاقدة بتنفيذ الإنابات القضائية المتعلقة بالجرائم الإرهابية  
ويجوز لها رفض طلب التنفيذ فى أى من الحالتين التاليتين :

أ - إذا كانت الجريمة موضوع الطلب محل إتهام أو تحقيق أو محاكمة لدى الدولة .

المطلوب منها تنفيذ الإنابة .

ب - إذا كان تنفيذ الطلب من شأنه المساس بسيادة أو أمن الدولة المكلفة بتنفيذ الطلب .

### المادة التاسعة :

ينفذ طلب الإنابة وفقا لأحكام القانون الداخلى للدولة المطلوب منها التنفيذ وعلى  
وجه السرعة ويجوز لهذه الدولة تأجيل التنفيذ حتى إستكمال إجراءات التحقيق والتتبع  
القضائى الجارى لديها فى نفس الموضوع أو زوال الأسباب القهرية التى دعت للتأجيل على  
أن يتم إشهار الدولة الطالبة بهذا التأجيل .

## المادة العاشرة :

لايجوز رفض طلب الإنابة فى جريمة إرهابية بسبب قاعدة سريه أعمال المصارف أو المؤسسات المالية وتتبع فى تنفيذ الطُلب القواعد الإجرائية لدولة التنفيذ .

## المادة الحادية عشر :

أ - يكون للإجراء الذى يتم بطريق الإنابة وفقا لأحكام هذه الإتفاقية الأثر القانونى ذاته كما لو تم أمام الجهة المختصة لدى الدولة المتعاقدة الطالبة .

ب - لايجوز استعمال ما نتج عن تنفيذ الإنابة إلا فى نطاق ما صدرت الإنابة بشأنه.

## الفرع الثالث

### التعاون القضائى

## المادة الثانية عشر :

تقدم كل دولة متعاقدة للدول الاخرى المساعده اللازمه فى التحقيقات أو إجراءات المحاكمه المتعلقة بالجرائم الارهابيه .

## المادة الثالثة عشر :

أ - إذا إنعقد الاختصاص القضائى لإحدى الدول المتعاقدة بمحاكمة متهم عن جريمة إرهابية فيجوز لهذه الدولة أن تطلب إلى الدولة التى يوجد المتهم فى إقليمها محاكمته عن هذه الجريمة شريطة أن تكون الجريمة معاقباً عليها فى دولة المحاكمة بمعقوبة سالبة للحرية لاتقل مدتها عن سنة واحدة وتقوم الدولة الطالبة فى هذه الحالة بموافاة الدولة المطلوب منها بجميع التحقيقات والوثائق والأدلة الخاصة بالجريمة.

ب - يجرى التحقيق أو المحاكمة حسب مقتضى الحال عن الواقعة أو الوقائع التى اسندتها الدولة الطالبة إلى المتهم وفقاً لأحكام وإجراءات قانون دولة المحاكمة .

#### المادة الرابعة عشر:

يترتب على تقديم الدولة الطالبة لطلب المحاكمة وفقا للبند (أ) من المادة السابقة وقف إجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة المتخذة لديها بشأن المتهم المطلوب محاسنتهم وذلك باستثناء ما تستلزمه مقتضيات التعاون أو المساعدة أو الإنابة القضائية التي تطلبها الدولة المطلوب منها إجراء المحاكمة .

#### المادة الخامسة عشر:

أ - تخضع الإجراءات التي تتم في أي من الدولتين - الطالبة أو التي تجري فيها المحاكمة - لقانون الدولة التي يتم فيها الإجراء وتكون لها الحجية المقررة في هذا القانون .

ب - لا يجوز للدولة الطالبة محاكمة أو إعادة محاكمة من طلبت محاكمته إلا إذا امتنعت الدولة المطلوب منها عن إجراء محاكمته .

ج - وفي جميع الأحوال تلتزم الدولة المطلوب منها المحاكمة بإخطار الدولة الطالبة بما إتخذته بشأن طلب إجراء المحاكمة كما تلتزم بإخطارها بنتيجة التحقيقات أو المحاكمة التي تجريها .

#### المادة السادسة عشر:

للدولة المطلوب منها إجراء المحاكمة إتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي يقررها قانونها قبل المتهم سواء في الفترة التي سبق وصول طلب المحاكمة إليها أو بعده .

#### المادة السابعة عشر:

لا يترتب على نقل الاختصاص بالمحاكمة المساس بحقوق المتضرر من الجريمة ويكزن له اللجوء إلى قضاء الدولة الطالبة أو دولة المحاكمة في المطالبة بحقوقه المدنية الناشئة عن الجريمة .



## الفرع الرابع

### الأشياء والعائدات المتحصلة عن الجريمة

#### والناتجة عن ضبطها

#### المادة الثامنة عشر:

أ - إذا تقرر تسليم الشخص المطلوب تسليمه تلتزم أى من الدول المتعاقدة بضبط وتسليم الأشياء والعائدات المتحصلة من الجريمة الإرهابية أو المستعملة فيها للدولة الطالبة سواء وجدت فى حيازة الشخص المطلوب تسليمه أو لدى الغير .

ب - تسلم الأشياء المشار إليها فى الفقرة السابقة ولو لم يتم تسليم الشخص المقرر تسليمه بسبب هروبه أو وفاته أو لاي سبب آخر بعد التحقق من أن تلك الأشياء متصلة بالجريمة الإرهابية .

ج - لا تخل أحكام الفقرتين السابقتين بحقوق أى من الدول المتعاقدة أو الغير حسن النية على الأشياء أو العائدات المذكورة .

#### المادة التاسعة عشر:

للدولة المطلوب منها تسليم الأشياء والعائدات إتخاذ جميع التدابير والإجراءات التحفظية اللازمة لتنفيذ التزامها بتسليمها ولها أيضا أن تحتفظ مؤقتا بهذه الأشياء أو العائدات إذا كانت لازمة لإجراءات جزائية تتخذ عندها أو أن تسلمها إلى الدولة الطالبة بشرط استردادها منها لذات السبب .

## الفصل الثاني

### فى مجال الخبرة والأدلة والمعلومات

#### الفرع الاول

#### تبادل المعلومات

#### المادة العشرون :

تتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون فيما بينها لتبادل المعلومات لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية وأن تبادر بإخطار الدولة الأخرى المتعاقدة بكل ما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم إرهابية على إقليمها أو ضد مواطنيها أو المقيمين فيها أو ضد مصالحها .

#### المادة الحادية والعشرون :

تلتزم كل من الدول المتعاقدة بإخطار أية دولة متعاقدة أخرى على وجه السرعة بالمعلومات المتوافرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع فى إقليمها تستهدف المساس بمصالح تلك الدول أو بمواطنيها على أن تبين فى ذلك لأخطار ما أحاط بالجريمة من ظروف والجناة فيها وضحاياها والخسائر الناجمة عنها والأدوات والأشياء المستخدمة فى ارتكابها .

#### المادة الثانية والعشرون :

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بتزويد أية دولة متعاقدة أخرى بما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها :

أ - أن تساعد فى القبض على متهم أو متهمين بإرتكاب أو شروع فى ارتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة .

ب - أن تؤدي إلى ضبط أية أسلحة أو أدوات أو أموال استخدمت أو أعدت للاستخدام فى جريمة إرهابية .

## الفرع الثاني

### تبادل الأدلة

#### المادة الثالثة والعشرون :

تتعاون كل من الدول المتعاقدة على فحص أية أدلة أو آثار ناتجة عن جريمة إرهابية وقعت على إقليمها ضد دولة متعاقدة أخرى بواسطة أجهزتها المتخصصة كما تلتزم بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإثبات الدلالة القانونية لهذه الأدلة أو الآثار وأن تخطر بذلك كله الدولة التي وقعت الجريمة ضد مصالحها وتزودها بها متى طلبت منها ذلك مع مراعاة الأصول الفنية اللازمة للمحافظة على هذه الأدلة أو الآثار .

## الفرع الثالث

### تبادل الخبرات

#### المادة الرابعة والعشرون :

تتعاون الدول المتعاقدة على إجراء الدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة الجرائم الإرهابية كما تتبادل ما لديها من خبرات في منع هذه الجرائم ومكافحتها .

## القسم الثالث

### آليات تنفيذ التعاون

#### الفصل الاول

#### إجراءات التسليم

#### المادة الخامسة والعشرون :

يكون تبادل خطابات التسليم بين الدول المتعاقدة بالطريق الدبلوماسي مباشرة أو عن طريق وزارات العدل بها أو ما يقوم مقامها .

## المادة السادسة والعشرون :

يقدم طلب التسليم كتابة ويكون مصحوبا بما يلي :-

أ - أصل حكم الإدانة أو أمر القبض أو أية أوراق أخرى لها نفس القوة صادرة طبقا للأوضاع المقررة في قانون الدولة الطالبة أو صورة رسمية مما تقدم .

ب - بيان بالأفعال المطلوب التسليم من أجلها يوضح فيه زمان ومكان ارتكابها وتكييفها القانوني مع الإشارة الى المواد القانونية المطبقة عليها وصورة من هذه المواد .

ج - أوصاف الشخص المطلوب تسليمه بأكبر قدر ممكن من الدقة وأية بيانات أخرى من شأنها تحديد شخصه وجنسيته .

## المادة السابعة والعشرون :

١ - للسلطات القضائية في الدولة الطالبة أن تطلب من الدولة المطلوب منها بأى طريق من طرق الاتصال الكتابية - حبس (توقيف) الشخص احتياطيا إلى حين وصول طلب التسليم .

٢ - ويجوز في هذه الحالة للدولة المطلوب منها أن تحبس (توقف) الشخص المطلوب احتياطيا وإذا لم يقدم طلب التسليم مصحوبا بالمستندات اللازمة المبينة في المادة السابقة فلا يجوز حبس (وقف) الشخص المطلوب تسليمه مدة تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ إلقاء القبض عليه .

## المادة الثامنة والعشرون :

على الدولة الطالبة أن ترسل طلبا مصحوبا بالمستندات المبينة في المادة السادسة والعشرين من هذه الاتفاقية وإذا تبينت الدولة المطلوب منها التسليم سلامة الطلب تتولى السلطات القضائية فيها تنفيذه طبقا لتشريعها على أن تحاط الدولة الطالبة دون تأخير بما أتخذ بشأن طلبها ..

**المادة التاسعة والعشرون :**

- ١ - فى جميع الأحوال المنصوص عليها فى المادتين السابقتين لايجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطى ستين يوما من تاريخ القبض .
- ٢ - يجوز الإفراج خلال المدة المعينه فى الفقرة السابقة على أن تتخذ الدولة المطلوب منها التسليم التدابير التى تراها ضرورية للحيلولة دون هروب الشخص المطلوب .
- ٣ - لايحول الإفراج دون إعادة القبض على الشخص وتسليمه إذا ورد طلب التسليم بعد ذلك .

**المادة الثلاثون :**

إذا رأت الدولة المطلوب منها التسليم حاجتها إلى إيضاحات تكميلية للتحقيق من توافر الشروط المنصوص عليها فى هذا الفصل تخطر بذلك الدولة الطالبة وتحدد لها موعدا لاستكمال هذه الإيضاحات .

**المادة الحادية والثلاثون :**

إذا تلقت الدولة المطلوب منها عدة طلبات تسليم من دول مختلفة إما عن ذات الأفعال أو من أفعال مختلفة فيكون لهذه الدولة أن تفصل فى هذه الطلبات مراعية كافة الظروف وعلى الأخص مكان التسليم اللاحق وتاريخ وصول الطلبات ودرجة خطورة الجرائم والمكان الذى ارتكبت فيه .

## الفصل الثاني

### إجراءات الإنابة القضائية

#### المادة الثانية والثلاثون :

يجب أن تتضمن طلبات الإنابة القضائية البيانات الآتية :

- أ - الجهة المختصة الصادر عنها الطلب .
- ب - موضوع الطلب وسببه .
- ج - تحديد هوية الشخص المعنى بالإنابة وجنسيته بقدر لامكان .
- د - بيان الجريمة التي تطلب الإنابة بسببها وتكييفها القانوني والعقوبة المقرر على مقارفتها وأكبر قدر ممكن من المعلومات عن ظروفها بما يمكن من دقه تنفيذ الإنابة القضائية .

#### المادة الثالثة والثلاثون :

- ١ - يوجه طلب الإنابة القضائية من وزارة العدل في الدولة الطالبة إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب منها ويعاد بنفس الطريقة .
- ٢ - في حالة الاستعجال يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من السلطات القضائية في الدولة الطالبة إلى السلطات القضائية في الدولة المطلوب منها وترسل صورة من هذه الإنابة القضائية في نفس الوقت الى وزارة العدل في الدولة المطلوب منها وتعاد الإنابة القضائية مصحوبة بالاوراق المتعلقة بتنفيذها بالطريق المنصوص عليه في البند السابق .
- ٣ - يمكن أن يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من الجهات القضائية إلى الجهة المختصة في الدولة المطلوب منها ٠٠ ويجوز أن تحال الردود مباشرة عن طريق هذه الجهة .

#### المادة الرابعة والثلاثون :

يتعين أن تكون طلبات الإنابة القضائية والمستندات لها موقفاً عليها ومختومة بخاتم سلطة مختصة أو معتمدة منها وتعفى هذه المستندات من كافة الإجراءات الشكلية التي يتطلبها تشريع الدولة المطلوب منها .

#### المادة الخامسة والثلاثون :

إذا كانت الجهة التي تلقت طلب الإنابة القضائية غير مختصة بمباشرة تعين عليها إحالته تلقائياً إلى الجهة المختصة في دولتها وفي حالة ما إذا أرسل الطلب بالطريق المباشر فإنها تحيط الدولة الطالبة علماً بنفس الطريق .

#### المادة السادسة والثلاثون :

كل رفض للإنابة القضائية يجب أن يكون مسبباً .

## الفصل الثالث

### إجراءات حماية الشهود والخبراء

#### المادة السابعة والثلاثون :

إذا قدرت الدولة الطالبة أن لحضور الشاهد أو الخبير أمام سلطتها القضائية أهمية خاصة فإنه يتعين أن تشير إلى ذلك فى طلبها ويتعين أن يشتمل الطلب أو التكليف بالحضور على بيان تقريبي بمبلغ التعويض وتنفقات السفر والإقامة وتقوم الدولة المطلوب إليها بدعوة الشاهد أو الخبير للحضور وبإحاطة الدولة الطالبة بالجواب .

#### المادة الثامنة والثلاثون :

- ١ - لايجوز توقيع أى جزاء أو تدبير ينطوى على إكراه قبل الشاهد أو الخبير الذى لم يمثل للتكليف بالحضور ولو تضمنت ورقة التكليف بالحضور بيان جزاء التخلف .
- ٢ - إذا حضر الشاهد أو الخبير طواعية الى إقليم الدولة الطالبة فيتم تكليفه بالحضور وفق أحكام التشريع الداخلى لهذه الدولة .

#### المادة التاسعة والثلاثون :

- ١ - لايجوز أن يخضع الشاهد أو الخبير للمحاكمة أو الحبس أو تقييد حريته فى إقليم الدولة الطالبة عن أفعال أو أحكام سابقة على مغادرته لإقليم الدولة المطلوب إليها وذلك أيا كانت جنسيته طالما كان مثوله أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور .
- ٢ - لايجوز أن يحاكم أو يحبس أو يخضع لأى قيد على حريته فى إقليم الدولة الطالبة أى شاهد أو خبير - أيا كانت جنسيته - يحضر أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور عن أفعال أو أحكام أخرى غير مشار إليها فى ورقه التكليف بالحضور وسابقة على مغادرته أراضى الدولة المطلوب منها .

٢ - تتقضى الحصانة المنصوص عليها فى هذه المادة إذا بقى الشاهد أو الخبير المطلوب فى إقليم الدولة الطالبة ثلاثين يوما متعاقبه بالرغم من قدرته على مغادرته بعد أن أصبح وجوده غير مطلوب من الجهات القضائية أو إذا عاد إلى إقليم الدولة الطالبة بعد مغادرتها .

#### المادة الأربعون :

١ - تتعهد الدولة الطالبة بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حماية الشاهد أو الخبير من أية علانية تؤدي إلى تعريضه أو أسرته أو أملاكه للخطر الناتج عن الإدلاء بشهادته وعلى الأخص :

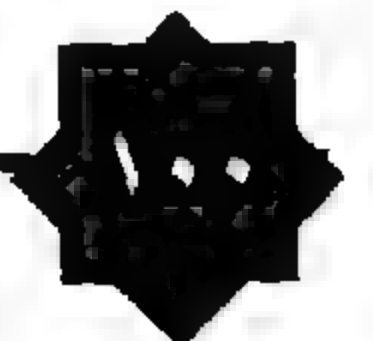
أ - كفالة سرية تاريخ ومكان وصوله إلى الدولة الطالبة ووسيلة ذلك .  
ب - كفالة سرية أقواله ومعلوماته التى يدلى بها أمام السلطات القضائية المختصة.

٢ - تتعهد الدولة الطالبة بتوفير الحماية الأمنية اللازمة التى تقتضيها حالة الشاهد أو الخبير وأسرته وظروف القضية المطلوبة فيها وأنواع المخاطر القائمة .

#### المادة الحادية والأربعون :

١ - إذا كان الشاهد أو الخبير المطلوب مثوله أمام الدولة الطالبة محبوسا فى الدولة المطلوب منها فيجربى نقله مؤقتا إلى المكان الذى ستعقد فيه الجلسة المطلوب سماع شهادته فيها وذلك بالشروط وفى المواعيد التى تحددها الدولة المطلوب منها ويجوز رفض النقل :

أ - إذا رفض الشاهد أو الخبير المحبوس .  
ب - إذا كان وجوده ضروريا من أجل إجراءات جنائية تتخذ فى إقليم الدولة المطلوب منها .  
ج - إذا كان نقله من شأنه إطالة أمد حبسه .  
د - إذا كانت هناك اعتبارات تحول دون نقله .



٢ - يظل الشاهد أو الخبير المنقول محبوساً في إقليم الدولة الطالبة إلى حين إعادته إلى الدولة المطلوب منها ما لم تطلب الدولة الأخيرة إطلاق سراحه .

- وافق على مشروع الإتفاقية مجلساً ووزراء الداخلية والعدل العرب في إجتماعهما المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في ٢٢/٤/١٩٩٨ .

وقد صدر عن الاجتماع قرار جاء فيه :

أولاً : اعتماد الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بالصيغة المرفقة ودعوة الدول الأعضاء إلى سرعة التصديق عليها وفقاً للأنظمة المرعية فيها .

ثانياً : دعوة الدول المتعاقدة لإتخاذ مايلزم من تدابير لتحقيق مايلي في إطار قوانينها الداخلية :

١ - تشديد عقوبات الجرائم الإرهابية.

٢ - المعاقبة على الشروع في الجرائم الارهابية بمقوبة الجريمة التامة.

٣ - تجميد ومصادرة الأدوات والأموال المتحصلة من الجرائم الإرهابية أو المستعملة فيها أو المتعلقة بها .

ثالثاً : تطبيق الأحكام الأكثر تحقيقا للتعاون القضائي بين الدول العربية لمكافحة الإرهاب إذا تعارضت أحكامها مع أحكام أى إتفاقيه ثنائية بين دولتين من الدول المتعاقدة .

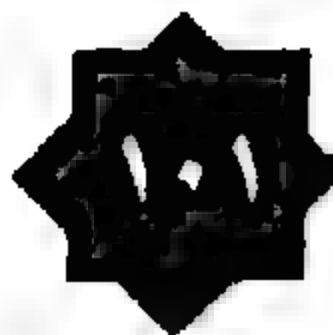
ووقع على المعاهدة في مقر الجامعة العربية وزراء العدل والداخلية لـ ١٩ دولة إلى جانب ممثلي جيبوتي والصومال وجزر القمر لدى جامعة الدول العربية وتم إعتمادها بالإجماع من قبل وزراء الداخلية العرب في الرابع من يناير في تونس ودخلت حيز التنفيذ بعد ٣٠ يوما من إقرارها من قبل برلمانات ثلث الدول الأعضاء في الجامعة أي سبع دول وإبلاغ الجامعة بذلك بصورة رسمية .

وتتعهد الدول الموقعة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الإشتراك فيها بأي صورة من الصور وتلتزم بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها .

وتتعهد الدول الموقعة أيضاً على التعاون التام في المجالين الأمنى والقضائى وخصوصاً فيما يتعلق بتبادل المعلومات حول الأنشطة الإرهابية وتسليم الأشخاص المتهمين بالتورط فيها .

واعتبرت المعاهدة إرهاباً كل عمل من أعمال العنف وكل تهديد باللجوء الى العنف مهما كانت دوافعه وأهدافه ويقصد إلى القيام بعمل إجرامى ضد الأفراد أو المجموعات ومن شأنه أن يثير الرعب أو يعرض للخطر وتطرق المعاهدة إلى أعمال العنف التى تعرض للخطر أحد !الموارد الوطنية أو تمس بالبيئة أو تلحق أضراراً بالمباني والممتلكات العامة والخاصة أو تهدف إلى إحتلال هذه المباني أو الإستيلاء عليها ٠٠ وبين الجرائم الإرهابية ٠٠ ذكرت المعاهدة إحتجاز الرهائن وأعمال القرصنة البحرية والجوية والإعتداء على الأشخاص الذين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية .

وتفرق المعاهدة بوضوح بين الأعمال الإرهابية وبين الكفاح المسلح بشتى أنواعه ضد الاحتلال الأجنبى وللتحرير وحق تقرير المصير - إلا أنها تعتبر عملاً إرهابياً أى عمل يمس بالوحدة الترابية لأى من الدول العربية .



## القسم الرابع أحكام ختامية

### المادة الثانية والأربعون :

تكون هذه الاتفاقية محلاً للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من الدول الموقعة وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في موعد أقصاه ثلاثون يوماً من تاريخ التصديق أو القبول أو الإقرار وعلى الأمانة العامة إبلاغ سائر الدول الأعضاء بكل إيداع لتلك الوثائق وتاريخه .

### المادة الثالثة والأربعون :

١ - تسرى هذه الاتفاقية بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها من سبع دول عربية .

٢ - لا تنفذ هذه الاتفاقية بحق أية دولة عربية أخرى إلا بعد إيداع وثيقة تصديقها عليها لدى الأمانة العامة للجامعة ومضي ثلاثين يوماً من تاريخ الإيداع .

### المادة الرابعة والأربعون :

لا يجوز لأى دولة من الدول المتعاقدة أن تبدي أى تحفظ ينطوى صراحة أو ضمناً على مخالفة لنصوص هذه الاتفاقية أو خروج عن أهدافها .

### المادة الخامسة والأربعون :

لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تتسحب من هذه الاتفاقية إلا بناء على طلب كتابي مسبب ترسله إلى أمين عام جامعة الدول العربية .

### المادة السادسة والأربعون :

تطبق أحكام إتفاقية الرياض العربيه للتعاون القضائى على ما لم يرد به نص خاص فى هذه الإتفاقية ولو كانت الدولة المتعاقدة غير منضمة لاتفاقية الرياض .

## ثانياً : المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب counter-terrorism international confrence

عقدت المملكة العربية السعودية مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب بمدينة الرياض بالسعودية في الفترة من ٥ إلى ٨ فبراير ٢٠٠٥ شارك فيه عدد ٥١ دولة عربية وأجنبية ، فضلاً عن مشاركة عدد ٩ منظمات دولية وإقليمية متخصصة هي ( الأمم المتحدة ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، جامعة الدول العربية ، الإتحاد الأفريقي ، الإتحاد الأوروبي ، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الإنترپول" ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلس وزراء الداخلية العرب ، رابطة العالم الإسلامي ) ، حيث أيدت الدول والمنظمات المشاركة في المؤتمر على أن أي جهد دولي سيكون قاصراً على التصدي الفعال لظاهرة الإرهاب إذا إفتقد للعمل الجماعي والمنظور الإستراتيجي الشامل في التعامل معها <sup>(١)</sup> .

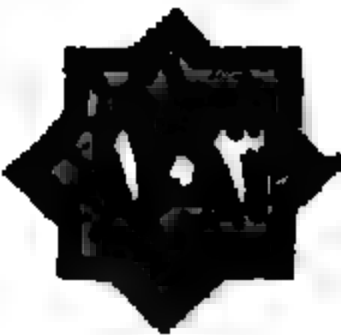
تم تقسيم العمل داخل هذا المؤتمر إلى أربع ورش عمل حيث تناولت الورشة الأولى موضوع جذور الإرهاب وبذوره وثقافته وفكره ، كما تعرضت ورشة العمل الثانية إلى العلاقة بين الإرهاب وغسيل الأموال والأسلحة وتهريب المخدرات ، ثم تطرقت ورشة العمل الثالثة إلى الخبرات والدروس المستفادة من محاربة الإرهاب ، ثم إنتقلت بنا ورشة العمل الرابعة إلى موضوع التنظيمات الإرهابية وتشكيلاتها ، وقد خرج القائمون على تلك الورش بعدة توصيات جاء أبرزها على النحو التالي :

### أ- توصيات فريق العمل الأول بشأن "جذور الإرهاب وبذوره وثقافته وفكره"

(١) يشكل الإرهاب والتطرف تهديداً مستمراً للسلم والأمن ولاستقرار في جميع البلدان والشعوب ويجب إدانتها والتصدي لهما بصورة شاملة من خلال اعتماد استراتيجية شاملة فاعلة ، موحدة وجهد دولي منظم يركز على الحاجة إلى الدور الريادي للأمم المتحدة.

(٢٠) بصرف النظر عن أي ذريعة يسوقها الإرهابيون تبريراً لأعمالهم ، فإن الإرهاب

(١) انظر : إعلان الرياض الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب - الرياض في ٥-٨/٢/٢٠٠٥ ص ٢ .



لامبرر له ، إن الإرهاب تحت كل الظروف وبغض النظر عن كل الدوافع المزعومة يجب أن يدان دون تحفظ .

(٣) غياب الاتفاق بشأن تعريف شامل ومقبول للإرهاب ومن ثم يتوجب التغلب على مشكلة تعريف الإرهاب ، والمقترحات التي تضمنها تقرير فريق الأمم المتحدة على المستوى بشأن التهديدات والتحديات الجديدة يمكن أن يكون أساساً مفيداً للتوصل إلى توافق سريع في هذا الصدد .

(٤) طبيعة العنف التي يتميز بها الإرهاب تجبر المجتمع الدولي على ضرورة التركيز على إجراءات القضاء على المنظمات الإرهابية ومنع الأعمال الإرهابية ، ومن ناحية أخرى فمن الأهمية بمكان معالجة العوامل التي توفر أرضية خصبة لازدهار الإرهاب بفرض الإسهام في القضاء عليه .

(٥) ينبغي بذل محاولات جادة لتسوية المنازعات الإقليمية والدولية سلمياً من أجل تقوية الفرصة أمام المنظمات الإرهابية لاستغلال معاناة الشعوب التي ترزح تحت وطأة ظروف غير عادلة ونشر أيديولوجيتها المضللة وإيجاد أرضية خصبة لتجنيد الأفراد وممارسة أنشطتها غير الشرعية .

(٦) ينتهك الإرهاب تمتع الفرد بالحقوق الأساسية للإنسان فالإرهاب ليس له دين معين أو جنس أو جنسية أو منطقة جغرافية محددة ، وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أن أية محاولة لربط الإرهاب بأي دين سيساعد في حقيقة الأمر الإرهابيين وينبغي رفضه بشدة ومن ثم ينبغي التأكيد على اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون عدم التسامح حيال أي دين وتهيئة جو من التفاهم والتعاون المشترك بين الدول المنتمية الى عقائد مختلفة .

(٧) ينبغي لهيئات الأمم المتحدة المناسبة وضع الأطر وقواعد السلوك لمعاونة الدول ووكالاتها لإنفاذ القانون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الالتزام بالقانون

الدولى بما فى ذلك حقوق الإنسان ، والحقوق الإنسانية وحقوق اللاجئين .

(٨) ينبغى دعم جهود الإصلاح الوطنى المبذولة من قبل البلدان بهدف توسيع المشاركة السياسية والتعددية وتحقيق التنمية المستدامة والتوصل إلى توازن اجتماعى وتعزيز دور منظمات المجتمع المدنى بغية التصدى للظروف التى تعزز العنف والتطرف .

(٩) ينبغى وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز الحوار المتعدد الثقافات وفيما بين الأديان وينبغى لهذا الغرض وضع السياسات والآليات الرامية إلى تطوير النظم التعليمية وسائر مصادر الاختلاط بالآخرين بغية تعزيز قيم التسامح ، والتعددية والتعايش الإنسانى على مستوى القاعدة الشعبية ، فضلا عن توفير المعارف الأساسية بالحضارات والأديان وزيادة وعى الجمهور ووسائل الإعلام بأخطار الإرهاب والتطرف ..

(١٠) ينبغى تشجيع التسامح والتعايش وتعميق التفاهم المتبادل بشأن مختلف الأديان من خلال المناقشة العامة وتبادل الأفكار وينبغى تحديد المعايير وقواعد الأخلاق لتقييم طباعة أو نشر المواد التى تعزز الكراهية أو تحرض على العنف .

(١١) يتعين إيلاء اهتمام خاص بموقف المهاجرين وفى كثير من الحالات يمثل هؤلاء الناس "الآخر" ، وهم معرضون للعنصرية وكراهية الأجانب وعدم التسامح ، ولاشك أن تناول الحقوق الأساسية لهؤلاء الأشخاص سوف يسهم فى سد الفجوة الثقافية وفى نفس الوقت يتعين على المهاجرين أن يبدوا رغبتهم على الانفتاح فى مجتمعاتهم المضيفة . -

(١٢) تعتبر الأمم المتحدة بمثابة المنتدى الرئيسى لتوحيد التعاون الدولى فى مجال مكافحة الإرهاب والدول الأعضاء مدعوة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية الـ ١٢ بشأن الإرهاب فضلا عن المصادقة عليها دون تحفظات .

وتستطيع الدول أن تستفيد حيثما يكون ذلك مناسباً من المساعدات التقنية للجنة مكافحة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، ومن فرع مكافحة الإرهاب التابع لـ UNDOC كما يتعين على سائر البلدان أيضاً أن تدعم اللجنة ١٢٦٧ المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فضلاً عن دعم فريق الرصد التابع لها أيضاً .

(١٢) تشكل قرارات مجلس الأمن أرقام ١٢٦٧ ، ١٢٧٣ ، ١٥٢٦ ، ١٥٤٠ ، ١٥٦٦ أساساً متيناً وشاملاً لمكافحة الإرهاب على نطاق عالمي وتقدم هذه القرارات أيضاً خطة طريق واضحة للخطوات اللازمة اتخاذها ويتعين على جميع البلدان اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بغية الاستجابة الكاملة لأحكام قرارات مجلس الأمن الموضحة أعلاه .

(١٤) إن المهمة التي تتمثل في إنشاء أداة قانونية عالمية لم تستكمل بعد وبالنسبة للمناقشات التي جرت في الأمم المتحدة بشأن اتفاقية شاملة حول الإرهاب فهي لم تحرز تقدماً بسبب الخلافات حول تعريف الإرهاب ، ويتعين على سائر الدول أن تبذل المزيد من الجهود من أجل إبرام هذه الاتفاقية .

(١٥) يتعين إيلاء عناية خاصة للتدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من امتلاك أسلحة الدمار الشامل وحياسة وسائل نقلها ، إن القيام في أقرب وقت ممكن باعتماد مشروع الاتفاقية الدولية المبرمة برعاية الأمم المتحدة والمتعلقة بمنع أعمال الإرهاب النووي سيشكل خطوة حاسمة لتحقيق هذه الغاية .

(١٦) إن الفكرة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية من أجل إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب يتعين دراستها ودعمها على نحو إيجابي .

## ب - توصيات فريق العمل الثانى بشأن العلاقة بين الإرهاب وغسيل الأموال والأسلحة وتهريب المخدرات

(١) تعزيز التعاون الدولى والإقليمى والثنائى بين الدول لتحديد وتمكين الخطر المالى للإرهاب وكذلك أنشطة مجموعات الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع فى الأسلحة والمتفجرات والاتجار فى المخدرات ، وينبغى للبلدان السعى إلى إنشاء أطر قانونية تسمح بالتبادل المرن للمعلومات العملية بين السلطات المختصة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى .

(٢) تشجيع البلدان على التنفيذ الكامل للمعايير الدولية الحالية لمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لاسيما فريق العمل المالى المعنى بتوصيات ومعاهدات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإضافة إلى أفضل الممارسات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال :

- تعزيز جهود صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب .

- تشجيع البلدان التى لاتخضع للتقييم المشترك لفريق العمل المالى أو الأجهزة الإقليمية لفريق العمل المالى للتطوع للتقييم بواسطة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

- تشجيع كافة البلدان لتطوير وحدات الاستخبارات المالية التى تستجيب لتعريف ومعايير مجموعة إجمونت (Egmont) وانضمام هذه الوحدات إلى مجموعة إجمونت لتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات العملية .

(٣) يطلب من الأمم المتحدة العمل مع الأجهزة الإقليمية لفريق العمل المالى للمزيد من التطوير للمعايير الدولية لضمان قيام المنظمات الخيرية والإنسانية غير الربحية بدورها فى تنظيم عملياتها وكذلك من خلال منعها من استخدامها فى أنشطه غير

مشروعة وينبغى وضع هذه المعايير فى إطار فريق العمل المالى والأجهزة الإقليمية لفريق العمل المالى .

٤) العمل على ضمان تدفق المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة ، الأمن الوطنى ووكالات الاستخبارات التى تضطلع بمسؤوليات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى ذلك ينبغى للبلدان كفالة التعاون بين الوكالات على أفضل نطاق ممكن على أسس ثنائية وإقليمية ودولية .

٥) زيادة التعاون على المستوى الوطنى والثائى والتنسيق بين أجهزة مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال والاتجار بالأسلحة والمتفجرات وتهريب المخدرات ودعم تبادل الخبرات والتجارب ، على سبيل المثال عبر التدريب لضمان الفعالية فى محاربة الإرهابيين والجريمة المنظمة.

٦) سن القوانين لمحاربة تهريب الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال والرفع من قدرات هيئات إنفاذ القانون ( بما فى ذلك السلطات القضائية ) لتطبيق هذه القوانين .

٧) ينبغى على المجتمع الدولى تنشيط جهوده من أجل تطوير وتنقيح آلياته التى تمكن البلدان من الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ ، ١٣٧٣ بتجميد أصول الإرهابيين ومن يدعمهم ماليا وذلك بلا إبطاء ، وبصفة خاصة ، ينبغى للبلدان تقديم بيانات دقيقة وموثوق بها وكاملة تحت تصرفها عن اسم أى شخص أو منظمة أو كيان بالإضافة إلى المعلومات حول المشاركة فى الإرهاب قبل عرضها على لجنة القرار ١٢٦٧ ويجب وضع إجراءات لرفع الأسماء من القوائم .

٨) تشجيع إنشاء أجهزة محلية خاصة لإدارة الأصول المصادرة والمستولى عليها والأموال الناتجة عن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة ، هذه الأموال يمكن استخدامها فى تعزيز الوسائل المخصصة لمكافحة كافة أشكال الجريمة فضلا عن تعويض ومساعدة ضحايا الارهاب .

(٩) على المستوى الوطنى ينبغى تحديد الأفراد والكيانات التى يشتبه فى تمويلها الإرهاب وعلى مستوى وحدات الاستخبارات المالية يمكن تقاسم هذه المعلومات بحرية وسرعة وفى حالة اكتشاف معلومات ذات صلة ينبغى للبلدان الإبلاغ عنها من خلال القنوات الملائمة .

(١٠) تشجيع البلدان على إجراء دراسة جدوى تنفيذ نظام جمع وتحليل المعلومات من قبل وحدات الاستخبارات المالية للتحويلات المالية البرقية الدولية لتسهيل كشف المعاملات أو الأنماط التى قد تشير لفسيل الاموال وتمويل الارهاب .

### ج - توصيات فريق العمل الثالث بشأن " الخبرات والدروس المستفادة من معاربة الإرهاب "

(١) إن القاعدة الأساسية للنجاح تتمثل فى إستراتيجية حكومية فعالة لمكافحة الإرهاب تضع أهدافاً واضحة ومدرسة لكافة الإدارات والوكالات المختصة بما فى ذلك وكالات إنفاذ القانون وإدارات الاستخبارات والإدارات العسكرية ووزارات الداخلية والخارجية .

(٢) هناك حاجة لإنشاء آليات وطنية فعالة تقوم بتنسيق الاستراتيجية الوطنية خاصة ما يتعلق بأعمال إنفاذ القانون ووكالات الاستخبارات والتعاون الدولى .

(٣) تتأثر كل أمة بنجاح أو فشل الآخرين ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك آليات فعالة على المستوى الثنائى والمتعددة الأطراف تقودها إرادة سياسية لتعزيز التعاون والتكامل فى مجالات إنفاذ القانون والمجالات القضائية والاستخباراتية . وهذه بدورها يمكنها أن تواجه عدداً من القضايا مثل الإطار القانونى للتعامل مع الجماعات الإرهابية وشركائها ومع إجراءات تبادل المجرمين والرقابة على الحدود وحماية الموانئ والنقل البحرى .

وهناك حاجة لعمل فعال تعاونى فى كافة مراحل عمليات مكافحة الإرهاب الدولية

بما فى ذلك الفرق المتخصصة متعددة الأطراف .

(٤) يتطلب النجاح تبادل المعدات والمعلومات والأساليب والوسائل والخبرات على المستوى الدولي ، وهناك فائدة كبيرة من تأسيس مراكز لبناء القدرات الخاصة بمكافحة الإرهاب وعقد المنتديات بهدف تحسين تشريعات مكافحة الإرهاب وتوفير التدريب وتبادل المعدات والأساليب والخبرات الكفيلة بالتعامل مع المنظمات الإرهابية الناشئة بما في ذلك منع سوء استخدام شبكات الإنترنت .

(٥) من الأهمية بمكان وعلى أساس طوعى ، توفير الأموال والموارد الأخرى مثل معدات التقنية العالمية لتستفيد منها الدول التي تحتاج هذه المساعدة على قدر حجم التهديد الذي تواجهه هذه الدولة ومستوى عملياتها المناهضة للإرهاب .

(٦) يتعين تنفيذ إجراءات لمكافحة الإرهاب وفقاً للقانون المحلى والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ، مع احترام حقوق الإنسان ، والإخفاق فى عمل ذلك يمكن أن يؤدي إلى تغريب المجتمعات فضلاً عن أنه يسبب التهميش.

(٧) يتمثل جزء هام من أى إستراتيجية فى تحديد ومواجهة العوامل التي يمكن استغلالها من قبل الإرهابيين فى تجنيد أعضاء ومؤيدين جدد .

(٨) ينتعش الإرهابيون فى أضواء الدعاية بمختلف الطرق ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام والمجتمعات المدنية ونظم التعليم دوراً هاماً فى أى إستراتيجية للتصدي لدعاية الإرهابيين ومزاعمهم فى المشروعية ، مع وضع قواعد إرشادية للتقارير الاعلامية والصحفية فيما يحول دون استفادة الإرهابيين من الاتصال أو التجنيد أو غير ذلك .

#### د- توصيات ورشة العمل الرابعة بشأن " التنظيمات الإرهابية وتشكيلاتها "

(١) تأييد المملكة العربية السعودية لإنشاء مركز دولى لمكافحة الإرهاب ، الذى سوف يضطلع من بين أمور أخرى بتمية آلية لتبادل المعلومات والخبرات بين الدول فى مجال مكافحة الإرهاب ، وربط المراكز الوطنية لمكافحة الإرهاب من أجل مكافحة الإرهاب مع وجود قاعدة بيانات كفيلة بالاستكمال السريع للمعلومات الممكنة مع

الأخذ في الاعتبار بأن مكافحة الإرهاب تعتبر بمثابة جهد جماعي يتطلب أقصى درجة من التعاون والتنسيق بين الدول والاستعداد الكامل لتبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية على الفور بين الأجهزة المتخصصة من خلال معدات آمنة .

(٢) تشجيع الدول على إنشاء مراكز وطنية متخصصة في مكافحة الإرهاب ودعوتها لإنشاء مراكز مشابهة على الصعيد الإقليمي لتسهيل المشاركة في الاستخبارات وتبادل المعلومات العملية في الوقت الفعلي ، وتنمية آليات وتكنولوجيات لجمع البيانات وتحليلها بهدف القضاء المبرم على إعداد العمليات الإرهابية والتقليل من أهمية شبكات تجنيد الإرهابيين وتدريبهم ودعمهم وتمويلهم والتنسيق بين الهيئات الدولية ذات الصلة والمراكز الإقليمية الأخرى .

(٣) دعوة الإنتربول للنظر في الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز الفعال لعمله القائم الموسع الموجه لمكافحة الإرهاب ، ودعوة جميع أعضاء الإنتربول إلى الاسهام الفوري والنشط في الاحتفاظ بقائمة حديثة تضم الإرهابيين المطلوبين .

(٤) تشجيع الدول على إتخاذ تدابير وتشريعات وطنية قادرة على منع الإرهابيين من استخدام قوانين اللجوء والهجرة للوصول إلى مأوى آمن أو استخدام أراضي الدول كمواعد للتجنيد والتدريب والتخطيط والتحريض وشن العمليات الإرهابية ضد دول أخرى .

(٥) إنشاء - عندما يكون ذلك مناسباً - فرق عمل لمكافحة الارهاب في كل بلد تتكون من عناصر من فرق عمل وإنفاذ القانون وتدريبهم على التصدي للشبكات الإرهابية

(٦) تنمية قوانين محلية بشأن مكافحة الإرهاب وذلك لتجريم جميع الأعمال الإرهابية بما في ذلك تمويل الأنشطة الإرهابية .

(٧) دعم ومساعدة البلدان النامية في إنشاء آليات إنذار مبكر ، وإدارة الأزمات



وتحسين قدرات هؤلاء الذين يتعاملون مع الأزمات ومواقف الإرهاب .

(٨) زيادة التفاعل مع وسائل الإعلام لتعزيز وعي الشعوب بمخاطر الإرهاب وذلك حتى

لا يمكن استخدام وسائل الاعلام أو التلاعب بها من قبل الإرهابيين .

(٩) تعزيز العلاقات مع المنظمات غير الحكومية لضمان مساهمة فعالة في المشاركة

في المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب .

(١٠) إن إنشاء قاعدة بيانات دولية لتنسيق الإجراءات فيما يتعلق بجوازات السفر

المسروقة وغيرها من وثائق السفر الأخرى ، حيث يمكن تحديد مكان وإعداد تلك

الجوازات بغية الحد من تنقلات الإرهابيين وتشجيع اتباع معايير دولية لها صلة

بالتكنولوجيا المتطورة ، من خلال التعاون الدولي والمساعدة التقنية حيثما يتطلب

الأمر لمنع تزوير جوازات السفر واستخدامها من قبل الجماعات الإرهابية في

التنقل من بلد لآخر .

## الاتفاقيات الدولية فى مجال مكافحة الجرائم الارهابية:

لعل من أبرز الاتفاقيات الدولية فى مجال مكافحة الجرائم الإرهابية - وليس أحدثها- إتفاقية جنيف ١٩٣٧ الخاصة بمنع ومعاقبة الإرهاب ، الإتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب ١٩٧٧ ، الإتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن ١٩٧٩ وسوف نتناول أحكام هذه الإتفاقيات بما يتناسب مع منهج الدراسة - كوثائق - وذلك على النحو التالى :

### أولا : إتفاقية جنيف ١٩٣٧ الخاصة بمنع ومعاقبة الإرهاب

تعد هذه الاتفاقية أول وثيقة تضمنت تعريفاً للإرهاب ، حيث قررت المادة الأولى منها فى تقريرها الثانى أن الارهاب ينصرف إلى الأفعال الإجرامية الموجهة ضد دولة والتي تهدف إلى أن تكون بطبيعتها مؤدية إلى إثارة الرعب لدى شخصيات معينة من مجموعة أشخاص أو فى الوسط العام .

### نطاق تطبيق الاتفاقية :

حددت المادة الثانية من الاتفاقية بعض الأعمال التى تعد من قبيل الأعمال الإرهابية والتى يجب أن تدرجها الدول فى تشريعاتها الجنائية كجرائم إرهابية .. وهى :

❖ أى فعل عمدى يسبب الموت أو الضرر الجسيم إلى :

- .. رؤساء الدول أو القائمين بأعمالهم أو ورثتهم أو خلفائهم .

- .. أزواج وزوجات أى من الفئات السابقة .

- .. الاشخاص من ذوى المناصب العامة عندما يمارس ضدهم أى عمل إرهابى بسبب

مناصبهم .

- التخريب المتعمد أو إتلاف الممتلكات العامة لإحدى الدول المتعاقدة .

- أى فعل عمدى يعرض حياة العامة للخطر.

- أى محاولات لارتكاب عمل يدخل فى نطاق الفقرات السابقة .

- صنع أو امتلاك أو تقديم أسلحة أو معدات أو متفجرات أو مواد من شأنها أن

تساعد على ارتكاب الأعمال التى حددتها هذه المادة .

ويلاحظ على التعريف الوارد للإرهاب بالمادة الأولى اقتصره للتجريم الدولى للفعل الإرهابى الذى يوجه ضد دولة أخرى ولم يتضمن التعريف الحماية الدولية للأشخاص الطبيعيين من دول أخرى والمحددin بالمادة الثانية ، حتى لو انطوى الفعل على أضرار بالصالح العام أو النظام العام الدولى ، وبالنسبة للأفعال التى وردت بالمادة الثانية من الاتفاقية بأنها قد جاءت تمثيلاً لبعض نماذج الإرهاب العامة وليس حصراً لها ، بحيث يمكن أن تتضمن العديد من الأفعال الأخرى التى يظهرها العمل الدولى مستقبلاً<sup>(١)</sup> .

ومن جهة أخرى أضافت المادة الثالثة من الاتفاقية " أن يكون مجرماً ضمن الأفعال الارهابية " ويجب على الدول النص على ذلك فى تشريعاتها الجنائية على مايلى :

المساهمة أو الاتفاق بقصد ارتكاب الأعمال الارهابية .

التحريض على ارتكاب هذه الأعمال فى حالة إنتاجه لاثـر.

التحريض المباشر على ارتكاب الأعمال الإرهابية المتصوص عليها فى الفقرات من الاولى حتى الرابعة من المادة الثانية سواء أنتج أثراً أم لا .

المشاركة العمدية .

أى مساعدة تقدم عمداً بقصد ارتكاب أى من هذه الأعمال .

فى ضوء ما تقدم فإن المساءلة الجنائية لا تتوقف عند مرتكب الفعل وحده بل تمتد لتشمل المساهمين فيها بالاشتراك أو التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على النحو الذى تأخذ به التشريعات الجنائية فى كافة الأنظمة القانونية ، غير أن المساءلة الجنائية لا تمتد لتشمل فعل التهديد .

وقد تعهدت الدول الأطراف فى هذه الاتفاقية على أن يكون هناك تعاون دولى فيما بينهم فى مجال مكافحة الجرائم الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها بغض النظر عن جنسية

(١) انظر : د. عبدالصمد عسكر ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

مرتكب الفعل أو مكان ارتكاب الجريمة ، لايفلت المجرم من العقاب فقد أخذت الاتفاقية بمبدأ عالمية قمع أعمال الارهاب ، وتلتزم الاتفاقية كل دولة متعاقدة أن تقوم بمحاكمة ومعاقبة الجاني الإرهابي الذي يلجأ إلى إقليمها بعد ارتكاب جريمة في إقليم دولة أخرى ، ويتم محاكمة مرتكب الفعل كما لو كان قد ارتكب هذا العمل في إقليم الدولة التي تقوم بمحاكمته .

ويجرى تنفيذ ذلك إذا توافرت عدة شروط أبرزها مايلي :

- أن تكون الدولة التي ارتكب العمل الإرهابي في إقليمها قد طلبت تسليم الجاني ، وتعذر التسليم لأسباب لا تتعلق بالجريمة .
- أن يكون قانون الدولة التي لجأ اليها الارهابي يعترف إختصاص محاكمها بنظر الجرائم التي ترتكب خارج إقليم تلك الدولة من جانب اشخاص لا يحملون جنسيتها .
- أن يعترف قانون الدولة التي يحمل الإرهابي جنسيتها باختصاص محاكمها في نظر الجرائم التي يرتكبها رعاياها في الخارج .
- ولا تتجاوز العقوبة في مثل هذه الحالات الحد الأقصى الذي يقرره قانون الدولة التي ارتكب العمل الإجرامي على إقليمها ( م ١١ من الاتفاقية ) وتلتزم كل دولة في الاتفاقية بمبدأ المساعدة المتبادلة في مجال مكافحة الجرائم الإرهابية ، من خلال التعاون بين أجهزة الشرطة والسلطات القضائية والتشريعية التابعة لكل دولة بالاتفاقية ، كما تلتزم كل دولة بمنع أعمال الإرهاب الدولي واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمراقبة الأشخاص المحتمل قيامهم بهذه الأنشطة .

كما نصت الاتفاقية على بعض التدابير الخاصة التي يتعين اتخاذها في هذا الشأن ، ومن بين هذه التدابير التزام الدول الأطراف بتأثيم الأفعال والتصرفات التي تكون هذه الجريمة ، وذلك بالنص عليها في تشريعاتها في حالة عدم وجود نص بذلك ، حتى إذا وقعت تلك الأفعال على إقليمها وكانت موجهة ضد دولة أخرى في الاتفاقية تسليم

المجرمين طبقا للاتفاقية .

تنص المادة الثامنة من الاتفاقية على اعتبار الأفعال الواردة فى المادة الثانية والثالثة - السابق الإشارة إليهما - بمثابة جرائم عادية يخضع مرتكبوها للتسليم حتى ولو كان الباعث من ورائها سياسياً ، وتدخل هذه الأفعال ضمن حالات التسليم المنصوص عليها فى معاهدات التسليم السارية بين الدول الأطراف أو التى يتم إبرامها فى المستقبل .

وتعد هذه الاتفاقية أول محاولة جادة لمعالجة جريمة الإرهاب الدولى ومع ذلك لم تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بسبب عدم التصديق عليها من جانب الدول الموقعة ، حيث لم توقع عليها سوى دولة واحدة وهى الهند فى الأول من يناير ١٩٤١ (١) .

كما أخذ على هذه الاتفاقية أنها لم تستهدف سوى شكل واحد من الإرهاب وهو ذلك النوع المتمثل فى الاعتداءات الموجهة ضد رموز السلطة فى الدول وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الاتفاقية تعد نموذجاً حياً لإيمان الدول بضرورة التعاون الدولى فيما بينهم لمكافحة الإرهاب بما يحقق سيادة الدول واحترام أنظمتها الدستورية ، كما أن العديد من الاتفاقيات اللاحقة لهذه الاتفاقية والمعنية بمكافحة الإرهاب قد أخذت الكثير من الحلول التى تضمنتها تلك الاتفاقية .

## ثانياً : الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب ١٩٧٧

فى ٢٧ يناير ١٩٧٧ فى ستراسبورج بهدف المساهمة فى قمع أعمال الإرهاب التى تشكل اعتداء على الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص أبرمت هذه الاتفاقية فى إطار المجلس الأوروبى ولم تضعاً تعريفاً محدداً للإرهاب وإنما اقتصررت على بيان طوائف للجرائم التى تعتبرها إرهابية .

(١) انظر : د. احمد رفعت " الإرهاب الدولى " المرجع السابق " ص ٦٥ .

## نطاق تطبيق الاتفاقية :

حددت المادة الأولى من الاتفاقية الأفعال التي تشكل جرائم إرهابية كما يلي :

الأفعال المنصوص عليها في إتفاقية لاهاي لعام ١٩٧٠ بشأن قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات وفي إتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ في شأن قمع الأعمال غير المشروعة ضد أمن الطيران المدني <sup>(١)</sup> .

- الجرائم الخطيرة ضد الأشخاص المحميين دوليا بما فيهم المبعوثين الدبلوماسيين .

- الأعمال التي تتضمن الخطف وأخذ الرهائن أو الاحتجاز التعسفي .

- ١١٦ الجرائم التي تتضمن استعمال القنابل والقذائف والأسلحة أو الطرود والرسائل

الخداعية التي تهدد حياة الإنسان .

الشروع أو الاشتراك في أى من الجرائم السابقة .

وجاء بالمادة الأولى أنه يجب على الدول الاطراف عدم اعتبار هذه الأعمال بمثابة

جرائم سياسية أو مرتبطة بها ، حتى يمكن السماح لهذه الدول بتسليم مرتكبيها إلى الدول التي ارتكب فيها الفعل الإرهابي لمحاكمتهم أمام محاكمها .

وتتضمن المادة الثانية من الاتفاقية التزام الدول الأطراف بالتعاون والمساعدة المتبادلة

في مجال الأمور الجنائية والإجراءات المتعلقة بالجرائم التي تدخل في نطاق الاتفاقية حتى ولو كانت هذه الجرائم ذات طابع سياسي ثم أضافت تلك المادة أن كل دولة طرف عليها أن تعد من نطاق الجرائم الإرهابية لتشمل :

أ - كل فعل عنيف خطير ضد الحياة أو السلامة الجسدية أو حرية الأشخاص .

ب - كل فعل عنيف موجه ضد الأموال إذا كان يستتبع وجود خطر عام .

وواضح من نص المادة الأولى للاتفاقية أن ما ذكرته من أفعال تشكل جرائم إرهابية

(١) بخصوص إتفاقية لاهاي ١٩٧٠ واتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ وما ورد بهما من أحكام انظر: د. إبراهيم العناني " النظام

الدولي الأمنى " المطبعة التجارية الحديثة . ١٩٩٧ ص ١٤٥ وما بعدها .

أنها تحيل فى توضيح تلك الأفعال إلى الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وذلك كما جاء بالفقرة الأولى من المادة الأولى للاتفاقية بشأن تحديد الأفعال التى تشكل جرائم إرهابية . وبالنسبة للمادة الثانية من الاتفاقية فقد جعلت أمر تحديد متى يعد العمل إرهابياً وبالتالي متى يكون محلاً للتجريم من عدمه - تركت ذلك - إلى السلطة التقديرية للدولة مما يفتح بذلك باب الاختلاف فى تكييف الفعل بين الدول ولاشك أن هناك مهمة أساسية تميز العمل الإرهابى وتؤدى إلى تجريمه ومعاقبة مرتكبيه وهو التخويف والترهيب والترويع والأساليب المؤدية إلى ذلك كثيرة ومتنوعة ومتطورة ومن أبرزها التفجير والتدمير والتخريب للأموال والمرافق العامة والخاصة والاختطاف وأخذ الرهائن ونشر الأمراض المعدية والاغتيال والإضرار بأمن المواصلات البحرية والجوية.... الخ . والفعل الذى يعد إرهاباً دولياً هو الذى ينطوى على إضرار بالنظام العام الدولى أو مصالح المجتمع الدولى بما فى ذلك أمن واستقرار العلاقات و الاتصالات الدولية و تأمين الحياة البشرية . ويخرج من ذلك أعمال الارهاب الداخلى فى إقليم الدولة و التى يقتصر أثرها على مساس بالنظام الاجتماعى أو السياسى الداخلى .

هذا وقد قررت منظمة الإنتربول بخصوص تحديد متى يعتبر العمل الإرهابى إرهاباً دولياً فقررت أن ذلك يتوفر فى الحالات الآتية <sup>(١)</sup> :

- أ . إذا كانت الأهداف المعلنة من جانب مرتكبيه تمس أكثر من دولة .
- ب . إذا بدا ارتكابه فى بلد و انتهى فى بلد آخر .
- ج . عندما يتم التخطيط له فى بلد و التنفيذ فى بلد آخر أو العكس .
- د . إذا كان ضحاياه ينتمون إلى دول مختلفة .
- هـ - إذا كان الضرر الواقع يمس دولاً أو منظمات دوليه مختلفة .

(١) انظر د. ابراهيم العناني " المرجع السابق " ص ١٤٢ .

## التسليم فى الإتفاقية

يجدر الإشارة الى أن المادة الثامنة من الاتفاقية قررت إلزام الدول الأطراف بان تتعاون و تساعد بعضها البعض فى كل ما يتعلق بالأمور الجنائية و الإجراءات المتعلقة بالجرائم التى تدخل فى نطاق الاتفاقية حتى و لو كانت ذات طابع سياسى من أجل قمع الجرائم الإرهابية و القضاء عليها ، كما أخذت الإتفاقية بمبدأ التسليم . وأن الدولة التى لا تقوم بتسليم الجانى لأسباب معينة دستورية أو قانونية فإنه ينبغى عليها إتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاكمته و توقيع العقوبة المناسبة عليه ( م ٢ . م ٤ من الاتفاقية )<sup>(١)</sup>.

وقد قررت المادة السابعة من الاتفاقية مبدأ التسليم أو الإدانة وهو ما يعنى ان التسليم هنا اختيارى بحسب ظروف كل دولة مع مراعاة أنه فى حالة رفض التسليم لأى سبب تراه الدولة فإنه يتعين عليها محاكمه مرتكب الفعل و معاقبته طبقا لقوانينها الجنائية كحل بديل لعدم التسليم.

ولاشك أن الاتفاقية الأوروبية جعلت الأولوية لإجراء التسليم وطالبت بتخطى العوائق التشريعية التقليدية التى تحول دون تنفيذها والتى من أهمها ألا تكون الأفعال مما يشكل جريمة سياسية . أو أن الدافع لها سياسى أو ارتباط الفعل بإحدى الجرائم السياسية لذا فإن الاتفاقية فى مادتها الأولى والثانية حينما حددت مجموعة الجرائم والأفعال الإرهابية نصت على أنه ينبغى اعتبارها جرائم عادية تخضع لاجراءات التسليم ولا تترك أية فرصة لبحث دوافعها أو طبيعتها السياسية .

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الاتفاقية لاتعد اتفاقية تسليم حيث لاتتمتع بهذا

(١) من الاتفاقيات الأخرى والخاصة بمكافحة الإرهاب الدولى اتفاقية قمع الأعمال الإرهابية الموجهة ضد أمن الملاحة البحرية وسلامتها وهى تتشابه فى أحكامها مع الإتفاقيات التى تناولناها وقد أبرمت هذه الإتفاقية فى ١٠ مارس ١٩٨٨ فى مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فى روما بإيطاليا وقد انتهت أعمال المؤتمر المنعقد لذلك بإقرار إتفاقية وبروتوكول بشأن منع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية . انظر د . إبراهيم العنانى - المرجع السابق - ص ١٥٤ .

الوصف إلا بصفة عرضيه حيث لم تتضمن نصوصاً صريحة تلزم الدول بتسليم مرتكبى الأفعال المعاقب عليها طبقاً لنصوصها ، كما أن الاتفاقية تسمح لأى دولة متعاقدة أن ترفض التسليم لأى من مرتكبى الأعمال الإرهابية إذا ما كان هناك ثمة شبهة لوجود دافع سياسى وراء ارتكاب الجريمة . وهو ما يضعف الاتفاقية من حيث فاعليتها فى مكافحة الإرهاب الدولى ، كما أن الاتفاقية لم تفرق بين أعمال الإرهاب الدولى والإرهاب الداخلى الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة التعاون فى هذا المجال<sup>(١)</sup> ومع هذا فإن الاتفاقية تعد تعبيراً عن إرادة الدول الأطراف فيها ورغبتهم نحو قمع الأعمال الإرهابية فى إطار من التعاون الذى جاءت به نصوص هذه الاتفاقية

### ثالثاً : الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن :

وقعت فى نيويورك فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ وتتكون من عشرين مادة تعالج الجوانب المختلفه لجريمة أخذ الرهائن سواء من حيث التزامات الدول فى مواجهتها أو من حيث توقيع العقاب المناسب على مرتكبيها وبلغ مجموع الدول التى صدقت على الاتفاقية حتى يوليو ١٩٩٥ أكثر من ٧٥ دولة وقد وقعت مصر على الاتفاقية وصدقت عليها فى ٢ أكتوبر ١٩٨٠ ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ فى ٢ يونيو عام ١٩٨٢<sup>(٢)</sup> .

### نطاق تطبيق الاتفاقية :

#### حددت المادة الأولى من الاتفاقية مرتكب هذه الجريمة بأنه :

(١) أى شخص يحتجز أو يعتقل ويهدد بالقتل أو بالإضرار أو بالاستمرار فى الاحتجاز شخصاً آخر بقصد إجبار دولة أو منظمة دولية حكومية أو شخصاً طبيعياً أو معنوياً أو مجموعة من الأشخاص على القيام بعمل معين أو الامتناع عن القيام به كشرط صريح أو ضمنى للإفراج عن الرهينة .

(١) انظر د . احمد محمد رفعت " الإرهاب الدولى " المرجع السابق ص ٧١ .

(٢) انظر د . عبدالواحد الفار " الجرائم الدولية " المرجع السابق ص ٥٥٧ .

(٢) أى شخص يشرع فى ارتكاب عمل من أعمال أخذ الرهائن أو يشارك من يرتكب أو يحاول ارتكاب هذه الأعمال .

وواضح من الاتفاقية أنها أضفت على جريمة أخذ الرهائن واحتجازهم الصفة الدولية وذلك فى حالة ما إذا تضمن الفعل المكون له عنصراً خارجياً أو دولياً مثل هروب المتهم بارتكاب الجريمة إلى دولة أخرى خلاف التى ارتكبت فيها الجريمة أو فى حالة ما إذا تم التحضير لارتكاب الجريمة فى دولة ثم ارتكابها فى دولة أخرى أو إذا امتدت آثار الجريمة إلى دولة أخرى أو أكثر أما إذا ارتكبت الجريمة داخل دولة معينة من أحد مواطنيها وظل الجانى بداخلها فإن الجريمة تعتبر من الجرائم الداخلية وتخضع للقوانين الوطنية وحدها .

وقد وضعت الاتفاقية بعض التدابير التى يتعين على الدول الأطراف الالتزام بها ومن بينها مايلى :

- التزام الدول الأطراف بإدخال الجرائم المنصوص عليها فى المادة الأولى ضمن تشريعاتها الوطنية مع فرض العقوبات المناسبة عليها أخذاً فى الاعتبار خطورة طبيعتها ( م ٢ من الاتفاقية ) .

- التزام الدول الأطراف باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع ارتكاب تلك الجرائم داخل أو خارج أراضيتها مع تبادل المعلومات وغيرها من التدابير التى تساهم فى منع ارتكاب تلك الجرائم .

- التزام الدول المتعاقدة أن تقوم بإحالة المتهم الى السلطات المختصة لمحاكمته وذلك فى حالة رفضها تسليمه .

- التزام الدول المتعاقدة بإدراج جريمة أخذ الرهائن ضمن الجرائم التى يتم فيها التسليم وأن ينص على ذلك صراحة فى معاهدات تسليم المجرمين التى تعقد فيما بينها .



ويتضح مما سبق أن الاتفاقية تهتم بإحكام الحصار حول مرتكبي هذه الجريمة والحيولة دون إفلاتهم من العقاب من خلال تبادل المعلومات فيما بين الدول واتخاذ التدابير اللازمة لمنع ارتكاب مثل هذه الجرائم وتعقب وضبط مرتكبيها والقيام بتسليمهم أو اتخاذ الإجراءات الجنائية ضدهم .

وقد حددت المادة السادسة من الاتفاقية الإجراءات التي يجب إتباعها من السلطات المختصة في الدول الأطراف بشأن مرتكبي هذه الجريمة كما يلي :

(١) يجب على الدول الأطراف في الاتفاقية والتي يتواجد الجاني على أرضها القيام بالقبض عليه وفقاً لقوانينها أو اتخاذ الإجراءات الأخرى التي تكفل تواجده في حدود الوقت اللازم لاتخاذ الإجراءات الجنائية أو لتسليم الجاني على أن تقوم الدولة فوراً بإجراء تحقيق أولى في الوقائع .

(٢) تلتزم الدول الأطراف بإبلاغ الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بالإجراءات التي اتخذتها والواردة في الفقرة السابقة على أن يقوم الأمين العام بدوره بإبلاغ هذه المعلومات إلى الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية أو المنظمات الدولية المعنية .

(٣) على الدول التي تباشر إجراءات المحاكمة أن تسمح للمتهم بالاتصال بممثل الدولة التي يحمل جنسيتها أو المخولة بإجراء مثل هذا الاتصال أو تلك التي يتواجد بها موطنه الدائم إذا لم يكن للجاني جنسية كما عليها أن تسمح لممثل أي دولة من هذه الدول بزيارته .

وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية استبعدت من نطاق تطبيقها جريمة أخذ الرهائن أثناء النزاعات المسلحة حيث تعرضت اتفاقيات جنيف الأربعة الموقعة في ١٢ أغسطس عام ١٩٤٩ والبروتوكولات الأول والثاني الإضافيين إلى هذه الاتفاقيات والصادران في ١٠ يوليو ١٩٧٧ تعرضت - إلى هذا الموضوع - حيث قد اعتبرت هذه الاتفاقيات أن جريمة أخذ الرهائن من بين الأفعال المحظور ارتكابها أثناء النزاع المسلح ضد الأشخاص الذين لا

يشتركون بصورة مباشرة أو يكفون عن الاشتراك في الأعمال العدائية - سواء قيدت حرمتهم أم لم تقيد - وأن ذلك محظور حالا ومستقبلاً وفي كل زمان ومكان ( مادة ٤ من البروتوكول الثانى لعام ١٩٧٧ ) وأن جريمة أخذ الرهائن تعد ضمن جرائم الحزب وفقاً لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافى الأول لعام ١٩٧٧ (١) .

### التسليم طبقاً للاتفاقية :

ألزمت الاتفاقية الدولية الأطراف بإدراج جريمة أخذ الرهائن فى عداد الجرائم التى يجوز فيها تسليم المجرمين وأن ينص على ذلك صراحة فى معاهدات التسليم التى تعقد فيما بينها وفى حالة عدم وجود اتفاقية تسليم بين دولتين طرف فى الاتفاقية جاز لهما اعتبار هذه الاتفاقية .

الأساس القانونى للتسليم فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها فى المادة الأولى من الاتفاقية على أن تخضع عملية التسليم لشروط الدولة التى يقدم إليها الطلب . كما اعتبرت الاتفاقية أن الجرائم المنصوص عليها فى المادة الأولى مدرجة فى أية معاهدة لتسليم المجرمين نافذة بين الدول الأطراف ( مادة ١٠ من الاتفاقية )

وقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على إلزام الدول الأطراف فيها باتخاذ جميع التدابير كل فى إقليمها لمنع التحضير لارتكاب تلك الجرائم داخل أو خارج أراضيها وتبادل المعلومات وتنسيق اتخاذ ما يقتضيه الحال من التدابير اللازمة وغيرها لمنع ارتكاب تلك الجرائم .

ولا يجوز التسليم طبقاً لهذه الاتفاقية لأسباب عنصرية أو دينية أو جنسية أو عرقية أو سياسية ( م ١/٩ من الاتفاقية ) كما ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف بتعديل أحكام جميع اتفاقيات التسليم السارية فيما بينهم لكى تتماشى مع الاتفاقية فيما يتعلق بالجرائم

(١) بخصوص إتفاقيات جنيف الاربع عام ١٩٤٩ والبروتوكلين الاضافيين لها سنة ١٩٧٧ انظر: د.عبدالواحد الفار " المرجع

السابق " ص ٢١٠ ومابعدها .

المنصوص عليها فيها ( م ٢/٩ ) .

ولاشك أن هذه الاتفاقية تعد خطوة هامة فى اتجاه التجريم الدولى لاحتجاز الرهائن بصفة خاصة والأعمال الإرهابية بصفة عامة ، كما أنها تعد نموذجاً للتنظيم والتعاون الدولى فى مجال منع ومكافحة هذه الجرائم والذى يحتاج إلى تفعيل على مستوى التطبيق والممارسة الدولية .

## الخاتمة العامة

الواقع أن دراسة موضوع إرهاب الدولة من كافة صوره وجوانبه مع تعاظم وتضافر الجهود الدولية والإقليمية للقضاء على الجرائم الإرهابية أو الحد منها ، قد أتاحت لنا استخلاص النتائج التالية :

- لقد أثار مفهوم الإرهاب الكثير من الجدل والخلاف بسبب ما أحاط بتحديد هذا المفهوم من اعتبارات سياسية ونظرات مصلحة شخصية ولا يزال هناك تباين شديد في وجهات النظر حول تعريف المقصود بمصطلح الإرهاب الدولي وتمييزه عن إرهاب الدولة الذي يعد من أخطر الجرائم الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين وذلك على الرغم من معارضة بعض الدول لفكرة إسناد جريمة الإرهاب إلى الدول .

هناك سمات وأوصاف وسمت بها الأعمال الإرهابية وأفكاراً أحاطت بمفهوم الإرهاب يمكن من خلالها تلمس بعض الملامح المميزة لمصطلح الإرهاب وذلك من خلال تكاتف الجهود الدولية والإقليمية في محاولات لمكافحة جريمة الإرهاب عن طريق دراستها ومحاولة إيجاد تعريف لها ٠٠ فقد أدركت لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ضرورة وضع تعريف للإرهاب في مشروعها الذي أعدته حول الجرائم ضد السلم وأمن الإنسانية عام ١٩٨٥ حيث تضمن المشروع تعريف الإرهاب بأنه الإفعال الاجرامي الموجهة ضد دولة أخرى والتي يكون من طبيعتها أو من شأنها خلق حالة من الخوف لدى قادتها وحكامها أو مجموعة من الاشخاص أو عامة المواطنين .

كذلك تعد الإتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب المنعقدة في يناير ١٩٧٧ الأساس في سياسة أوروبية مشتركة لمكافحة الإرهاب حيث تجنبت الإتفاقية الأوروبية وضع تعريف للإرهاب واكتفت بتعداد بعض الجرائم البشعة سواء من حيث الوسائل أو من حيث النتائج وقررت نزع الصفة السياسية عنها ، الأمر الذي يؤدي إلى تسليم مرتكبيها بغض النظر عن البواعث التي حركتها وتشمل الجرائم الإرهابية ضمن تعداد الإتفاقية : الجرائم المنصوص عليها في إتفاقية لاهاي لعام ١٩٧٠ الخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ،

الجرائم المنصوص عليها فى اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد الطيران المدنى ، الجرائم الخطيرة التى تتضمن الإعتداء على الحياة أو السلامة الجسدية أو حرية الأشخاص المتمتعين بالحماية الدولية ، والجرائم التى تشمل الخطف وأخذ الرهائن أو احتجازهم التعسفى وجرائم إستعمال المفرقات والقنابل والأسلحة النارية الآلية أو الرسائل أو الطرود .

وعلى الصعيد العربى تم التوقيع على الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة فى جلسة مشتركة لمجلس وزراء الداخلية والعدل العرب وتضمنت هذه الإتفاقية تعريفاً عاماً للإرهاب كـل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى فردى أو جماعى ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس ، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر .

وهكذا إتجهت المنظمات الإقليمية إلى تعريف أشكال الإرهاب الدولى آخذه فى إعتبارها حماية مصالحها وأمنها القومى ، وإعتبار الإرهاب الدولى جرائم دولية ينبغى على الدول التعاون لمكافحتها وتسليم مرتكبيها أو تقديمهم للمحاكمة .

- تتحقق الصفة الدولية للإرهاب عندما يتوجه العنف المنظم بأهدافه وبواعثه مباشرة ضد رعايا دولة أو ضد مصالحها حتى ولو وقع على إقليم الدولة بمساعدة منظمات أو شبكات

- هناك ارتباط وثيق بين الإرهاب والجريمة الدولية فالإرهاب يشكل جريمة دولية ، إذا ترتب على وقوعه إلحاق الضرر بأكثر من دولة - والصفة الدولية تتحقق منطقياً إذا كانت الجريمة تمس المصالح والقيم التى يحميها المجتمع الدولى أو تعرض مرافقه الحيوية للخطر ( إستنادا إلى الإتفاقيات الدولية أو العرف الدولى ) أو إذا كان الجناة ينتمون بجنسياتهم إلى أكثر من دولة أو إذا فر الجناة إلى دولة أخرى غير تلك التى ارتكبت فيها

الجريمة ، أو إذا وقعت الجريمة على أشخاص يتمتعون بالحماية الدولية ، أو على رعايا دولة أجنبية وهكذا لا يشترط لكي تأخذ الجريمة الصفة الدولية أن تكون صادرة من دولة ضد دولة أخرى أو أن تكون هناك دولة وراء التدابير أو التحريض على ارتكابها فعملية الربط بين الجريمة الدولية وبين وجود الدولة المحرضة يؤدي إلى إنتفاء كثير من الأفعال التي تعد جرائم دولية خطيرة ، إذا ما استطاعت الدولة أن تثبت نظافة يدها عن تلك الأفعال .

فالجريمة تكتسب صفة الدولية إذا وقعت على النظام السياسي الدولي ، كالجريمة ضد السلام وضد أمن البشرية ، أو ضد الافراد أو الممتلكات أو الأموال لأكثر من دولة كما تكتسب صفة الدولية أيضا لمجرد ترويع الضمير العالمي وبث الرعب في نفوس البشر على الرغم من ارتكاب الجريمة فوق إقليم محدد لدولة ما ، وترتب أثارها فوق هذا الاقليم ، كذلك تكتسب الجريمة صفة الدولية ، عندما تمس الأهداف المحمية دولياً وهكذا تعد الأفعال الإرهابية جرائم دولية حتى ولو لم تكن هناك دولة تدبر أو تحرض على ارتكاب هذه الجرائم ضد دولة أخرى ، بل أن اشتراط وجود دولة ترتكب أو تخطط أو تحرض على ارتكاب الأفعال حتى يمكن أن توصف الجرائم بصفتها الدولية يتضمن خلطاً بين المسؤولية الدولية العادية والمسؤولية الدولية الجنائية .

ينبغي عدم الخلط بين إرهاب الدولة وبين نضال الشعوب المقهورة من أجل التحرر والاستقلال وتقرير المصير ، فأرهاب الدولة يعد من أخطر الجرائم الدولية ، حيث يقوم على استخدام العنف العمدى غير المشروع بمخالفة القواعد والإعراف الدولية أو التهديد به من قبل سلطات دولة أو أحد أجهزتها أو بعض الأشخاص الذين يعملون لمصلحتها ضد رعايا أو ممتلكات دولة أخرى لخلق حالة من الرعب والفرع بغية تحقيق أهداف محدده ... وكذلك قيام سلطات دولة ما بمشاركة أو تشجيع أو حث أو تحريض أو التستر على ، أو إيواء أو تقديم العون والإمداد إلى جماعات - نظامية أو غير نظامية - أو عصابات مسلحة أو تسهيل تواجدهم على أراضيها أو تغاضيها عن أنشطتهم التي ترمى إلى القيام

بأعمال عنف وتخريب ضد دولة أخرى .. وهكذا فان إرهاب الدولة حين يكون علنياً فإنه يدخل فى إطار العدوان أكثر من انتسابه إلى إطار الإرهاب فالعدوان مفهومه وتعريفه وأجهزة دولية لمعالجة شؤونه فى حين أن الارهاب لايزال غامضاً وتعريفه غير محدد على المستوى الدولى .

## قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

أ ( المراجع العامة :

د. إبراهيم العنانى

"النظام الأمنى الدولى " ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٧

د. صلاح الدين عامر

" المقاومة الشعبية المسلحة فى القانون الدولى العام مع إشارة خاصة إلى الأسس

الشرعية للمقاومة الفلسطينية " ، دار الفكر العربية ، القاهرة ١٩٧٧

د. على إبراهيم

" الحقوق والواجبات الدوليه فى عالم متغير ، المبادئ الكبرى والنظام الدولى الجديد

" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧

د. مصطفى سيد عبد الرحمن

" الوضع القانونى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الأمم المتحدة " دار النهضة العربية

، القاهرة ١٩٨٨

ب ( المراجع المتخصصة :

لواء / إبراهيم حماد

" الإرهاب المعاصر - أبعاد الظاهرة وآليات المواجهة " مطابع الشرطة للطباعة والنشر

والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

د. أحمد أبو الروس

" الإرهاب والتطرف والعنف الدولى " المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ .

د. أحمد ابو الوفا

" تعريف الإرهاب الدولى والجهود الدولية لقمعه ومكافحته " ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة .

د. أحمد محمد رفعت

" الإرهاب الدولى فى ضوء أحكام القانون الدولى " ، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

د. أحمد جلال عز الدين

" الإرهاب والعنف السياسى " كتاب الحرية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

لواء/ احمد رأفت رشدى

دراسة بعنوان " الإرهاب والقرصنة البحرية " مقدمة للندوة التى نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - صنعاء - اليمن، من ١٢ : ١٥/٩/٢٠٠٤

د. أودونيس العكرة

" الإرهاب السياسى - بحث فى أصول الظاهرة وأبعادها " ، دار الطليعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣ .

د. الشعرانى

" الإرهاب الدولى والأمن العام " المجلة العربية لعلوم الشرطة ، ع ٨٨ ، ٢٢/١/١٩٨٠ .

د. اسماعيل الغزال

" الإرهاب والقانون الدولى " ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٠ .

د. حسنين إبراهيم صالح عبيد

" الجريمة الدولية " دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

" القضاء الدولى الجنائى " دار النهضة العربية . القاهرة ، ١٩٧٧ .

**لواء د. محمد فتحى عيد**

" الأساليب والوسائل التقنية التى يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدى لها  
ومكافحتها " ، أكاديمية نايف للعلوم العسكرية ، الرياض ، ٢٠٠١

" دوافع الإرهاب فى الوطن العربى " أكاديمية نايف للعلوم العسكرية ، الرياض ،  
١٩٩٩ .

**د. محمد عبد المنعم عبد الخالق**

" المنظور الدينى والقانونى لجرائم الارهاب " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٩ .

**د. محمد السماك**

" الإرهاب والعنف السياسى " ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٩٢ .

**د. محمد أبو الفتح الغنام**

" الإرهاب وتشريعات المكافحة فى الدول الديمقراطية " ، دار النهضة العربية  
القاهرة .

" مواجهة الإرهاب فى التشريع المصرى - دراسة مقارنة " ، دار النهضة العربية ،  
القاهرة ، ١٩٩٦ .

**د. منى محمود مصطفى**

" الجريمة الدولية بين القانون الدولى الجنائى والقانون الجنائى الدولى " ، دار النهضة  
العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

**مصطفى مصباح ديارة**

" الإرهاب - مفهومه وأهم جرائمه فى القانون الدولى الجنائى " منشورات جامعه قار  
يونس ، بنغازى ، ١٩٩٠ .



د. علي إبراهيم

"الأشخاص الدولية" دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

"القانون الدولي العام - الجزء الأول" دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

"مشكلة الحدود الدولية بين العراق والكويت" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ،

جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٢ - ١٩٩٢ .

د. عبد الصمد سكر

"التعاون الدولي الأمني في مكافحة الجرائم المعاصرة" ، أكاديمية الشرطة ٢٠٠٥ .

د. عبد الواحد الفار

"القانون الدولي الإنساني" دار النهضة العربية ، القاهرة .

"الالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية" دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

**ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية**

Wilkinson

Can a state be terrorist, inter. Affairs, vol 5 , Summer 1981.

Brawnlie

Principales of public intetnational Law 1998 .

Edward Mc whinney ,

The illegal diversion of aircraft international law , 1975 Neth-  
erland .

Kelsen . H.

Principales of International law 1952 .

Well (M)

The terrorist , London 1988 .



### ثالثا : المراجع باللغة الفرنسية

Ouvrages généraux :

Carreau ( D ) ,

Droit international public , Edition , A. pedone , paris

Pradel ( J ) et corstens ( G ) ,

Droit pénal européen , dalloz , 1999

Pella ( V ) ,

La criminalité collective des Etats et le droit pénal de l'avenir,  
1926 .

Lombois ( C ) ,

droit pénal international , paris , 1971 .

Quoc dinh ( N ) , daillier ( P ) et pellet ( A ) ,

Droit international public , L.G.D.J. 1994 .

## فهرس

### رقم الصفحة

### الموضوع

### مقدمة

٧	الفصل الأول "المحاولات الفقهية والدولية فى تعريف الإرهاب"
١٢	المبحث الأول : تعريف الفقه للإرهاب.
١٦	المبحث الثانى : عناصر الفعل الإرهابى .
٢١	الفصل الثانى : إرهاب الدولة وأركان الجريمة الدولية
٢٥	المبحث الأول : الإرهاب وأركان الجريمة الدولية.
٢٧	المطلب الأول : ماهية الجريمة الدولية.
٢٩	الفرع الاول : تعريف الفقه للجريمة الدولية.
٣٥	الفرع الثانى : أركان الجريمة الدولية.
٤٠	الفرع الثالث : طبيعة الجريمة الدولية.
٤٤	المطلب الثانى : عناصر الإرهاب كجريمة دولية.
٤٥	الفرع الاول : صور الجريمة الدولية.
٤٨	الفرع الثانى : أركان الإرهاب الدولى كجريمة دولية.
٥٢	المبحث الثانى : إرهاب الدولة.
٥٣	المطلب الأول : مفهوم إرهاب الدولة.
٥٨	المطلب الثانى : التقنين الدولى لجريمة إرهاب الدولة .

## فهرس

رقم الصفحة

الموضوع

الفصل الثالث : أبرز الجهود الدولية والإقليمية في مجال مكافحة

٦٣

جرائم الإرهاب الدولي

المبحث الأول : الجهود الوطنية في مجال مكافحة الجرائم

٦٦

الإرهابية.

٦٧

المطلب الأول : تشجيع الإرهابيين على المراجعة وتأهيلهم.

٧٤

المطلب الثاني : دور الأجهزة الوطنية المعنية بمكافحة الإرهاب.

المبحث الثاني : الجهود الدولية في مجال مكافحة جرائم

٧٧

الإرهاب الدولي .

المطلب الأول : دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة جرائم

٧٨

الإرهاب الدولي.

المطلب الثاني : أهم الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمكافحة

٨٣

الإرهاب الدولي .

١٢٥

خاتمة عامة

١٢٩

قائمة المراجع



رقم الإيداع  
١٣٠٦٥  
الترقيم الدولي  
I.S.B.N

977 - 386 - 182 - 1

# تَكْوِينُ الْكَلِمَاتِ الْكَلِمَاتِ

## دراسة مهارته

في ضوء النماذج المعاصرة وأدب الخلق والسريعه



مصر

مصر



35  
1  
Bibliotheca Alexandrina



0655435

**دار الكتب القانونية**

[www.darshatat.com](http://www.darshatat.com)

[info@darshatat.com](mailto:info@darshatat.com)